
أوراق اشتراكية
غير دورية – تصدرها حركة الاشتراكيين الثوريين – العدد 25 – شتاء 2021
عشر سنوات على ثورة يناير
* الماركسية والثورة في مصر
* الإنترنت والثورة
* الحراك الجماهيري:
إعادة إحياء سؤال التمثيل
* الحركة العمالية:
في الثورة وخارج ذاكرتها
* كوفيد-19 والركود
وعودة الدولة

عودة جديدة

صدر العدد الأول من مجلة أوراق اشتراكية في يناير ٢٠٠٣، أي منذ ١٨ عامًا. وقد تغير العالم كثيرًا منذ تلك اللحظة. كانت تلك الفترة حافلة بالأزمات والتحولات الكبرى؛ من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في عام ٢٠٠٠، إلى هجمات ١١ سبتمبر في ٢٠٠١ وما تلاها من غزو أفغانستان، إلى الحرب على العراق وغزوها في مارس ٢٠٠٣ (أي شهرين بعد صدور العدد الأول)، ومن اندلاع حركة مناهضة العولمة إلى أكبر مظاهرات مناهضة للحرب في التاريخ الحديث. وفي مصر أيضًا، شهدت تلك الفترة تغيرات مهمة مثل الصعود السياسي السريع لجمال مبارك، وتكثيف سياسات الليبرالية الجديدة من خلال لجنة السياسات في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم وأيضًا من خلال ما سمي بحكومة رجال الأعمال. وعلى الجانب الآخر، كانت هناك عودة السياسة إلى الشارع المصري سواء في شكل حركات التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية أو المناهضة لغزو العراق، أو في بدايات حركة ديمقراطية مناهضة لمشروع التوريث والمطالبة بالانتخابات الحرة، واندلاع الحركة العمالية في شكل موجات متتالية من الإضرابات.

كانت إذًا فترةً صاخبة على المستوى السياسي والاجتماعي سواء عالميًا أو محليًا. وكان هناك احتياجٌ شديد لتحليل كل تلك التحولات والتغييرات ووضعها في سياقها التاريخي من منظور اشتراكي وبلورة إستراتيجيات ملائمة للتفاعل مع ذلك الواقع المتغير.

لم يكن ذلك هو الهدف الوحيد لإصدار المجلة في ذلك الحين، كان هناك أيضًا احتياجٌ شديد لمنصة فكرية للنقد الماركسي في كافة المجالات، من الفلسفة والتاريخ إلى الآداب والفنون. وقد هيمن على الساحة الفكرية في تلك الفترة التيار الإسلامي من جانب والأفكار الليبرالية البرجوازية من الجانب الآخر. كانت منابر الفكر الاشتراكي، مثل مجلة "قضايا فكرية" ذات الطابع النظري ومجلة "اليسار" ذات الطابع الصحفي، قد توقفتا عن الإصدار منذ بدايات التسعينيات. وكان انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية لا يزالا يحدثان حالةً من التراجع الشديد في مكانة وتأثير الفكر الاشتراكي في المنطقة العربية بشكل عام.

دفعنا كل ذلك إلى تدشين مشروع "أوراق اشتراكية" لتساهم في ملء ذلك الفراغ بإعادة طرح الفكر الاشتراكي في شكل أكثر جذرية وأكثر تفاعلًا مع الواقع الجديد. وقد واجهتنا في فترة الإصدار الأولى قبل ثورة يناير ٢٠١١ الكثير من التحديات على مستوى الأحداث والتغيرات الكبرى كان أهمها على المستوى العالمي الأزمة الرأسمالية والركود الكبير في ٢٠٠٨، وعلى المستوى المحلي الصعود السريع للحركة العمالية بعد ٢٠٠٦ وتفاقم الاضطهاد الطائفي للأقباط، وكل ذلك في سياق تسريع النظام لمشروع التوريث والسياسات الليبرالية الجديدة وتطور المعارضة للنظام سواء في شكل تنامي النفوذ السياسي للإخوان المسلمين أو ظهور المعارضة الديمقراطية بأشكالها المتنوعة.

حاولنا في تلك الفترة مواكبة الأحداث والتطورات بتحليلات ماركسية متماسكة، ولكن أيضًا متجددة ومتحررة من القيود الدوغمائية القديمة. ومن جانب آخر، حاولنا تطوير خطاب اشتراكي جديد في مجالات الأدب والثقافة بشكل عام والقراءة النقدية للتاريخ الحديث والقديم.

نجحنا في بعض تلك المحاولات وفشلنا في غيرها، ولكن بشكل عام تمكّنا من إعادة طرح الماركسية في الساحة السياسية والثقافية المصرية.

جاءت عاصفة يناير ٢٠١١ و قلبت كل الموازين. وأصبح العمل السياسي الجماهيري اليومي هو شاغل الجميع، وتراجعت الأسئلة النظرية ليحل محلها القضايا السياسية المباشرة، وأصبح "البيان السياسي" هو الأداة المناسبة وليس بالطبع المقال النظري الطويل. وكانت نتيجة ذلك هي تراجع الأهمية النسبية لمجلة "أوراق اشتراكية" حيث لم يُنشَر منها سوى ثلاثة أعداد بين ٢٠١١ و٢٠١٣.

ثم انطفأت الأضواء تمامًا مع انقلاب ٢٠١٣ والهزيمة العنيفة للثورة المصرية. تلك النكبة وما تلاها من تطورات فجَّرَت عشرات من الأسئلة النظرية: لماذا انهزمت الثورة، كيف نفهم صعود وانهيار الإخوان المسلمين؟ لماذا أيد الليبراليون وقطاع كبير من اليسار انقلاب ٢٠١٣؟ كيف نتعامل مع ساحة سياسية غاب عنها ثنائي الحزب الوطني والإخوان؟ طبيعة دور الطبقة العاملة في الثورة والثورة المضادة وغيرها الكثير جدًا من الأسئلة. وقد تناولنا بعض هذه الأسئلة وحاولنا الحفاظ على منبر اشتراكي بديل من خلال "بوابة الاشتراكي" الإلكترونية. ولكن ومع الذكرى العاشرة لثورة يناير ومع حالة الفراغ الفكري والسياسي في ساحة اليسار، ليس فقط في مصر بل في المنطقة العربية ككل، ومع ضرورة بلورة رؤى وتحليلات جديدة تتجاوز ما كنا قد توصلنا إليه في العشر سنوات الأولى من القرن، قرَّرنا تدشين الإصدار الثاني لمجلة "أوراق اشتراكية".

نعيش في عالم جديد تشكله عواصف متتالية؛ من جائحة كورونا وما فضحته من وحشية النظام الطبقي الرأسمالي، إلى الصعود الجديد لتيارات اليمين الشعبوي، ومن إفلاس سياسات الليبرالية الجديدة، إلى الكوارث القادمة بسبب التغير المناخي، ومن الاستبداد السياسي المتنامي في منطقتنا، إلى حصار القضية الفلسطينية ومحاولة خنقها على المستوى العربي والعالمي، وغيرها الكثير من العواصف.

يحتاج كل ذلك منَّا إلى أن يكون منبر "أوراق اشتراكية" منبرًا مفتوحًا لكافة التيارات اليسارية المصرية والعربية، متجاوزًا حدود تيار "الاشتراكيين الثوريين" -منبرًا يُبنى من خلال السجال والنقاش والتفكير المشترك في قضايا واقعنا المعقد.

ندعو جميع رفاقنا وزملائنا في مختلف تيارات اليسار المصري للمشاركة في مشروع "أوراق اشتراكية" في إصدارها الجديد بالكتابة في مختلف أقسامها والمساهمة في السجالات الفكرية. شاركونا في هذه المحاولة الجديدة لضخ الدماء في شرايين اليسار فكريًا وسياسيًا وثقافيًا.

المحرر

ضغوط ثورية

دروس الانتفاضة في نيجيريا



بابا آي*

ترجمة: ياسين علي

لعدة أسابيع في أكتوبر 2020، خرج عشرات الآلاف إلى شوارع نيجيريا للاحتجاج على وحشية الشرطة. جاءت الاحتجاجات بعد أنباء متداولة أفادت بأن الفرقة الفيدرالية الخاصة لمكافحة السرقة (سارس) قتلت شابًا يدعى أوتشوكو في بلدة أوغيلي بمنطقة دلتا النيجر. في الواقع، تعرَّض أوتشوكو للعنف من قبل وحدة شرطية محلية وليس «سارس»، ولم يلق حتفه..

ومع ذلك، فإن بركان الغضب الجماهيري قد انفجر، ولم يكن ليقتصر تلك المرة على مطلب حلِّ فرقة "سارس"، بل ليصبح، على حدِّ تعبير أحد الصحفيين، "أقرب إلى ثورة".

بعد عدة محاولات لإخماد الاحتجاجات السلمية بالبلطجية المأجورين، حاولت الدولة في النهاية إغراقها في الدماء من أجل تفادي التحدي الكامل لسلطتها. لقد بدأ الأمر بخمسة أيام من الغضب، مدفوعةً بمزيجٍ من القوى الاجتماعية، والتي وصفتها الطبقة الحاكمة ووسائل الإعلام «بقُطّاع الطرق». أُضرِمَت النيران في أكثر من ٢٠٠ مركز للشرطة وقُتِلَ ٢٢ شرطيًا. وقعت ٤ حالات هروب من السجن؛ حيث هدم مئات الشباب بوابات السجن وانتفض السجناء. نُهِبَت مراكز التسوُّق والشركات التي يملكها مؤيدون النظام، وأُشعِلَت النيرن فيها. وهاجَمَ عشرات الآلاف من المحتجين في عدة ولايات المخازن التي تحتفظ فيها الحكومة بالمواد الغذائية، التي كانت من المفترض أن تخفِّف من عبء الوباء على الفقراء.

يبدو الآن أن الفصل الأول من الدراما الثورية قد وصل إلى نهايته. كانت هناك بعض الجهود لإعادة إشعال جمرات الحركة؛ كالمظاهرات التي دُعِيَ لها في لاجوس وأبوجا في بداية نوفمبر. ومع ذلك، فقد قُضِيَ على هذه المظاهرات بوحشيةٍ من قبل الشرطة، التي شنَّت حملةً على المنظمين. وعلى الرغم من ذلك، فإن تدهور الظروف المعيشية وحالة الضباب السياسي وتجديد ثقة الجماهير في النضال تشير إلى تعميق الضغوط الثورية في نيجيريا.

خلفية التمرد

تُعَدُّ فرقة «سارس» هي الأكثر شهرة من بين ١٤ وحدة تشكِّل الشرطة الفيدرالية. تم تأسيسها عام ١٩٩٢ لمكافحة الارتفاع الحاد في الجريمة، والذي تطوَّر في أعقاب فرض برنامج التكيُّف الهيكلي المدعوم من صندوق النقد الدولي في الثمانينيات. ومع ذلك، اشتهر أفراد فرقة «سارس» بالوحشية والتعذيب والقتل دون رادع أكثر من جهودهم للحدِّ من الجرائم. وقد وثَّقت منظمةُ العفو الدولية بعض الفظائع التي ارتكبتها الفرقة في سلسلة من التقارير.

مع زيادة عمليات الاحتيال عبر الإنترنت في مطلع القرن، حوَّلت فرقة سارس تركيزها إلى القبض على المحتالين عبر الإنترنت أكثر من اللصوص المسلحين. وصار الشباب الذين يحملون أجهزة لابتوب وهواتف آيفون حديثة في عداد المُشتَبَه بهم. كان للشكل أيضًا دورٌ في اعتقالهم، فالشعر المَجدول أو الوشم يجعل المرء أيضًا مشتبهًا به. كان على ضحاياهم دفع مبالغ طائلة لاستعادة حريتهم، وهؤلاء هم المحظوظون؛ إذ يتعرَّض آخرون للتعذيبِ للإدلاء بـ«اعترافات». كانت هذه الممارسات الشنيعة متفشيةً للغاية إلى درجة أن معظم الشباب في المناطق الحضرية إما لديهم تجربة شخصية مريرة مع «سارس» وإما يعرفون شخصًا لديه.

إن همجية «سارس» وحدها لا تفسِّر انفجار السخط في أكتوبر، فهناك تاريخٌ طويل من وحشية الشرطة في نيجيريا يمتد إلى الحقبة الاستعمارية. كانت هناك أيضًا احتجاجاتٌ سابقة ضد عنف الشرطة، رغم تضاؤلها مقارنةً بحركة المطالبة بحلِّ فرقة سارس. حَشَدَ هاشتاج #EndSARS المقاومة ضد وحشية الشرطة لأول مرة عام ٢٠١٦، مما أدى إلى سلسلةٍ من المظاهرات المحلية. وقد اشتدت المقاومة على خلفية تفاقم فظاظة ووحشية الحياة بالنسبة لأبناء الطبقة العاملة. ففي عام ٢٠١٨، تفوَّقت نيجيريا على الهند باعتبارها الدولة التي تضم أكبر عدد من الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في العالم -وقد ساء الوضع منذ ذلك الحين. بحلول الربع الثاني من عام ٢٠١٩، كان ١٠٥ مليون نسمة من سكان البلاد البالغ عددهم ٢١٤ مليون يعيشون تحت خط الفقر، مقارنةً بـ ٩٠ مليونًا في عام ٢٠١٨.

يشكِّل البترول ثلثي عائدات نيجيريا، وبالتالي كان لتباطؤ الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٢٠ تأثيرٌ شديد دَفَعَ البلاد نحو الركود الثاني خلال خمس سنوات، بعد الانكماش السابق في عام ٢٠١٦. وجعلت جائحة كورونا وضع العمال أسوأ، إذ تم تسريح عشرات الآلاف من العاملين في القطاعين العام والخاص أو خُفِضَت أجورهم. ولم تدفع ثلث الولايات بعد الحد الأدنى الوطني الجديد للأجور البالغ ٧٧ دولارًا، رغم مرور أكثر من عام من تشريعه. وارتفع معدل البطالة من ٢٣,١٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٩ إلى ٢٧,١٪ بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، وارتفع معدل البطالة المقنَّعة من ٢٠,١٪ إلى ٢٨,٦٪ خلال الفترة نفسها. وقد تحمَّل الشباب العبء الأكبر لهذه التجربة المؤسفة؛ إذ بلغ عدد العاطلين عن العمل ١٣,٩ مليونًا بحلول الربع الثاني من عام ٢٠٢٠.

قاوم العمال عن طريق موجة من الإضرابات، لا سيما في قطاعيّ الصحة والتعليم. بدأ ذلك بتعبئةٍ قاعدية، غالبًا ما كانت ضد البيروقراطية النقابية. انتزع الأطباء بعض التنازلات، لكن الحكومة لم تستجب لمطالب أساتذة الجامعات، الذين كانوا يحتجون منذ مارس. ولزيادة الطين بلة، رفعت الحكومة أسعار الوقود وتعريفة الكهرباء في بداية سبتمبر. وبعد الكثير من التردد، دعا مؤتمر العمال

النيجيري ومؤتمر النقابات العمالية، وهما المركزان النقابيان الوطنيان في البلاد، إلى إضراب عام في ٢٨ سبتمبر للمطالبة بإلغاء هذه الزيادات. غير أن الإضراب أُعلِنَ فضه بعد ١١ ساعة فقط. وردًا على من يتهمهم بالخيانة، أوضح الأمين العام للمجلس الوطني، إيما أوجبواجا، أن النقابات ليست حركةً ثورية ولن تُستخدَم «لزعزعة الاستقرار»، وفي تأكيده على التزام النقابات بالحوار، أضاف أن أولئك الذين يشعرون بالحاجة للنضال يتعيَّن أن يمضوا قدمًا وأن يفعلوا ذلك بدون الحركة العمالية. وأيَّد الأمين العام لاتحاد النقابات العمالية، موسى لاوال، هذا الرأي قائلًا إن النقابات كانت «أكثر حكمة» ووقفت للدفاع عن «المصلحة الوطنية» ضد من هم خارجها، الذين أرادوا الاستفادة من إضرابٍ عام من أجل نضال أكثر راديكالية.

بينما انتقت النقابات العمالية معاركها، شنَّ حزب المؤتمر التقدمي الحاكم حربًا شاملة ضد حقوق الإنسان والفقراء. اتخذت صحيفة The Punch، وهي صحيفة يومية كبرى، موقفًا ضد ما أسمته «فوضى» النظام في ديسمبر ٢٠١٩، وأعلنت أنها ستصفه من الآن فصاعدًا الرئيس محمد بخاري بـ«اللواء»، وهو منصب رئيس أحد المجالس العسكرية الوحشية التي حكمت الجمهورية في الثمانينيات. أصبح حزب المؤتمر الشعبي العام أول حزب معارض يفوز بالانتخابات الفيدرالية في عام ٢٠١٥، وأصبح اللواء بخاري (المتقاعد) رئيسًا للبلاد. ويُعَدُّ حزب المؤتمر التقدمي، الذي ينتمي إليه بخاري، اندماجًا بين خمسة أحزاب برجوازية إقليمية كانت قد اتَّحدَت معًا بعد إضرابٍ عام واحتجاجاتٍ جماهيرية هزَّت حزب الشعب الديمقراطيَّ الحاكم في عام ٢٠١٢. وفي ظلِّ غياب بديل يساري لحزب الشعب الديمقراطي، الذي حكم البلاد منذ عودة الحكم المدني في عام ١٩٩٩، استغلَّ حزب المؤتمر التقدمي موجات الانتفاضة عام ٢٠١٢، واعدًا بالتغيير.

نجح حزب المؤتمر التقدمي بقيادة بخاري في التمسُّك بالسلطة في الانتخابات العامة التي جرت في فبراير ومارس ٢٠١٩، والتي شابها العنف وشراء الأصوات. ومع ذلك، ولأول مرة هذا القرن ظهر تشكيلٌ يساري راديكالي على ورقة الاقتراع، وهو مؤتمر التحرُّك الإفريقي. تشكَّل هذا الحزب اليساري الإصلاحي في منتصف عام ٢٠١٨، وجاء في المرتبة العاشرة من بين أكثر من ٧٠ حزبًا ترشَّح في الانتخابات، وفاز بما يقرب من ٣٤ ألف صوت (٠٫١٢٪) لمرشحه في الانتخابات الرئاسية. إنه حزبٌ يمنح الأولوية للتعبئة الجماهيرية خارج البرلمان، وأصبح أكثر راديكالية بعد الانتخابات، إذ نظم سلسلةً من الحملات ضد عدم انتظام الإمداد بالطاقة ومن أجل الحقوق الديمقراطية. كان للحزب دورٌ محوري في تشكيل «الائتلاف من أجل الثورة» جنبًا إلى جنب مع منظماتٍ اشتراكية، مثل رابطة العمال والشباب الاشتراكيين، واتحاد منظمة العمال غير الرسميين. كانت هذه هي المرة الأولى منذ فترة طويلة التي تشهد فيها نيجيريا تشكيل يساري يتمتَّع بقاعدةٍ جماهيرية تُذكَر.

في ٥ أغسطس ٢٠١٩، أطلق «الائتلاف من أجل الثورة» حملة «الثورة الآن». في ذلك اليوم، بحث خمسة ملايين شخص في البلاد عن كلمة «ثورة» على الإنترنت. ومنذ ذلك الحين، نظم الائتلاف سلسلةً من «أيام الغضب» على الصعيد الوطني. كان آخرها في الأول من أكتوبر، الذكرى الستين لاستقلال نيجيريا. شكَّل الائتلاف من أجل الثورة وحلفاؤه القسم الرئيسي من اليسار، ولم يكن من قبيل الصدفة أن يحتلَّ الائتلاف مكانه حين اندلعت الاحتجاجات الأخيرة.

ثلاثة عشر يومًا هزَّت نيجيريا

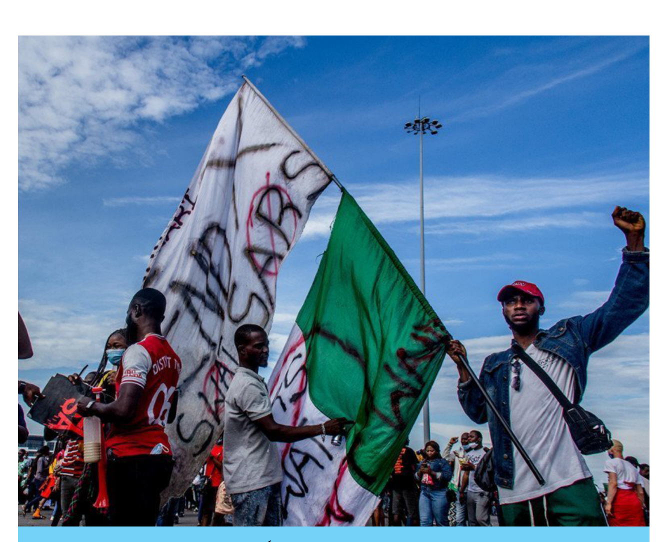
في ٣ أكتوبر، انتشر مقطع الفيديو الذي يُظهِر أوتشوكو غارقًا في دمائه كالنار في الهشيم. بحلول اليوم التالي، صدرت دعواتٌ عبر الإنترنت للاحتجاج على مستوى البلاد من قِبَل موسيقيين بارزين، وأومويلي ساور، رئيس مؤتمر التحرُّك الإفريقي. اندلعت الانتفاضة في ٨ أكتوبر في العاصمة أبوجا، والمدينة التجارية الرئيسية لاجوس. وبعد ذلك، انتشرت إلى حوالي ١٢ ولاية من ولايات البلاد الـ٣٦، وواصلت الانتشار حتى اجتاحت أكثر من ٢٠ ولاية. احتلَّ ما لا يقل عن ألفيّ شخص مدخل مجلس النواب في منطقة ألاوسا بولاية لاجوس. وظلَّ المئات يبيتون هناك حتى ٢٠ أكتوبر. وبحلول اليوم التالي، استولى الآلاف أيضًا على بوابة «ليكي تول بلازا» الرئيسية. وصارت مدينتان في ضواحي لاجوس مركزين نائيَّين للثورة. أصبح مركز المدينة في أبوجا نقطة التقاء، كما كان الحال في أماكن أخرى.

جادَلَ نشطاء الائتلاف من أجل الثورة منذ البداية بأن وحشية الشرطة متأصلة في النظام الرأسمالي الاستغلالي وأثاروا مطالب أكثر راديكالية، مثل إسقاط النظام. لقد واجهوا هجماتٍ من الجناح الليبرالي للحركة، الذي ابتزَّ الائتلاف بدعوى أنه يريد «سرقة» الحركة الجماهيرية من أجل تنفيذ أجندته «الثورة الآن». كان هذا أحد سببين رئيسيَّين للإصرار على أن تكون الحركة «بلا قيادة»، إلى جانب عدم الرغبة في تمكين القادة الذين من الممكن أن يقدِّموا تنازلات كما فعلت البيروقراطية النقابية. أدى

الجدال حول المدى الذي يجب أن تتصاعد إليه مطالب الحركة إلى انسحاب الليبراليين من وسط ألاوسا بولاية لاجوس في غضون ٧٢ ساعة. ومن ثم تولّى نشطاء الائتلاف من أجل الثورة تنسيق الحركة، تماماً كما فعلوا في مدينتيّ إيكورودو وباداجري النائيتين. وبشكل عام، كان نشطاء الائتلاف أنشط في تقديم القيادة داخل مناطق الطبقة العاملة. لكن الجناح الليبرالي للحركة، الذي ضمّ مشاهير وائتلافاً نسوياً من اثنتي عشرة «امرأة استثنائية»، كان أنشط على تويتر، وسيطر على السردية المُتداوَلة على الإنترنت. لعب الجناح الليبرالي أيضًا دورًا محوريًا في جمع التبرُّعات؛ إذ جَمَعَ التحالف النسوي على وجه الخصوص أكثر من مائتيّ ألف دولار بحلول الوقت الذي قُمِعَت فيه الحركة. واستُخدِمَت هذه الأموال للمساعدة القانونية والإغاثة الطبية للمتظاهرين، وكذلك لتوفير الطعام. وكان الكثير من الناس الآخرين، بما في ذلك روّاد المطاعم في مدنٍ مختلفة، يدعمون الحركة بالطعام والشراب.

في غضون أيام، أدرك النظام أنه يواجه انتفاضة. كان المزاج في الشوارع حماسي، حتى أنه كان أشبه بالاحتفال في العديد من الأماكن؛ حيث غنّى الموسيقيون المشهورون. كان العمال الشباب والمهنيون والحرفيون وغيرهم يشعرون بالقوة التي حازوها بين أيديهم من خلال هبّتهم الجماعية وهم يهتفون بمطلب الحلّ الفوري لفرقة سارس. في ١١ أكتوبر، أقرّت الحكومة ما بدا أنه تنازلٌ، إذ أعلنت حظر فرقة سارس، وحثّت المتظاهرين على العودة إلى ديارهم. ولكن لا يلدغ المرء من جحر مرتين، فقد أصدرت الحكومة هذا القرار ثلاث مرات في السنوات الأربع الماضية. استمرّت الاحتجاجات في اليوم التالي، وردّت الدولة بالغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه والهراوات واعتقال المتظاهرين، خاصةً في أبوجا. ومع ذلك، أعاد المحتجون توحيد صفوفهم، وفي تحدٍ للدولة قدّموا مجموعةً من المطالب تتكوّن من خمس نقاط، وأطلقوا على هذه المطالب اسم «٥ من أجل ٥»، مما يعني أنه يجب تنفيذ المطالب الخمس: إطلاق سراح جميع المتظاهرين المعتقلين، وإنصاف جميع ضحايا وحشية الشرطة المتوفين وتعويض أسرهم، وتكوين هيئة مستقلة للإشراف على التحقيق في جميع التقارير المتعلقة بسوء سلوك الشرطة، والتقييم النفسي وإعادة تدريب جميع الضباط من «سارس»، وزيادة مرتبات الشرطة.

وفي محاولة لاستعادة السيطرة على الوضع، استدعت لجنةٌ رئاسية، تشكّلت على عجالة للبتّ في موضوع إصلاحات الشرطة، «كلّ من يهمه الأمر» في ١٣ أكتوبر. وشمل



مظاهرات في نيجيريا احتجاجًا على عنف الشرطة

ذلك الاستدعاء الهيئات الرأسمالية الخيرية والمنظمات غير الحكومية الدولية مثل مؤسسة «ماك آرثر»، وشبكة «مؤسسات المجتمع المنفتح»، فضلًا عن المنظمات غير الحكومية المحلية. وانضم إليهم بعض الشخصيات الليبرالية داخل الحركة، «التي لا قيادة لها»، مثل الموسيقار الشعبي فولارين «فالز» فالانا. ووافق المفتش العام للشرطة، الذي نظّم الاجتماع بالاشتراك مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، على مطالب «٥ من أجل ٥». ومع ذلك، أعلن بعد ساعاتٍ قليلة أن فرقة سارس قد حلّت محلها وحدة أسلحة وتكتيكات خاصة. إنهما وجهان لعملةٍ واحدة، وهذا الاستبدال زاد ببساطة من تصميم المتظاهرين على مواصلة النضال. أصبحت المطالب الأكثر جذرية من حلّ فرقة سارس تتمتّع بصدى شعبي، بما في ذلك الدعوات لخفض رواتب الموظفين العموميين بدلًا من زيادتها و إنهاء الظلم.

في هذه المرحلة، أصبحت الدولة أكثر قمعيةً ومكرًا، فقد هاجم البلطجية المستأجرين من الدولة المتظاهرين في عدة مواقع. وفي أبوجا، أُضرِمَت النيران في العشرات من سيارات المتظاهرين. وفُبرِكَت سردياتٌ إثنية إقليمية تقدّم حركة المطالبة بحلّ «سارس» كمشروع جنوبي يهدف إلى إطاحة رئيس جاء من شمال البلاد. كان هُناك اهتمامٌ خاص لوقف انتشار المظاهرات إلى الولايات الشمالية، حيث لم يكن المتظاهرون بنفس الأعداد.

بحلول اليوم الثاني عشر، قُتِلَ أكثر من عشرة متظاهرين في أجزاء مختلفة من البلاد. ومن بين هؤلاء، كان هناك اثنان من نشطاء الائتلاف من أجل الثورة؛ قُتِلا في ولاية

دروس الانتفاضة في نيجيريا

أوسون على يد بلطجية الحزب الحاكم في حضور حاكم الولاية. هاجم الشباب الغاضب موكب الحاكم أثناء مغادرته. وفي ولاية إيدو الغربية الوسطى، اقتُحِمَ سجنان وأُطلِقَ سراح السجناء منهما. وفي لاجوس، أُحرِقَ مركز شرطة رئيسي يشتهر بالتعذيب. وطُورِدَ ضباط الشرطة في عدة أجزاء من الولاية. بدأ نداء «بخاري يجب أن يرحل»، الذي أطلقه نشطاء «الثورة الآن»، يتردَّد داخل المظاهرات. كانت الانتفاضة تتخلَّى عن «شبه الثورية» وتبدأ في رفع شعار «الثورة» على رايتها.

حمام الدم وآثاره

أغرقت الدولة الثورة الوليدة في الدماء في ٢٠ أكتوبر. كانت ولاية لاجوس مركز المذبحة. حوالي الظهيرة، أعلن حاكم ولاية لاجوس، باباجيد سانو أولو، حظر تجوُّلٍ لمدة ٢٤ ساعة. كان من المُقرّر أن يدخل حيز التنفيذ بحلول الساعة الرابعة مساءً، ولكن تغيَّر ذلك لاحقًا إلى التاسعة مساءً. ولكن بحلول الساعة الرابعة والنصف مساءً، قام فرقةٌ مشتركة من الجنود والشرطة بتفقُّد الوضع في ألاوسا. ولكن سرعان ما لاحَظَ نشطاء الائتلاف من أجل الثورة الأمر وبدأوا بتنسيق انسحاب منظم للمتظاهرين قبل العودة المتوقعة لقوات الأمن في السابعة مساءً.

عُطِّلَت كاميرات المراقبة في محيط بوابة ليكي تول، وأُطفِئت الأضواء الكاشفة، وتقدَّم الجنود بحلول الساعة السابعة إلا ربع مساءً. كان هدفهم الواضح هو القتل من أجل بثِّ الرعب في نفوس أعضاء الحركة. أشعِلَت النيران عند المدخلَين وعند نقاط الخروج، ثم بدأوا في إطلاق النار. التُقِطَ هذا بالكاميرات وانتقل إلى وسائل التواصل الاجتماعي. واتَّصَلَ المتظاهرون بسيارات الإسعاف، لكن الجنود منعوا دخولها.

أثارت هذه الأحداث الغضب في الأيام التالية حيث أُضرِمَت النيران في أقسام الشرطة والسجون والعديد من المباني الحكومية. أُحرِقَت محطة التلفزيون ومكاتب الصحف الخاصة بأحمد تينوبو، حاكم ولاية لاجوس السابق وزعيم حزب المؤتمر التقدمي. واستولى المتظاهرون على علاجات كوفيد-١٩ من المستودعات الحكومية، في حين أصبحت الحشود أقل في بعض الولايات مِمَّا كانت عليه خلال الاحتجاجات السلمية السابقة. امتد هذا الأمر إلى الشمال؛ حيث تمكنت الشرطة في وقت سابق من وقف المظاهرات. واعتُقِلَ ما لا يقل عن ٥٠٠ شخص فيما بعد بتهمة «النهب»، معظمهم من الذين اعتُقِلوا خلال عمليات تفتيش المنازل، وتهمتهم أخذ علاجات الكورونا التي مُنعَت عنهم من قِبَلِ السلطات. وفرضت اللجنة الوطنية للبث، التي يرأسها أحد أنصار حزب المؤتمر التقدمي، غرامةً على ثلاث محطات تلفزيونية بسبب تغطيتها للاحتجاجات. ولم يسلم المنظمون والمتطوعون الذين تم تحديد هويتهم أثناء مشاركتهم في الاحتجاجات. تم تجميد حساباتٍ مصرفية لـ ٢٠ شخصًا، وصدرت للمطارات قوائم «منع من السفر»، والتي ظهرت عندما صودِرَ جواز سفر محامية -كانت قد قدَّمت خدمات قانونية مجانية- في مطار لاجوس الدولي أثناء محاولتها السفر إلى جزر المالديف لقضاء عطلة. اعتُقِلَ نشطاء الائتلاف من أجل الثورة في مُجمَّع الجمعية الوطنية في أبوجا لرسمهم جرافيتي على الجدران، واعتُقِلَ آخر في لاجوس بعد تعقُّبه من خلال رقم هاتفه المذكور في المنشورات.

على الرغم من أن العصا القمعية هي الإستراتيجية الرئيسية للنظام، يستخدم هذا النظام الجزرة أيضًا عن طريق لجان التحقيق القضائية لبحث الانتهاكات التي ارتكبتها «سارس»، ولقد كُشِفَ حجم هذه الانتهاكات من قبل تلك اللجان.

سيكون من المستحيل على النظام أن يخمد شرارة التمرُّد مرة أخرى. فمن ناحية، ستنفذ الحكومة مزيدًا من الإجراءات المناهضة للفقراء فيما يتعلق بالشروط المرتبطة بقرض الصندوق النقد الدولي والذي تلقته في مارس بقيمة ٣,٤ مليار دولار. ومن ناحيةٍ أخرى، كانت انتفاضة أكتوبر لحظةً حاسمة جدَّدَت روح النضال بين الفقراء. لن تكون البيروقراطية النقابية قادرةً على كبح جماح العمال المنظمين، القوة الاجتماعية المفقودة هذه المرة، مع اشتداد الضغوط الثورية في أوساط القواعد النقابية وفي الشوارع. ومن المُرجَّح أن يؤدي هذا إلى نسخةٍ مُصغَّرة مِمَّا حدث في عام ٢٠١٢. ففي ذلك الوقت، اضطرَّت البيروقراطية النقابية إلى الدعوة على وجه السرعة إلى إضراب عام، عندما قال مسؤولون نقابيون على مستوى الدولة إنهم «سيُرجَمون» إذا عادوا إلى ولاياتهم دون عزم ملموس على النضال.

ولكن السؤال هو ما مدى استعداد اليسار الثوري لإشعال الثورة؟!

---

* بابا آي - عضوٌ قيادي في رابطة العمال والشباب الاشتراكيين في نيجيريا، وعضوٌ مشارك في «الائتلاف من أجل الثورة»

** المقال مُترجَم من مجلة الاشتراكية الأممية البريطانية.

الماركسية والثورة في مصر (الجزء I من 4)



علي طه

كُتِبَ عن ثورة 2011 مئات الكتب وربما آلاف المقالات، سواء في شكل أكاديمي أو سياسي أو صحفي. ولكن الدراسات التي تحاول وضع ثورة يناير في سياق تاريخ مصر والمنطقة، خاصةً علاقتها بالحقب الثورية السابقة من منظور يساري أو ماركسي ليست بهذه الكثرة. سنتناول في هذه الدراسة ثلاث من تلك المحاولات..

هذه المحاولات هي: كتاب «ثورات بلا ثوار» للأكاديمي الإيراني آصف بيات، وكتاب «الهيمنة وتبعاتها - جرامشي وفانون والثورة في مصر» للأكاديمية المصرية سارة سالم، وكتاب «الصحوة العربية الجديدة» للمفكر الماركسي الراحل سمير أمين.

والهدف من التناول النقدي لهذه الأعمال هو البدء في محاولة تحليل ثورة ٢٠١١ في علاقتها بتاريخ الثورات الكبرى السابقة عالميًا، سواء الناجحة منها أو الفاشلة من جانب، ومكانها في التاريخ المصري الحديث، خاصةً منذ «ثورة» ١٩٥٢.

آصف بيات والعصر الذهبي لثورات العالم الثالث

يطرح بيات في كتابه أسئلةً في غاية الأهمية وهي: لماذا افتقدت الثورات العربية في ٢٠١١ للمطالب السياسية والاقتصادية الراديكالية التي تميَّزت بها ثورات ستينيات وسبعينيات القرن الماضي؟ ولماذا لم تنشأ حركات ثورية تطرح مسألة الاستيلاء على السلطة بدلًا من مجرد مطالبة السلطات الموجودة بالرضوخ لمطالب الشوارع والميادين؟ لماذا هذا التباين الشديد بين طبيعة ثورات ٢٠١١ وثورات العالم الثالث السابقة مثل الثورة الكوبية في ١٩٥٩ وثورات إيران ونيكاراجوا في ١٩٧٩ على سبيل المثال؟ لماذا لم تطرح ثورات ٢٠١١ أيَّ رؤى راديكالية حول إعادة توزيع الثروة أو تغيُّر علاقات الملكية أو التأميم، وبدلًا من ذلك تركزت المطالب على حقوق الإنسان والفساد والانتخابات النزيهة والإصلاحات القانونية؟

يقارن بيات هذا الوضع بالحالة الثورية في النصف الثاني من القرن الماضي حيث هيمنت مدارس فكرية راديكالية (رغم تنوُّعها) على الحركات الثورية في تلك الحقبة. ويحدد بيات ثلاث مدارس فكرية رئيسية كان لها نفوذ كبير في أوساط مثقفي وقادة تلك الحركات وهي: «التحرر الوطني» و«الماركسية اللينينية» و«الإسلام الراديكالي». تأثَّرَت تلك المدارس بالفكر الثوري الماركسي أو نشأت كرد فعل لذلك التراث، طبقًا لبيات. بل أن كثير من الحركات الثورية قامت بالمزج بين أفكار تلك المدارس وبين التراث التحرري المحلي وبين المفاهيم الماركسية حول الثورة.

يقدم بيات نظريات المفكر الإيراني الراحل علي شريعتي كمثال:

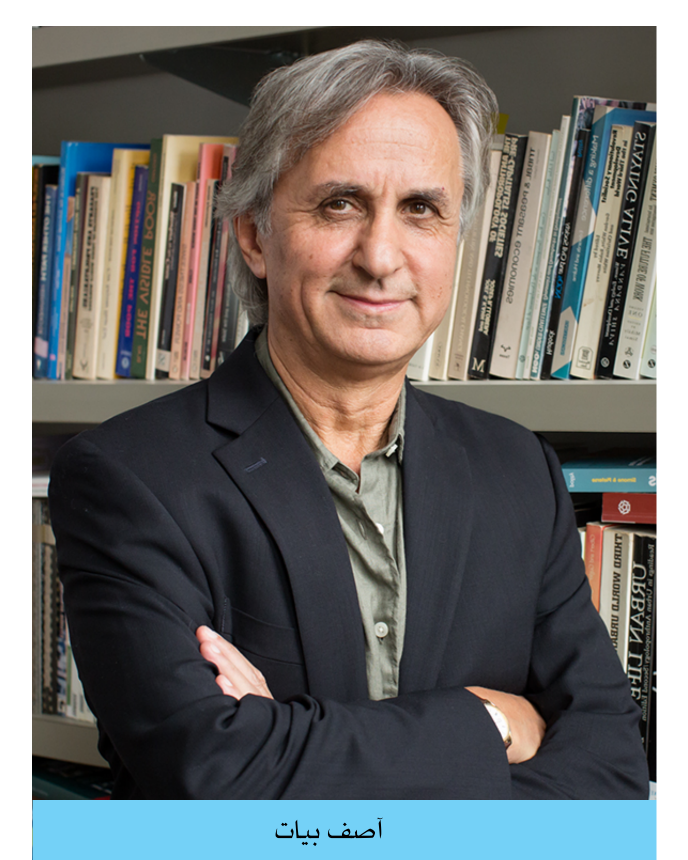
«طرح شريعتي أن الطبقة الوحيدة القادرة على قيادة حقيقية للثورة في العالم الثالث وخاصة في البلدان المسلمة هي طبقة المثقفين من طلاب وخريجي الجامعات والدوائر الثقافية وليس الطبقة العاملة» (بيات، ٣٠).

يضع بيات محاولات شريعتي في سياق أوسع من التيارات الثورية في العالم الثالث في تلك الحقبة «الذهبية»:

«كانت تجربة شريعتي تمثل اتجاهًا شائعًا في أوساط العديد من المثقفين الراديكاليين المعادين للاستعمار في العالم النامي، مثل فرانز فانون وأيمي سيريز وكواما نكروما وجومو كنياتا وأحمد بن بلا. هؤلاء وآخرون طرحوا مشاريع سياسية واقتصادية بديلة قائمة على رفض عميق للرأسمالية مع التركيز على استخدام الموارد والقيم والمؤسسات المحلية. وقد مزجوا بين مبادئ الجماعية والمساواة الماركسية وبين تراث القيم الثورية المحلية لشق طريق ثالث للتنمية» (بيات، ٣٥).

يطرح بيات أن الاستعمار الرأسمالي فجَّر غضبًا ثوريًا تجاه الهيمنة الاستعمارية ودفع في اتجاه تبني أفكار معادية للرأسمالية. وهذا هو ما شكَّل التكوين الفكري للمثقفين الثوريين في العالم الثالث.

نعود لسؤال بيات: ماذا حدث لذلك التراث الثوري؟ لماذا حلَّت محل ذلك التراث أفكارٌ إصلاحية وليبرالية أو حالةٌ من الخواء الأيديولوجي العام؟



آصف بيات

يرتكز تفسير الكاتب لهذا التغير على محورين: المحور الأول هو تأثير انهيار الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي وتراجع الأفكار الاشتراكية وهيمنة الليبرالية الغربية على مخيلة هؤلاء المثقفين والناشطين السياسيين. والمحور الثاني هو تأثير ثلاث عقود من السياسات الليبرالية الجديدة على المجال الأيديولوجي بشكل عام وعلى فقدان المثقفين بشكل خاص على رؤى أو برامج بديلة.

لا يطرح بيات فقط أن ثورات ٢٠١١ افتقدت أي برنامج أو مشروع للتغير الجذري على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدى من قاد تلك الثورات، بل أن هذا النقص كان أحد الأسباب الرئيسية لهزيمة تلك الثورات.

يضع بيات يده على حقيقة في غاية الأهمية وهي استحالة فهم «ثورات» ٢٠١١ بدون وضعها في سياقها التاريخي. هذا السياق التاريخي قد شهد تغيراتٍ نوعية بالفعل في العقود الثلاث السابقة. فقد ذكرنا على سبيل المثال انتهاء الحرب الباردة بانتصار الرأسمالية الغربية وتأثير عقود الليبرالية الجديدة وهيمنة فكرة أنه لا يوجد بديل آخر لنموذج الرأسمالية الغربية.



ليون تروتسكي

بمعنى آخر؛ ما يؤكِّده بيات أن ثورات ٢٠١١ حدثت في ظروف سياسية واقتصادية وأيديولوجية مختلفة نوعيًا عمًّا كان عليه الوضع في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وأن عالم ٢٠١١، أي عالم ما بعد انهيار الكتلة الشرقية وعقود الليبرالية الجديدة، هو عالم تبدو فيه فكرة الثورة بمعناها الجذري غير مطروحة في الأفق، على الأقل في أوساط مثقفي وناشطي العالم الثالث المعاصر.

لا يقلِّل بيات من شأن ثورة يناير ٢٠١١، فعلى المستوى الجماهيري مثلت تلك الثورة لحظةً غير مسبوقة من المقاومة والتضامن والعمل الجماعي المبدع. بل أن هذا في حدٍّ ذاته ما جعل غياب الأفق والخيال الثوري لدى الشباب، الذي طرح نفسه لقيادة تلك الجماهير، نوعًا من المفارقة المأساوية.

ولكن رغم ملاحظاته المهمة حول أوجه الضعف الأيديولوجي لثورات ٢٠١١، هناك عددٌ من الإشكاليات في المنهج والتحليل الذي يطرحه بيات: أولًا، هناك خلطٌ بين «الثورية» المرتبطة بالتحرر الوطني والمراحل الأولى من بناء دول ما بعد الاستعمار وبين «الثورية» في حالة الثورة ضد دولة ما بعد الاستعمار.

لم تكن ثورات مرحلة التحرر الوطني في القرن العشرين ضد رأس المال، بل على النقيض من ذلك كانت جزءًا من تحوُّل تلك البلدان الى مراكز للتراكم الرأسمالي. ولو أخذنا الحالة المصرية كنموذج، فسنجد أن مطالب وشعارات الحركات الثورية في الفترة السابقة لانقلاب ١٩٥٢ مثل الاستقلال الوطني والقضاء على طبقة كبار ملاك الأرض وإلغاء الملكية وإنشاء جمهورية ديمقراطية تقود فيها الدولة عملية التصنيع والتنمية المستقلة، هي كلها مطالب وشعارات لا علاقة لها بالثورة الاشتراكية، بل أنها في صميم مشروع الثورة البرجوازية، فالملكية والاستعمار البريطاني وهيمنة طبقة كبار ملاك الأرض كانت العقبات الرئيسية أمام التراكم الرأسمالي والتصنيع في مصر. وفي واقع الأمر، كان اليسار الستاليني في تلك الحقبة شديد الوضوح حول هذه المسألة، فالثورة المطروحة حينذاك كانت الثورة «الوطنية الديمقراطية» التي يجب أن تسبق أي حديث عن ثورة اشتراكية. أما اليسار الثوري، المتبني لأفكار ليون تروتسكي، فكان يطرح أنه في حالة عدم قدرة البرجوازيات المحلية على قيادة تلك العملية (لارتباط مصالحها بمصالح كبار ملاك الأرض والرأسمالية الأجنبية)، وفي حالة وجود طبقة عاملة صناعية وحركة عمالية نشطة وحزب ماركسي ثوري، في تلك الحالة فقط يمكن للطبقة العاملة قيادة تلك الثورة الوطنية الديمقراطية

وبالتالي تحويلها مباشرة إلى ثورة اشتراكية (نظرية الثورة الدائمة) (سيتم تناول هذه النظرية بالمزيد من التفصيل في جزء لاحق من هذا المقال).

ولكن ما حدث تاريخيًا في الحالة المصرية مختلف عن تلك التوقعات النظرية. فبالفعل ظلّت البرجوازية المصرية (ممثلة في حزب الوفد) مشلولة وخائفة وغير قادرة على حسم المعركة مع الاستعمار والملكية وكبار ملاك الأرض، ولكن الطبقة العاملة والأحزاب اليسارية المرتبطة بها لم تكن هي أيضًا قادرة على حسم الصراع والتدخل لقيادة الثورة وتحويلها إلى ثورة اشتراكية (كما حدث في روسيا ١٩١٧). وما حدث بالفعل هو ما نعرفه جميعًا من انقلاب ١٩٥٢ وما أعقبه من تحوُّلات. ولكن ما هي تلك التحولات التي قادها عبد الناصر خلال الخمسينيات والستينيات؟ ألم تكن حل معضلات التراكم الرأسمالي (الإصلاح الزراعي، الاستقلال، التصنيع بقيادة الدولة، قمع الطبقة العاملة؟ أليست هذه مهام الثورة البرجوازية حتى وإن تبنت شعارات يسارية (الاشتراكية العربية، إلخ)؟

ربما كان الماركسي المصري الوحيد الذي كان لديه البصيرة لفهم هذه العملية في تلك الفترة هو المفكر الماركسي الراحل إبراهيم فتحي، إذ اعتبر المرحلة الناصرية الحلقة الثانية من الثورة البرجوازية المصرية (ثورة ١٩١٩ وما تلاها هي الحلقة الأولى) وأن المشروع التنموي الناصري لا علاقة له من قريب أو بعيد بالاشتراكية، بينما هو شكلٌ من أشكال رأسمالية الدولة، بل تنبأ إبراهيم فتحي بأن ذلك المشروع كان يمهِّد لعودة الرأسمالية الخاصة وعودة النظام لأحضان الإمبريالية!

الشعارات والمطالب التي يتحدث عنها آصف بيات هي بالفعل شعارات ومطالب ثورية، ولكنها جزءٌ من مشروع التحرر الوطني والدولة التنموية التي تقود عملية التراكم الرأسمالي بهدف اللحاق بالدول الرأسمالية المتقدمة. ذلك المشروع كان يعبر عن استكمال تحوُّل تلك البلدان إلى مراكز للتراكم الرأسمالي الناجح، أي مشروع الثورة البرجوازية.

سارة سالم والحنين للناصرية

تقدم سارة سالم في كتابها «الهيمنة وتبعاتها» دفاعًا متقِدًا عن المشروع الناصري يذكِّرنا بكتابات اليسار الستاليني في الستينيات حول الطريق اللارأسمالي للتنمية وطبيعة نظام عبد الناصر «التقدمية».

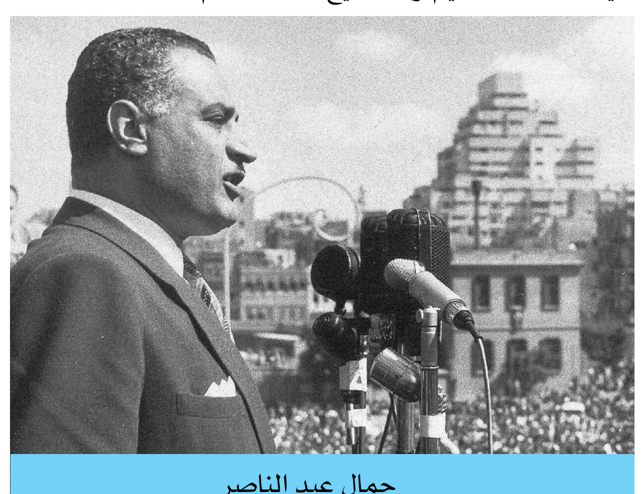
تطرح الكاتبة هذا الدفاع في إطار محاولة لفهم الخلفية التاريخية لثورة ٢٠١١. وهي تفعل ذلك مستخدمةً بعض المفاهيم المستعارة من كتابات أنطونيو جرامشي، مثل «الهيمنة» و«الكتلة التاريخية» وبعض أفكار فرانز فانون حول «البرجوازية التابعة».

تشكَّل المشروع الناصري، طبقًا للكاتبة، على خلفية الحركات الراديكالية المصرية المناهضة للاستعمار البريطاني في أربعينيات القرن الماضي، أي أن المشروع الناصري كان بمعنى من المعاني تجسيدًا لآمال تلك الحركات في التحرر من الاستعمار والتنمية المستقلة. ولكن الكاتبة لا تقف عند هذا الحد، بل تزعم، في قفزةٍ نظريةٍ معتبرة، أن المشروع الناصري كان المثال الوحيد للهيمنة والكتلة التاريخية بمعناها عند أنطونيو جرامشي.

اعتبرت الكاتبة أن المشاريع التنموية الضخمة التي دشَّنها عبد الناصر، كالسد العالي والصناعة الثقيلة، كانت تحاكي آمال الجماهير المصرية بشكلٍ مباشر و تعبِّر بحق عن أحلامهم في التحرر الوطني والتنمية الاقتصادية المستقلة. أما تدخُّلات الناصرية في السياسة الدولية (باندونج، وعدم الانحياز، ومناهضة الإمبريالية والصهيونية، إلخ) تعتبرها الكاتبة أدلةً واضحة لما شكَّلته الناصرية من تحدٍ للأبنية الكولونيالية والرأسمالية العالمية.

لا تدَّعي الكاتبة أن الناصرية شكَّلَت نوعًا من الاشتراكية أو تجاوزًا ما للرأسمالية، ولكنها تعتبرها تجربةً استثنائية لتحدي المنظومة الرأسمالية العالمية:

«شكَّلت الدولة بالنسبة للضباط محور محاولتهم لإعادة صياغة وضع مصر في النظام الرأسمالي العالمي وفي القلب من ذلك كان مشروع التنمية الاقتصادية المستقلة من خلال سياسات مثل التأميم والتصنيع ... » (سالم، ٧٤).



جمال عبد الناصر



أنطونيو جرامشي

يمكننا تلخيص أطروحة الكاتبة كالتالي:

١. مثَّلت التجربة الناصرية مشروعًا استثنائيًا للتنمية المستقلة متحديًا في ذلك النظام الرأسمالي الكولونيالي. وبالتالي فعبد الناصر يمثِّل استثناءً لما طرحه فرانز فانون حول عدم قدرة برجوازيات ما بعد الاستعمار على تحدي الإمبريالية (نظرية البرجوازية التابعة)، بل أن الناصرية حقَّقت «هيمنة» غير مسبوقة (بالمفهوم الجرامشي) على المستوى السياسي والأيديولوجي من حيث قبول الجماهير واعتبارهم التجربة تعبيرًا حقيقيًا عن أمنياتهم، وذلك ما مكَّن عبد الناصر من تشكيل كتلةٍ تاريخية (العمال والفلاحين والمثقفين والنساء). وحتى القمع في تلك الفترة، تعتبره الكاتبة محدودًا بل ومقبولًا من الغالبية العظمى من الشعب.

٢. مثَّلت الفترة بين هزيمة ١٩٦٧ وثورة ٢٠١١ العودة بحق إلى البرجوازية التابعة وتفكيك المشروع التنموي الناصري وبالتالي فقدان «الهيمنة» والاعتماد المتزايد على القمع. وتستعير الكاتبة مفهومًا من مفكر ماركسي آخر، وهو فالتر بنيامين، وهو مفهوم «الزمن الفارغ» للتعبير عن تلك الحقبة التاريخية.

٣. فقدان الهيمنة هذا والدخول في «الزمن الفارغ» دفع النظام نحو المزيد من القمع بحكم فقدانه للشرعية التي كان يتمتع بها النظام الناصري. وفقدان الشرعية وتصاعد القمع هو ما مهد الطريق لانفجار الغضب في ثورة ٢٠١١.

هذا الحنين للمشروع الناصري والأمل في إعادة إنتاجه يبدو غريبًا للوهلة الأولى، خاصةً من كاتبةٍ تحاول استخدام المنهج الماركسي لتفسير التاريخ المصري الحديث. ولكن هناك عوامل كثيرة تجعل مثل هذا الدفاع عن المشروع الناصري مفهومًا. أولًا، أربعون عامًا من الليبرالية الجديدة والتفكيك المنظم للقطاع العام ولمعظم الحقوق والمكتسبات التي حقَّقتها قطاعاتٌ من الطبقة العاملة والوسطى في ظل الناصرية. هذا التحول طويل المدى، والذي بدأ في سبعينيات القرن الماضي، جعل المكتسبات الناصرية تبدو بالمقارنة بالفعل «جذرية» إن لم تكن ثورية.

وثانيًا، التحوُّل من تحدي النظام الناصري للإمبريالية البريطانية ثم الأمريكية والمواجهات مع الكيان الصهيوني أو ما تسميه الكاتبة المواجهة مع «الأممية الاستعمارية» إلى الخضوع التام للإمبريالية الأمريكية خلال فترات حكم السادات ومبارك. هذا التحوُّل دفع الكثير من اليساريين إلى نوع من إعادة الاعتبار للتجربة الناصرية.

وهناك مثالٌ معاصر لهذا الحنين للمشروع الناصري من قبل اليسار نراه في رد الفعل لإعلان الحكومة المصرية عن تصفية مجمع الحديد والصلب بحلوان (حدث أثناء كتابة هذا المقال). ولا يمكن بالطبع التقليل من شأن رمزية تصفية مثل هذا العملاق الصناعي، فهو بحق أحد رموز المشروع الناصري وأحد أعمدة محاولة خلق قاعدة للتصنيع الثقيل. ولكن هناك نوعين من ردود الفعل في أوساط اليسار المصري: رد الفعل الأول هو حالة من الغضب والحزن لما يعتبره البعض المسمار الأخير في نعش مشروع التصنيع والتنمية المستقلة. وللأسف كان هذا هو رد الفعل الأكثر انتشارًا في أوساط اليسار المصري. وأقول للأسف لأن ذلك المشروع لم يكن في يوم من الأيام جزءًا من تحوُّلٍ اشتراكي، بل على العكس من ذلك كان بكل المقاييس محاولة لخلق بنية أساسية للتراكم الرأسمالي، وربما الأسوأ من ذلك أن هذه المحاولة كانت فاشلة في خلق تلك البنية التحتية (إذا ما قورنت بصناعات الحديد والصلب في الصين والهند وكوريا والبرازيل وحتى تركيا).

أما رد الفعل الثاني، وهو الأكثر انسجامًا بالتأكيد مع الماركسية عنه من الناصرية والحنين لزمنها، هو رد الفعل المتعلق بما يعنيه قرار التصفية من تفكيكٍ نهائي لأحد قلاع الحركة العمالية المصرية، وهو ما يعني المزيد من الإضعاف

للحركة العمالية ووزنها وتأثيرها السياسي والاجتماعي. وهذا المنطق الطبقي -أي التفكير فيما تعنيه سياسة التصنيع الحالية من آثار على الصراع الطبقي وعلى قدرة الطبقة العاملة على بناء حركة مستقلة على المستوى النقابي والسياسي- هو المنطق الثوري بالمعنى الاشتراكي وليس المنطق الوطني المرتبط بالحنين للمشروع الناصري كما رأينا في حالة الكاتبة سارة سالم وفي حالة حنين آصف بيات لأفكار ونظريات التحرر الوطني في العالم الثالث في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي.

أما ليّ عصا النظرية الماركسية في اتجاه التحرر الوطني أو «ترجمة النظرية» لتتناسب أكثر مع خصوصيات العالم الثالث الثقافية والبنيوية، فهو أمرٌ ربما يحتاج إلى تناول نقدي مستقل. سنكتفي في هذا المقال بالنموذج الأكثر فجاجة لليّ العصا هذا، وهو استخدام وتحوير و«تطوير» أفكار المفكر الماركسي أنطونيو جرامشي في عشرات الدراسات التي تتناول المشهد السياسي والثقافي والأيديولوجي المصري. هناك صناعةٌ أكاديمية تعتمد بالكامل تقريبًا على استقطاع مفاهيم من أعمال جرامشي وفصلها بالكامل عن سياقها في فكر هذا الرجل، بل عن الماركسية بشكل عام، واستخدامها مرة تلو الأخرى لتقديم تحليلات «جرامشية» عن مختلف الظواهر السياسية والاجتماعية. والمفهوم الأكثر شيوعًا بالطبع في هذه الصناعة الأكاديمية هو مفهوم «الهيمنة» (إلى جانب «الثورة السلبية» و«الكتلة التاريخية» و«القيصرية»، بل ربما بسبب تحويل تلك المفاهيم إلى كليشيهات أكاديمية بدأ البعض مؤخرًا في التنقيب عن مفاهيم أقل شيوعًا في أعمال جرامشي مثل «الفعل التحويلي» و«التغيير الجزيئي» و«الضعف الثوري»، إلخ).

كان أنطونيو جرامشي أحد أهم منظري الثورة الاشتراكية وأحد مؤسسي الحزب الشيوعي الإيطالي وقائد الانتفاضة العمالية في تورين عامي ١٩١٩ و١٩٢٠ وعضو قيادي في الأممية الشيوعية في حقبة لينين وتروتسكي. وقد دفع حريته ثم صحته ثم حياته ثمنًا لذلك في سجون موسوليني والتي قبع فيها من ١٩٢٦ حتى وفاته عام ١٩٣٧.

تحويل ذلك العملاق الثوري إلى مجرد مصدر للمصطلحات المنزوعة من سياقها واستخدام تلك المصطلحات بغرض «التفكيك» الأكاديمي أو لإضفاء هالة راديكالية على أفكار ليبرالية عقيمة هو بالفعل جريمة في حق جرامشي، فقد ظل حتى موته وطوال فترة سجنه يحاول الإجابة على سؤال الثورة في كافة كتاباته التاريخية والسياسية بل والفلسفية والثقافية.

لنأخذ على سبيل المثال مفهوم الهيمنة التي تستخدمه سارة سالم، بل والذي تُعنون به كتابها. المفهوم طبقًا لها يتعلق بالتوازن بين القمع والقبول الذي يحتاجه أيُّ نظام ليبقى في الحكم. كلما زاد القبول الجماهيري واقتناعه بالنظام، قل احتياج النظام لاستخدام القمع المباشر والعكس صحيح، فكلما ضعفت شرعية النظام في أعين الجماهير، زاد لجوء النظام للعنف. وهذا بالطبع صحيح، ولكنه بديهي لا يحتاج في صيغته هذه لا لعبقرية جرامشي ولا للنظرية الماركسية بشكل عام.

ظهر مصطلح الهيمنة في صفوف الحركة الاشتراكية الروسية أولًا في أعمال بليخانوف وأكسيلورد وفيما بعد استخدمه وطوَّره لينين. ولكن في روسيا كان مفهوم الهيمنة يُستَخدَم في السجال الدائر حول القيادة العمالية للثورة في روسيا (كيف يمكن للطبقة العاملة كسب تأييد الفلاحين والقطاعات المضطهدة في العملية الثورية). ولكن المصطلح تحوَّل على يد جرامشي إلى ما يمكن اعتباره مفهومًا جديدًا في التراث النظري الماركسي. وكان هدف جرامشي من تطوير مصطلح الهيمنة هو فهم الأشكال السياسية للسلطة الرأسمالية خارج التجربة الروسية، في بلدان الغرب الرأسمالية المتقدمة. وقد طوَّر جرامشي مفهوم الهيمنة لتفسير قوة وتعقيد حكم البرجوازية في أوروبا الغربية مقارنةً بالوضع في روسيا والإجابة على سؤال لماذا لم تتكرر تجربة ثورة أكتوبر في البلدان الرأسمالية المتقدمة.

وكما طرحنا أعلاه، يقوم كلُّ نظام حكم على توازن ما بين القمع والقبول. كلما زادت هيمنة الطبقة الحاكمة، زاد قبول المحكومين بالوضع القائم وبالتالي تقلَّص الاحتياج لأشكال القمع المباشر. وتقوم آليات السيطرة التي تحقِّق ذلك القبول على شبكة من المؤسسات الثقافية مثل المدارس والجامعات والكنائس والإعلام والأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات. تقوم هذه الشبكة بتكريس القبول بالوضع القائم من قبل الطبقات المستغَلَّة. ويستلزم ذلك إنتاج منظومة من الأيديولوجيات التي يعمل على إنتاجها مجموعاتٌ من المثقفين المرتبطين بالطبقة الحاكمة. ويتم تجنيد هؤلاء المثقفين إما من بقايا أنماط إنتاج سابقة للرأسمالية (المثقفين التقليديين) وإما من محيط البرجوازية الحديثة نفسها (المثقفين العضويين).

وتتميز السلطة البرجوازية في الرأسماليات المتقدمة أيضًا بالقدرة على كسب ولاء وتأييد طبقات أخرى، وبالتالي تكوين ما أسماه جرامشي بالكتلة التاريخية، مما يشكِّل عنصرًا آخر يساعد على استمرار واستقرار تلك السلطة.

وكل هذه الدرجة من الهيمنة الفعَّالة والمرنة التي تمارسها الرأسمالية في السيطرة على الطبقات الدنيا في الغرب الرأسمالي المتقدم تمثّل عائقًا أصعب وأكثر صلابة أمام الحركات الاشتراكية في تلك البلدان إذا ما قورن الوضع بالحالة الروسية.

والنتيجة على سبيل المثال أنه حتى عندما تواجه تلك الأنظمة البرجوازية أزماتٍ اقتصادية وسياسية عنيفة فهي أقدر على الصمود في وجه تلك العواصف. والاستنتاج الذي يصل إليه جرامشي من كلِّ ذلك هو أن إستراتيجية الهجوم المباشر على السلطة والتي انتهجتها الطبقة العاملة والبلاشفة في روسيا (حرب المناورات) لن تكون وحدها كافية لانتصار الثورة في الرأسماليات المتقدمة. هناك حاجة في تلك البلدان لتبني الحركات الاشتراكية إستراتيجيةً طويلة المدى (حرب المواقع) تتمكّن من خلالها من كسر هيمنة البرجوازية وتمكين الطبقة العاملة من الاستيلاء على السلطة (جرامشي، كراسات السجن).

وإذا حاولنا استخدام هذا المعنى لمصطلح الهيمنة في تحليل التجربة الناصرية، سنصل بالتأكيد إلى عكس الاستنتاج الذي تصل إليه سارة سالم في كتابها. فالقمع الاستثنائي الذي تميزت به الحقبة الناصرية كان نتيجة غياب الهيمنة البرجوازية بالمعنى الذي يطرحه جرامشي.

سمير أمين وفخ التاريخ

كان سمير أمين، كما هو معروف، أحد أهم منظري مدرسة التبعية، وهي المدرسة التي كان لها تأثيرٌ كبير في يسار العالم الثالث خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي. وكانت القضية الشاغلة لمنظري تلك المدرسة هي علاقة الدول النامية (سواء المستقلة حديثًا في آسيا وإفريقيا أو تلك التي نالت استقلالها خلال القرن التاسع عشر في أمريكا اللاتينية)، أي «أطراف» النظام الرأسمالي العالمي، بالدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة (أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان في ذلك الحين)، أي «مراكز» النظام العالمي.

كانت تبعية دول الأطراف لدول المراكز تقوم، طبقًا للنظرية، على التبادل التجاري غير المتكافئ بينهما. المراكز تحتكر الصناعات التحويلية المتقدمة في حين تفرض على دول الأطراف إنتاج وتصدير المحاصيل الزراعية والمواد الخام. كانت نتيجة تقسيم العمل العالمي هذا هي أن صادرات الأطراف، والتي لا تحتكر أيٌّ من تلك الدول إنتاجها، كانت تباع للمراكز بأقل من قيمتها، في حين كانت الصادرات الصناعية المنتجة في المراكز تُباع بأكثر من قيمتها، والنتيجة هي عملية نقل لفائض القيمة من دول الأطراف إلى دول المراكز. وطالما ظلّت دول الأطراف شريكةً في تقسيم العمل والسوق الرأسمالي العالميين، فلن تتمكّن أبدًا من تحقيق التنمية المستقلة والتصنيع واللحاق بالدول المتقدمة.

كان الحل الذي طرحته مدرسة التبعية لهذه المعضلة هو ضرورة «فك الارتباط» مع المراكز الرأسمالية والمضي قدمًا في مشروع تنموي وطني مستقل والاعتماد على توسيع السوق المحلي وسياسة إحلال الواردات (من الإبرة إلى الصاروخ) واستبدال المشاركة في تقسيم العمل الدولي من خلال خلق شبكات من التبادل والتعاون بين دول الأطراف (باندونج، القومية العربية، الوحدة الإفريقية، إلخ).

وقد تباينت الاستنتاجات السياسية التي وصل إليها منظرو التبعية، ولكن في حالة سمير أمين يمكننا تلخيص موقفه كالتالي: أولًا، التنمية المستقلة وفك الارتباط هما السبيل الوحيد ليس فقط لتحقيق الاستقلال الحقيقي ولكن أيضًا الوسيلة الوحيدة لبناء الاشتراكية في دول الأطراف. وثانيًا، لن تتمكّن البرجوازيات المحلية من قيادة تلك العملية بحكم ارتباط مصالحها بالرأسمالية الغربية من جانب (البرجوازية التابعة الكمبرادورية) وبالطبقات الحاكمة التقليدية من جانب آخر (كبار ملاك الأرض في الحالة المصرية).

وثالثًا، يجب أن يقود هذا المشروع تحالف طبقي ثوري (الطبقة العاملة، الفلاحين، البرجوازية الصغيرة) بقيادة اليسار. ورابعًا، وصول هذا التحالف الطبقي للسلطة يستلزم ثورة وطنية واجتماعية لا تقف فقط عند التخلص من الاستعمار بل تمتد لتشمل الإطاحة بالبرجوازيات المحلية.

لم تكن إذًا الاشتراكية عند سمير أمين حول استيلاء الطبقة العاملة على السلطة كجزء من ثورة عالمية و كخطوة لتجاوز نمط الإنتاج الرأسمالي، بل كانت حول مشروع تنموي وطني راديكالي يسمح لدول الأطراف باللحاق بالغرب الرأسمالي من خلال التصنيع والتنمية المستقلة بقيادة الدولة.

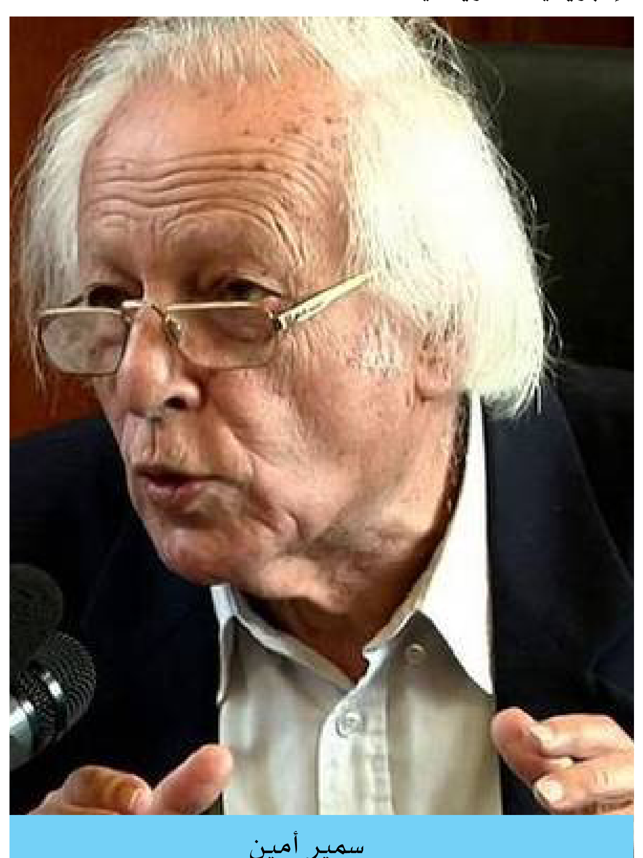
تأتي رؤية سمير أمين ونقده للتجربة الناصرية في هذا السياق. فمشكلة الناصرية لم تكن حول أهدافها ولكن حول حدود راديكاليتها وطموحها والذي ارتبط باحتكار الضباط للسلطة وعدم توسيع تلك السلطة لتشمل تحالفًا طبقيًا واسعًا (سنتناول في الجزء الثاني من هذه الدراسة تحليلًا نقديًا تفصيليًا لمواقف ماركسيي الستينيات من التجربة الناصرية، وعلى رأسهم سمير أمين وأنور عبد الملك ومحمود حسين وميشيل كامل وفؤاد مرسي وإبراهيم فتحي).

لنعود إذًا لقراءة سمير أمين لثورة ٢٠١١، فهو يقول في كتابه

«الصحوة العربية الجديدة» والذي كتبه بعد انقلاب ٢٠١٣:

«إن النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي أنشئ في ظل الناصرية، وعلى رغم من نواقصه، كان نظامًا متماسكًا. وقد راهن عبد الناصر على التصنيع كوسيلة للخروج من التخصص الإنتاجي الذي فرضه النظام الاستعماري الدولي والذي أجبر مصر على أن تكون فقط منتجًا ومُصدِّرًا للقطن. وقد حقَّق نظامه توزيعًا للدخول كان في صالح الطبقة الوسطى المتنامية دون إفقار للجماهير الشعبية ... وكان لنظام عبد الناصر شرعيةٌ في عيون الشعب بحكم إنجازاته الفعلية مثل التعليم المجاني والخدمات الصحية والعامة والتصنيع وضمان حق العمل وفرص الصعود الاجتماعي. كل تلك الإنجازات كانت مرتبطةً بالمبادرات الوطنية المستقلة وبموقفٍ معادٍ للإمبريالية» (أمين، ٦).

على الرغم من النقد اللاذع الذي تميَّزت به مواقف سمير أمين من التجربة الناصرية في ستينيات القرن الماضي، فنجد في القرن الحادي والعشرين نفس ذلك الحنين لتلك التجربة بعد عقود من الليبرالية الجديدة والتحالف الإستراتيجي مع الإمبريالية الأمريكية!


سمير أمين

وقد رأى سمير أمين في ثورات ٢٠١١ فرصةً لإعادة طرح المشروع التنموي: «المطلوب الآن هو التخلي عن النموذج الحالي والدفع في اتجاه مبادرات مستقلة ومعادية للإمبريالية». وقد دفع به هذا الأمل (إلى جانب كراهيته المطلقة للإسلام السياسي عامة والإخوان المسلمين بشكل خاص) إلى درجة تصوُّره إمكانية تحرك عبد الفتاح السيسي في هذا الاتجاه التنموي (وهذا بعد انقلاب ٢٠١٣):

«النضال من أجل فرض مخرج من الليبرالية الجديدة وتبني برنامج تنموي مستقل مازال قائمًا، والاستمرار في الدفع في هذا الاتجاه يمكن أن يقنع السيسي لتغيير نغمته، كما حدث مع عبد الناصر في ١٩٥٦، والانتقال من التبني الساذج لليبرالية الاقتصادية إلى تبني مشروع التحرر الاجتماعي والوطني» (أمين، ٦٨).

وكما هو واضح من هذا الموقف، فالمهم ليس طبيعة الدولة أو الطبقة الحاكمة ولا حتى درجة الديمقراطية أو الاستبداد. المهم فقط هو الإستراتيجية التنموية لتلك الدولة! أي أنه حتى في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ظلَّ معنى الثورة بالنسبة لسمير أمين، على الأقل فيما يخص بلدان نامية مثل مصر، هو الانتقال إلى سياسةٍ تنموية مستقلة وبقيادة الدولة وليس بمعنى ثورة اجتماعية تنتقل فيها السلطة إلى طبقة اجتماعية أخرى، ولا حتى بمعنى ثورة سياسية تسمح بتداول حقيقي للسلطة ولو في حدود الديمقراطية البرلمانية.

«فك الارتباط» بين ثورات الماضي وثورات المستقبل

هذا الخلط في الأوراق بين مراحل تاريخية متباينة وبين معاني مختلفة للثورة يدفعنا لمحاولة التدقيق النظري حتى نتمكَّن من فهم ثورة ٢٠١١ في سياقها التاريخي. نحتاج إلى أخذ خطوة إلى الوراء لتحديد ما نعنيه أصلًا بالثورة. فهناك تاريخيًا نوعان من الثورات: الثورات السياسية التي يتغيَّر فيها شكل السلطة السياسية دون تغيُّرٍ في نمط الإنتاج السائد أو التركيبة الطبقية في المجتمع، وهناك الثورات الاجتماعية التي ينتقل من خلالها المجتمع إلى نمطٍ جديد من الإنتاج والعلاقات الاجتماعية. ولكن بالطبع هذا التمييز له طابع شديد العمومية والتجريد. فكل ثورة سياسية لها عمق وتأثير اجتماعي والعكس صحيح. وهناك ثوراتٌ تبدأ كثوراتٍ اجتماعية ولكنها لا تنجح سوى في فرض تغييرات سياسية، وهناك أيضًا سلسلة طويلة من الثورات تفشل في تحقيق أيِّ تغيير مهم سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي.

الثورات الاجتماعية الكبرى وهي الثورات التي شهدت

انتقالاً إلى نمط إنتاج جديد وسلطة طبقية جديدة (من الإقطاع إلى الرأسمالية على سبيل المثال وهي ما يعرف بالثورات البرجوازية -الإنجليزية والأمريكية والفرنسية على سبيل المثال) لم تحدث تغييراتها الثورية في حدث وحيد بل تخللت تلك الثورات سلسلةٌ من الثورات والتغيرات السياسية حتى استقر الحكم الطبقي الجديد. وقد كتبت روزا لكسمبورج على سبيل المثال أن الثورة الفرنسية الكبرى (١٧٨٩-١٧٩٤) تلتها سلسلةٌ من الثورات السياسية التي أحدثت تحوُّلاتٍ في طبيعة الحكم. فتوالت قطاعات مختلفة من البرجوازية في السلطة من الرأسمالية المالية (١٨١٥) إلى البرجوازية الصناعية (١٨٣٠) إلى البرجوازية المتوسطة والصغيرة (فبراير ١٨٤٨). ولكن لكسمبورج تعتبر عام ١٨٧١ كلحظة وصول البرجوازية إلى السيطرة الكاملة:

«وصلت سيطرة الطبقة البرجوازية الحديثة، في شكل الجمهورية الثالثة، إلى أعلى مراحل تطورها وإلى شكلها النهائي ... هكذا تشكَّل لأول مرة المجتمع البرجوازي الحديث واستكملت بالتالي العملية التي بدأتها الثورة الفرنسية الكبرى» (لكسمبورج، الثورة الروسية).

تعتبر الثورة الفرنسية عادةً النموذج للثورات البرجوازية خاصةً في خواص ثلاث رئيسية، وهي دور الجماهير والتعبئة الجماهيرية في المدن والريف، والإطاحة بالنظام الملكي القديم وبطبقة النبلاء الحاكمة، والبدء في تدشين نظام ديمقراطي برلماني قائم على التوحيد السياسي والاقتصادي على المستوى القومي. ولكن في عمليات الانتقال إلى الرأسمالية في البلدان الأخرى، قلَّما تحقَّقت كل تلك الخواص، ففي أغلب الحالات كان التحوُّل يتم من أعلى دون تدخُّلٍ جماهيري. وربما كان المثالان الأهم لتلك «الثورات من أعلى» هما توحيد بسمارك لألمانيا، وتفكيك النظام الإقطاعي في اليابان فيما عرف بإصلاحات الميجي. في الحالتين تطورت مراكز للتراكم الرأسمالي دون ثورة بالمعنى الجماهيري وبالطبع دون ديمقراطية برلمانية بالمعنى الفرنسي.

ولكن القرن العشرين جاء بمعضلةٍ جديدة زادت من تعقيد التحوُّل نحو المجتمع الرأسمالي على المستوى العالمي. فمنذ ثورات ١٨٤٨، بدأ الظهور المستقل للطبقة العاملة على الساحة السياسية والتي بدأت في طرح مشروع مختلف نوعيًا وهو الثورة الاشتراكية. لم يكن المشروع متبلور بشكلٍ كامل ولكن انتفاضة يونيو العمالية في ١٨٤٨ في باريس، وبالطبع تجربة كومونة باريس في ١٨٧١، بدأت تمهِّد الطريق لتحوُّلٍ آخر يتجاوز الرأسمالية ويطرح مسألة سلطة العمال.

والحدث الكبير الذي أربك التفكير النمطي حول الثورة البرجوازية والتحوُّل نحو الرأسمالية كان بالطبع ثورات ١٩٠٥ والثورة البلشفية ١٩١٧ في روسيا. كان التصور في أوساط الماركسيين حتى ١٩٠٥ أنه في البلدان التي تأخَّر فيها التراكم الرأسمالي والتي لم تتحوَّل بالكامل إلى الرأسمالية، مثل روسيا، فإن المطروح هو مرحلتان ثوريتان، الأولى تستكمل فيها ما سمي بمهام الثورة البرجوازية أي إنهاء بقايا الإقطاع من خلال إصلاح زراعي والتوحيد الوطني والديمقراطية البرلمانية، وفقط عندما تنتهي تلك المرحلة يمكن الحديث عن الثورة الاشتراكية وتجاوز الرأسمالية. ولكن الدور القيادي والمستقل الذي لعبته الطبقة العاملة حديثة النشأة في ثورة ١٩٠٥ وارتماء البرجوازية الروسية في أحضان القيصر والنظام القديم دفع أهم القادة الماركسيين في ذلك الوقت لتطوير مشروع الثورة على المستوى النظري والعملي. وجاء أهم إسهام نظري في هذا المجال من ليون تروتسكي، والذي بلور نظرية الثورة الدائمة. لن نخوض طويلاً هنا في شرح تلك النظرية ولكن ملخصها كالآتي: أولاً، أن تطور الرأسمالية في البلدان المتأخرة لا يأخذ نفس مسار بلدان الموجات الأولى من الرأسمالية (بريطانيا نموذجًا). فالرأسمالية، بحكم خلقها للسوق العالمي وبحكم القوة النسبية لمراكز التراكم الكبرى، تدخل البلدان المتأخرة ليس بالتطور التدريجي طويل المدى ولكن بشكل صادم وفي أكثر أشكالها تقدمًا، سواء على يد الاستعمار أو على يد الدولة كوسيلة لتطوير قاعدة صناعية تُمكِّن الأنظمة القديمة (القيصرية في هذه الحالة) من الدفاع عن نفسها أمام بلدان الغرب الرأسمالي.

يخلق ذلك التطور السريع والصادم ما أسماه تروتسكي فيما بعد «التطور المركب و اللامتكافئ» وهو حالة التداخل والتناقض بين الحديث والقديم وبين الصناعة المتقدمة والأرياف التقليدية، وبين طبقة عاملة حديثة ومركزة في المدن وبين طبقات تقليدية من فلاحين وبقايا الإقطاع. يُحدِث هذا الشكل من التطور تداخلاً بين الثورة البرجوازية بمهامها وبين الثورة الاشتراكية. أي أن استكمال التحول الرأسمالي ومشروع تجاوزه يندمجان معًا في «ثورة دائمة».

كانت هناك عدة استنتاجات سياسية لهذه النظرية، وهي استنتاجات عمَّمها تروتسكي فيما بعد على الوضع في البلدان المستعمرة والمتأخرة (أو ما نسميه الآن بالبلدان النامية): أولاً، أن البرجوازيات المحلية أضعف وأجبن من أن تلعب دوراً قياديًا حتى في الثورات البرجوازية بسبب خوفها الوجودي من الطبقة العاملة وبسبب تداخل مصالحها مع الاستعمار والطبقات القديمة. وثانيًا لن تتمكَّن أيضًا طبقة الفلاحين من قيادة تلك الثورة رغم حيوية دورها في تحطيم النظام القديم ورغم مصلحتها

في هذا التحوُّل (الإصلاح الزراعي). ثالثًا، الطبقة العاملة في تلك البلدان -رغم حداثة نشأتها- فبسبب تركُّزها في المصانع والمنشآت الحديثة في المدن فهي تتطور على المستوى النقابي والسياسي بشكل سريع، وتكتسب وعيًا ثوريًا يمكِّنها من قيادة الثورة الديمقراطية البرجوازية وتحويلها المباشر لثورة اشتراكية كما حدث في الحالة الروسية وكما أثبتت الثورات التالية وإن منيت بالهزيمة في ألمانيا ١٩١٨ والصين ١٩٢٥-١٩٢٧ وإسبانيا ١٩٣٦.

ولكن ماذا يحدث إذا تفاقمت الأزمات بسبب ذلك التطور المركب و اللامتكافئ ولم تكن الطبقة العاملة قادرة على لعب ذلك الدور القيادي المستقل، سواء لأسباب موضوعية أو ذاتية؟

تميَّزت ثورات التحرر الوطني بعد الحرب العالمية الثانية كنوع جديد من الثورات البرجوازية. فمن جانب، خَلَقَ التطور المركب اللامتكافئ حالةً ثورية: الاستعمار والطبقات القديمة تعيق التحول الكامل للرأسمالية وحكم البرجوازية، وكما رأينا في استنتاج تروتسكي البرجوازيات المحلية أضعف وأجبن من قيادة الثورة، والفلاحين في حالة ثورية ولكن بدون القدرة على القيادة السياسية الفعلية للعملية الثورية. ولكن الطبقة العاملة في كثير من الحالات لم تتمكَّن رغم وجودها المؤثر في الساحة السياسية من حسم المعركة بقيادتها ولصالحها. وهنا تدخَّلت قطاعاتٌ من مثقفي المدن لتملأ الفراغ وتقود عملية التحول البرجوازي سواء بشكل ثوري (كوبا، والصين، والجزائر) أو بشكل انقلابي كما في الحالة المصرية.

لقد بدأنا هذا المقال بعرض نقدي لأطروحات تخلط الأوراق بين ثورة ٢٠١١ وبين ثورات التحرر الوطني والمشروع الناصري بشكل خاص (آصف بيات، وسارة سالم، وسمير أمين). وربما كان ذلك الإبهام بين شعارات ورؤى ثورات الماضي وبين احتياجات ومعضلات ثورة يناير إحدى نقاط الضعف القاتلة في الثورة المصرية. فثورة ٢٠١١ قامت ضد الدولة البرجوازية التي أنشأها عبد الناصر ولكنها ظلت محصورة في حدودها الخانقة، تكلمت بلغتها الوطنية ورفعت نفس رايتها، وحتى شعاراتها الرئيسية ظلت في إطار الثورات البرجوازية الكلاسيكية من «عدالة» و«حرية» و«مواطنة» و«حقوق». تلك الشعارات هي شعارات ثورات الماضي، ثورات وصول البرجوازية إلى السلطة وشعارات التحرر من الاستعمار. ولكن البرجوازية المصرية وصلت بالفعل إلى السلطة من خلال ما أسماه إبراهيم فتحي «حلقتي الثورة البرجوازية المصرية» في ١٩١٩ و١٩٥٢. ثورة ٢٠١١ قامت في مواجهة الدولة التي أنتجتها تلك الثورات ولكن حدود تلك الثورات ظلَّت كالسياج تحاصر الثورة منذ لحظتها الأولى وحتى هزيمتها.

ربما جاء أفضل تعبير عن هذه المعضلة في كتاب «الثامن عشر من برومير» لكارل ماركس:

«إن تقاليد جميع الأجيال الغابرة تجثم كالكابوس على أدمغة الأحياء. وعندما يبدو هؤلاء منشغلين فقط في تحويل أنفسهم والأشياء المحيطة بهم، في خلق شيء لم يكن له وجود من قبل، عند ذلك بالضبط، في فترات الأزمات الثورية كهذه على وجه التحديد، نراهم يلجأون في وجلٍ وسحر إلى استحضار أرواح الماضي لتخدم مقاصدهم، ويستعيرون منها الأسماء والشعارات القتالية والأزياء لكي يمثِّلوا مسرحيةً جديدة على مسرح التاريخ العالمي في هذا الرداء التنكري الذي اكتسى بجلال القدم وفي هذه اللغة المستعارة».

سنستكمل في الجزء الثاني من هذه الدراسة محاولة فهم قضية الثورة في مصر من منظور ماركسي، سواء ثورات الماضي أو ثورة يناير وما فجَّرته تلك الثورة من إمكانيات ثورات المستقبل.

مراجع:

- Sara Salem, Hegemony and Its Afterlives- Gramsci, Fanon and Revolution in Egypt, Cambridge University Press, ٢٠٢٠.
- Samir Amin, The Reawakening of the Arab World- Challenge and Change in the Aftermath of the Arab Spring, Monthly Review Press, ٢٠١٦.
- Samir Amin, Imperialism and Unequal Exchange, Monthly Review Press, ١٩٧٩.
- Asef Bayat, Revolution Without Revolutionaries- Making Sense of the Arab Spring, Stanford University Press, ٢٠١٧.
- Rosa Luxemburg, The Russian Revolution, University of Michigan Press, ١٩٦١.
- سمير أمين، ثورة مصر بعد ٣٠ يونيو، دار العين للنشر، ٢٠١٤.
- ليون تروتسكي، الثورة الدائمة ونتائج وتوقعات، دار الطليعة، ١٩٦٨.
- ليون تروتسكي، تاريخ الثورة الروسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨.
- توني كليف، الثورة الدائمة المنحرفة.
- أنطونيو غرامشي، كراسات السجن، دار المستقبل العربي، ١٩٩٤.
- كارل ماركس، الثامن عشر من بروميير لويس بونابرت.

الحركة العمالية.. في الثورة وخارج ذاكرتها



رؤوف عبد السلام

في عام ٢٠٠٦ كانت آمال التغيير التي انطلقت في مصر قد تبدّدت بالكامل، فنظام مبارك كان قد تمكّن من محاصرة حركة التغيير الديمقراطي والسيطرة عليها، وحركة استقلال القضاة كانت تراجعت بشكل ملحوظ بعد معاقبة قادة القضاة، واستكمل النظام بالفعل الإجراءات اللازمة لتوريث الحكم عبر التجديد لمبارك وتعديل الدستور بما يسمح بانتقال السلطة لجمال مبارك، فيما جرت التغييرات والتعينات اللازمة في مؤسسات الدولة لإتمام التوريث عندما يحين موعده.

وعلى غير موعدٍ تفجَّرت الحركة العمالية من غزل المحلة وانطلقت إلى أنحاء مصر لتعيد الحياة إلى الشارع المصري وتجدِّد الآمال التي بدا أنها تلاشت. واليوم بعد مرور عشر سنوات على ثورة يناير، تبدو الآمال التي أطلقتها الثورة بمجتمع يتسع للعدل والحرية تتبدَّد في ظلِّ الديكتاتورية العسكرية، ودون موعدٍ مرة أخرى تأتي احتجاجات العمال في شركات الإسكندرية للحاويات، وغزل كفر الدوار، وسماد طلخا، والحديد والصلب، لتشق الصمت وتبعث الأمل مجددًا.

على مدار السنوات العشر السابقة على ثورة يناير، شهدت مصر حراكًا سياسيًا متصلًا جعل تلك الفترة مختلفة كليًا عن كل الفترة التي حكمها مبارك. فمع انفجار الانتفاضة الفلسطينية في سبتمبر ٢٠٠٠ تصاعدت بقوة حركة تضامن واسعة النطاق، أعادت الحياة السياسية في مصر، واستمر هذا الحراك السياسي مع غزو العراق في مارس ٢٠٠٣ على نحو أقوى لتحتل المظاهرات المعارضة للغزو ميدان التحرير، في صدام مباشر مع النظام لم يتكرَّر كثيرًا في عهد مباركٍ. الصدام مع النظام طرح بدوره قضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي الذي تولَّدت عنه حركة كفاية وغيرها من حركات الإصلاح السياسي، والتي طرحت قضية توريث السلطة للمرة الأولى في حركة احتجاجية امتدت لسنوات.

هذا الحراك الممتد في مصر قبل الثورة ساهم في خلق جيل جديد من المعارضة أكثر جذرية وأكثر تطلعًا للتغيير. ولكن رغم أهمية هذا الحراك السابق على الثورة، لا يمكن بأي حال فهم الثورة وطبيعتها دون النظر لصعود الحركة الاجتماعية والعمالية خاصة الذي سبق الثورة أيضًا بسنوات، وترك بصمته عميقةً على مسارها.

قطار الحركة العمالية ينطلق من المحلة

حقيقة الأمر أن ما شهدته مصر قبل الثورة لم يكن مجرد صعود في الحركة العمالية، أو موجة إضرابات عمالية جديدة كالتي شهدتها في فتراتٍ سابقة، ولكن يمكن اعتبارها حركةً عماليةً جديدة.

بدأ الصعود في الحركة العمالية مبكرًا، في عام ٢٠٠٠، فشهدت العديد من شركات قطاع الأعمال والقطاع الخاص احتجاجات متتالية، ولكن يمكن اعتبار إضراب المحلة في ديسمبر ٢٠٠٦ بداية التحول في الحركة العمالية لعدة أسباب.

كان إضراب غزل المحلة هو أول الإضرابات العمالية في موقع ضخم يضم ما يقرب من ٢٠ ألف عامل منذ إضراب عمال غزل كفر الدوار في ١٩٩٤، وكان إيذانًا بعودة الإضرابات في المواقع العمالية التقليدية التي حملت خبرات الاحتجاجات العمالية.

بدا الإضراب على درجة عالية من التنظيم، فسبقه امتناعٌ عن صرف الأجور، احتجاجًا على عدم صرف المكافأة السنوية، وحدَّد العمال موعد الإضراب مسبقًا وقاموا به في الوقت المحدَّد، واستمر الإضراب لثلاثة أيام، وصاحبه اعتصامٌ في الشركة، بعدها تمت الاستجابة لمطلب العمال وانتهى الإضراب دون صدام بين الأمن والعمال.

المسار الذي اتخذه الإضراب وانتهاؤه بتنفيذ مطالب العمال حفَّزَ الاحتجاجات العمالية في الكثير من المواقع العمالية لتنطلق موجةٌ قوية من الاحتجاجات التي كان إضراب المحلة محطتها الأولى.

لم يكن إضراب المحلة بداية انطلاق للحركة العمالية فحسب، بل كان أيضًا بداية صدام مع التنظيم النقابي الرسمي الموالي للدولة. فالإضراب الذي حدث بعد أسبوعين فقط من نهاية الانتخابات النقابية، التي سيطرت عليها أجهزة الأمن والدولة بالكامل وفرضت رجالها في كل مستويات النقابة، كان من أهم فعالياته جمع استمارات لسحب الثقة من اللجنة النقابية بالشركة وتوجُّه وفد كبير من عمال الشركة في فبراير ٢٠٠٧ للنقابة العامة للغزل والنسيج في القاهرة لتسليم الاستمارات، وهو ما خلق استمرارًا لمعركة عمال غزل المحلة من جهة، ومن جهة أخرى كان هذا بداية صدام مع التنظيم النقابي الرسمي والذي سيبلغ ذروته بتأسيس النقابات المستقلة.

يوضِّح الجدول التالي (١) التصاعد في الحركة العمالية من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٠، ويشير بوضوح إلى أن الحركة العمالية قبل الثورة كانت أصبحت بالفعل رقمًا مهمًا في معادلة الحراك الذي كانت تشهده مصر في ذلك الوقت.

السنة	تجمهر	اعتصام	إضراب	تظاهر	وقفات احتجاجية وأشكال أخرى	إجمالي
2000	10	27	34	85	6	162
2001	—	41	8	75	8	132
2002	44	27	25	—	—	96
2003	33	21	26	6	—	86
2004	86	89	45	46	—	266
2005	90	53	43	16	—	202
2006	72	79	47	24	—	222
2007	190	100	199	104	99	692
2008	2	218	122	77	28	447
2009	27	184	132	79	65	478
2010	23	29	135	80	83	530

ربما يُظهِر الجدول تغيراتٍ كمية مهم في الحركة العمالية منَ حيث عدد الاحتجاجات وتنوُّعها، ولكن هناك تغيراتٍ نوعية مهمة أيضًا لا يكفي الحصر الكمي لتوضيحها.

فالجدول يبيِّن تضاعف معدلات الاحتجاجات العمالية في السنوات السابقة على الثورة. ولكن عدد الاحتجاجات لا يعبر وحده عن حجم الحركة العمالية في تلك الفترة. فقد يكون هناك إضرابٌ عمالي واحد يضم عشرات الآلاف من العمال ويمثل تحولاً في الحركة العمالية بينما عدد من الإضرابات في منشآت صغيرة لا تضم سوى المئات من العمال. ومثال ذلك إضراب عمال شركة غزل المحلة في ديسمبر ٢٠٠٦ والذي ضم ما يقرب من ٢٠ ألف عامل وشكَّل بداية لانفجار الإضرابات العمالية. وقد شهدت تلك السنوات دخول التجمُّعات العمالية الضخمة في احتجاجاتٍ ممتدة. فمثلاً عام ٢٠٠٨، الذي يبدو الأقل في الاحتجاجات العمالية في السنوات الأربعة السابقة على الثورة، إلا أنه العام الذي شهد انتفاضة المحلة التي شارك فيها مئات الآلاف من عمال وأهالي المحلة. وشهدت تلك السنوات انتقال آليات الاحتجاج العمالي لقطاعاتٍ لم يكن الكثيرون يحسبونها ضمن الحركة العمالية، مثل موظفي الحكومة والمعلمين والأطباء وغيرهم.

مطالب أشمل وحركة عمالية أوسع

الزيادة الكمية الهائلة للاحتجاجات العمالية، وامتداد الفترات الزمنية لتلك الاحتجاجات، والتي امتدت لأسابيع وشهور في بعض الحالات، خلقت بيئةً مناسبة لتطور آليات العمل العمالي، وجعلت الحركة أكثر جذرية سواء على مستوى الآليات التي اتبعها العمال أو على مستوى المطالب التي رفعوها. وبالإضافة لانتفاضة المحلة في أبريل ٢٠٠٨ والتي تعد بروفة مبكرة لثورة يناير، تميَّزت الحركة العمالية بالمواقف الجريئة، مثل حصار عشرات الآلاف من موظفي الضرائب العقارية لمجلس الوزراء في ديسمبر ٢٠٠٧، وحصار مجلس الشعب من قبل عمال عدد من الشركات، ثم محاولة اقتحامه في مايو ٢٠١٠. لقد أكَّدت الحركة العمالية عشية الثورة أنها قادرةٌ على المبادرة والمواجهة والتعبئة بما أثَّر بشدة على الحراك السياسي في مصر في ذلك الوقت. وعلى جانب آخر شهدت المطالب العمالية تطورًا مهمًا في تلك الفترة. فعادةً ما كانت مطالب العمال في احتجاجاتهم تنصبُّ على المطالب المصنعية المباشرة، والمطالب الجزئية التي تخص مؤسسة بعينها أو حتى جزء من المؤسسة. لذا كانت المطالب العمالية الأكثر شيوعًا ترتبط ببدل الوجبة والحوافز والأرباح وغيرها من المطالب المصنعية. ولكن مع تصاعد الحركة العمالية بدأت المطالب العمالية تغدو أعمق. لقد مثَّلت مظاهرةٌ لعشرة آلاف عامل من شركة غزل المحلة في ١٧ فبراير ٢٠٠٨

نقطة تحوُّلٍ في المطالب العمالية. فقد تظاهر العمال وقتذاك للمطالبة برفع الحد الأدنى للأجور إلى ١٢٠٠ جنيه، ليس لعمال غزل المحلة بل لكلِّ عمال مصر. كانت تلك هي المرة الأولى التي يُنظَّم فيها احتجاجٌ لرفع مطلب عمالي على المستوى القومي، وبعدها أصبح مطلب الحد الأدنى للأجور على قائمة أغلب الاحتجاجات العمالية. بدأت كذلك المطالب الأعمق والأشمل لعلاقات العمل تفرض نفسها على احتجاجات العمال، مثل حق التثبيت في العمل، والحق في التنظيم، ورفض الخصخصة.

التطور في أسلوب الاحتجاج والمطالب صاحبه تطوُّرٌ أهم على مستوى التنظيم. فمع اتساع نطاق الإضرابات العمالية في مصر ظهرت الحاجة للتنسيق والتنظيم. وقد تمكَّنت الحركة العمالية من تطوير آليات التنسيق والاتصال ظهر تأثيرها قويًا في احتجاجات منظمة على مستوى الجمهورية، مثل إضراب الضرائب العقارية وإضراب البريد واحتجاجات المعلمين. أما تطوُّر القدرة التنظيمية للحركة العمالية، فقد كشف الفراغ النقابي الذي عانى منه العمال، مع تبعية التنظيم النقابي الرسمي للحكومة وهيمنة الحزب الوطني الحاكم عليه، ما دفع العمال لكسر هذه الهيمنة بتأسيس موظفي الضرائب العقارية لأول نقابة مستقلة في ربيع ٢٠٠٩ وإنهاء نصف قرن من احتكار الدولة للعمل النقابي، مفتتحين بذلك حركة استقلال النقابات. كان ذلك أكبر إنجاز أحرزته الحركة العمالية في مصر ليس فقط لكونه مكسبًا عماليًا يتمثَّل في انتزاع الحق في التنظيم، ولكن أيضًا على المستوى السياسي. فالتنظيم النقابي الرسمي كان أحد أهم أدوات السيطرة لدى النظام الحاكم في مصر في ذلك الوقت، وبناء حركة نقابية مستقلة كان بمثابة هزةٍ قوية لإحدى مؤسسات النظام القوية.

ولَّدَ انتشار الاحتجاجات العمالية في مصر في السنوات السابقة على الثورة، دون شك، تأثيرًا عميقًا في الشارع المصري، وحجز مكانه في الذاكرة الجماعية، وهو ما بدا واضحًا خلال الثورة.

الحركة العمالية كتمهيدٍ للثورة

كان من أهم نتائج الحركة العمالية في مصر ورفعها للمطالب الخاصة بالأجور ومستويات المعيشة والفساد في الشركات التابعة للدولة والفشل الإداري هو الدور المهم في بلورة الأزمة الاجتماعية والتي برزت بقوة في شعارات الثورة، كما فتحت الحشود العمالية في الإضرابات والاعتصامات والتي وصلت لعشرات الآلاف في بعض الاحتجاجات آفاق الحركة الجماهيرية وجعلت حشد الجماهير الضخمة أمرًا ممكنًا.

إضافة إلى تلك التأثيرات لا يمكن التغافل عن الأثر الواضح للحركة العمالية على آليات الثورة ومظاهرها. لقد شهدت ثورة يناير آلية احتلال الميادين ومحاصرة مؤسسات الدولة، وبناء المتاريس لمواجهة قوات الأمن، وتشكيل لجان الإعاشة وفرق الحراسة، والمشاركة الواسعة للنساء في الثورة، والحقيقة أن تلك الآليات والمظاهر التي شهدتها الثورة ومارسها الثوار كانت تقوم بها الحركة العمالية في احتجاجتها وإن على نحوٍ أصغر، كما لو كانت بمثابة تجارب للثورة. لقد احتلَّ عمال المحلة ميدان طلعت حرب داخل الشركة في اعتصاماتهم المتتالية، وتصادموا مع قوات الأمن من خلف المتاريس في أبريل ٢٠٠٨ واحتل موظفو الضرائب العقارية مبنى مجلس الوزراء، واحتلوا شارع حسين حجازي لأسبوع كامل في ديسمبر ٢٠٠٧، واعتصم عمال عدد من الشركات أمام مبنى البرلمان في مايو ٢٠١٠، وشكَّل العمال في احتجاجاتهم لجان الإعاشة وفرق لحراسة المنشآت وحماية الاعتصامات، وشهدت احتجاجات العمال مشاركة نسائية كبيرة في المواقع التي كانت بها عاملات وحتى في المستويات القيادية للحركة لعبت العاملات دورًا ملحوظًا. كانت بصمات الحركة العمالية واضحةً وبارزةً على ثورة يناير بحيث يصعب تجاهلها.

لم يقتصر دور الحركة العمالية في ثورة يناير على هذا التأثير، ولكن مشاركة العمال في الثورة كانت أحد أهم ملامحها. ورغم التغافل المعتاد عن دور الحركة العمالية في الثورة، والنزوع الدائم لاختصار الثورة في ميدان التحرير، تؤكِّد الوقائع والأحداث غير ذلك.

العمال في طوفان الثورة

في المرحلة الأولى للثورة ومع تطبيق حظر التجول لساعات طويلة كانت هناك صعوبة في تجمع العمال في المنشآت وأماكن العمل التي أغلق أغلبها ومنح العمال بها إجازات، ولكن مع تقليص ساعات الحظر بدأت الحركة العمالية تبرز في الثورة.

ففي السويس مثلاً، دعا إلى الاعتصام عمال أكثر من عشر شركات، منها أربع شركات تابعة لهيئة قناة السويس، وإن لم تكن متصلة بالعمل في الممر

الملاحي، بالإضافة إلى شركة لافارج للأسمنت والزجاج المسطح وغيرها. كذلك أعلن عمال الشركة المصرية للاتصالات الاعتصام. وبدأ عمال النظافة والتجميل بالجيزة الاعتصام والإضراب وقطعوا أحد الشوارع الرئيسية في المنطقة، وهو ما فعله عمال شركة أبو السباع للغزل والنسيج بالمحلة.

تلت الموجة الأولى من الاحتجاجات العمالية موجةٌ أقوى، نظَّمَ فيها عمال الاتصالات تظاهراتٍ أمام العديد من السنترالات بالقاهرة والمحافظات أسوةً بزملائهم في شركة الاتصالات. وأضرب عمال ورش السكة الحديد، ودخل عمال هيئة النقل العام على خط الاحتجاجات، إذ بدأ موظفو ثلاثة فروع بالإضراب، ثم بدأت باقي الفروع تنضم لهم. ولم يتأخر عمال البريد الذين بدأوا بالتظاهر أمام مقر الهيئة الرئيسي بالعتبة، ثم توالت حركتهم بالمحافظات. ولم تخلُ منشآتٌ حيوية مثل المطار وشركات الإنتاج الحربي من التحركات، سواء بالإضراب عن العمل أو التظاهر والاعتصام. كذلك وصلت الاحتجاجات إلى بعض شركات البترول والنسيج في حلوان وكفر الدوار. ولم تستثن التحركات القطاع الصحي، فأعلنت قطاعات التمريض الاعتصام في مستشفيات أسيوط وكفر الزيات والقصر العيني ومعهد القلب وغيرها. والحدث اللافت كان انتفاضة عمال المطابع والإدارة في مؤسسة روز اليوسف الصحفية ومنعهم رئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة، المقرَّبين من سلطة مبارك، من الدخول إلى المؤسسة. وكان عمال الجامعة العمالية قد سبقوهم إلى الاعتصام واحتجاز رئيس الجامعة، وهو نفسه نائب رئيس اتحاد العمال الموالي للدولة وعضو الحزب الوطني.

هذه مجرد أمثلة على التحركات العمالية خلال الثورة، وللأسف لا يوجد حصر كامل لهذه التحركات، ولكن قبل أيام من سقوط مبارك كان هناك ما يشبه الإضراب العام في مصر ولكن دون إدارة مركزية. وبطبيعة الحال لم تنطلق الحركة العمالية كلها بالطبع لمساندة الثورة مباشرةً، فبعضها قد رُفِعَت فيها بالفعل شعارات تأييد للثورة، وردَّد العمال الهتافات ضد النظام ومع الثورة، وفي المقابل، اكتفى البعض برفع المطالب العمالية، سواء الاقتصادية أو النقابية. لكن، في الوقت نفسه، لا يمكن إغفال التأثير المتبادل بين الثورة والحركة العمالية.

والملاحظ أن المناطق ذات الطابع العمالي والتي كانت الحركة العمالية مشتعلة بها قبل الثورة، مثل السويس والمحلة والإسكندرية، فضلًا عن القاهرة، كانت الأكثر انتفاضًا وفاعلية خلال أيام الثورة.

وقد يكون عدد من قدمتهم الطبقة العاملة كشهداء ومصابين خلال الثورة أكبر دليل على دور الطبقة العاملة وحركتها ليس فقط في التمهيد للثورة، بل أيضًا في حسم انتصار الثورة على نظام مبارك. يصعب الحصول على بياناتٍ كاملة لشهداء الثورة، ولكن البيانات المتوافرة تحمل إشارةً هامة. فبحسب كتاب «ضوء في درب الحرية» الصادر عن الشبكة العربية لحقوق الإنسان، فإن عدد الشهداء ٨٤١ شهيد، ولكن للأسف لا تتوافر بيانات أغلبهم الخاصة بالعمل. وفي حصر آخر للجنة نقابة الصحفيين، تم إحصاء ٢٧٩ شهيد كان لـ١٢٠ منهم فقط بيانات متعلقة بالمهنة ومن هؤلاء الـ١٢٠ كان ٧٤ عمال والباقي طلاب ومهنيين. ورغم غياب حصر دقيق لبيانات شهداء الثورة، تشير البيانات المتوفرة إلى أن نسبةً كبيرة من الشهداء كانوا من العمال فضلًا عن أن بيانات محل السكن تشير إلى أن أغلبهم من المناطق الفقيرة. وتؤكِّد بيانات مصابي الثورة، وهي الأسهل في الحصول عليها، هذه النتيجة. فبحسب بيانات «جمعية أبطال ومصابي الثورة»، التي ضمت ٤٥٠٠ مصاب في الثورة، كان ٧٠٪ من المصابين عمالًا بدون مؤهلات، و١٢٪ عمالًا بمؤهلات متوسطة، أي أن ٨٢٪ من المصابين من العمال، و١١٪ طلاب مدارس، و٧٪ مؤهلات عليا. يوضح هذا الإحصاء بحسم، بالإضافة للإحصاءات والبيانات المتوفرة عن شهداء الثورة، أن العمال والفقراء هم أكثر من دفعوا ضريبة الدم في الثورة المصرية وأن تضحياتهم العظيمة هي ما مكَّنت الثورة من الإطاحة بمبارك.

إن الدور الذي لعبته الطبقة العاملة في الثورة يعني بكل تأكيد أن لها استحقاقات وأن من حقها أن تجني بعضًا مما حققته، وأن المطالب التي رفعها العمال في وجه نظام مبارك قد آن أوان تلبيتها، وأن تحسنًا في أوضاع العمال قد يكون أقل ما يجب أن يجنيه العمال بعد الثورة. ولكن متابعة تطور أوضاع العمال عقب الثورة التي شاركوا فيها يُظهِر أن الأمور لم تسر على هذا النحو.

مطالب عمالية وحملات معادية

كانت النتيجة المباشرة لذلك صعود الاحتجاجات

احتجاجات عمالية في الثورة المصرية

العمالية في الفترة الأخيرة من حكم مبارك كما ذكرنا. وقد كان امتداد موجة الاحتجاجات العمالية الضخمة لفترة زمنية طويلة، من ديسمبر ٢٠٠٦ وحتى انفجار الثورة، دورًا مهمًا في بلورة المطالب الجماعية للعمال بالإضافة إلى المطالب الجزئية المتعلقة بكل منشأة أو قطاع عمالي. لقد تبلورت بوضوح خلال تلك الفترة المطالب الرئيسية لجموع العمال والتي انصبت على الحق في التثبيت في العمل، ورفع الحد الأدنى للأجور إلى ١٢٠٠ جنيه شهريًا آنذاك، وربط الحد الأدنى للأجور بمعدلات التضخم، ووضع حد أقصى للأجور، والحق في التنظيم وبناء النقابات الممثلة للعمال بعيدًا عن سيطرة الدولة. والحقيقة أن الحركة العمالية حتى قبل الثورة قد قطعت شوطًا غير قليل في انتزاع هذه المطالب. فعلى صعيد الأجور فرضت إضرابات العمال على مؤسسات الدولة مناقشة الحد الأدنى للأجور وتقديم عدة اقتراحات لم ترق ساعتها لمطالب العمال. وعلى صعيد الحق في التثبيت في العمل، انتزعت أيضًا احتجاجات العمال اعتراف الدولة بهذا الحق، وكانت أشهر تلك التحركات اعتصامات عمال مراكز المعلومات التي انتزعت من الدولة قرار بالتثبيت. وعلى صعيد الحق في التنظيم، تمكّن العمال من البدء في تأسيس نقابات مستقلة وإجبار الدولة على الاعتراف بها والدخول معها في مفاوضات قبل الثورة. وكان عدد النقابات المستقلة التي تأسست قبل الثورة أربع نقابات، هي نقابة الضرائب العقارية، واتحاد المعاشات، ونقابة المعلمين، ونقابة الفنيين الصحيين. المثير أن النقابات الأربع قد نظمت مؤتمرًا تأسيسيًا للاتحاد المصري للنقابات المستقلة في قلب ميدان التحرير في ٣٠ يناير ٢٠١١ أي أثناء الثورة نفسها. إن تصدُّر العدالة الاجتماعية شعارات الثورة كان له وثيق الصلة بتطور الحركة العمالية. وتقدُّم الحركة العمالية في تحقيق مطالبها قبيل الثورة كان يعني أن المطالب لن تجد صعوبة في تحقيقها. ولكن رغم اقتراب الحركة العمالية من تحقيق مطالبها قبل الثورة، فإن المطالب نفسها بدت أبعد عقب الثورة التي كان العمال بعضا من وقودها.

في أعقاب الإطاحة بمبارك تزايدت معدلات الاحتجاج العمالي وانتشرت الاعتصامات والإضرابات في كل مكان للمطالبة بحقوق العمال في الأجور العادلة، والتثبيت في العمل، والتنظيم النقابي المستقل، وتحسين شروط العمل، وأيضًا للمطالبة بتطهير المؤسسات من رجال النظام السابق، وتشغيل الشركات المتوقفة. وفي الوقت نفسه، بدأت حملة معادية للحركة العمالية على

الشهر	عدد الاحتجاجات	العقود	ظروف العمل	التطهير	الأجور	تنظيم نقابي	مطالب سياسية	إدارة وملكية	أخرى	التضامن
		نسبة الاحتجاجات التي رفعت هذه المطالب								
مارس	123	%39	%16	%29	%48	%10	%1	%19	%6	%1
أبريل	90	%43	%22	%13	%37	%4	%2	%20	%7	%1
مايو	103	%38	%29	%15	%47	%6	%2	%13	%15	%0
يونيو	95	%40	%10	%6	%37	%4	%3	%8	%13	%0
يوليو	75	%37	%15	%11	%28	%4	%1	%17	%5	%0
أغسطس	89	%28	%16	%23	%49	%3	%1	%16	%8	%2
سبتمبر	58	38%	28%	21%	62%	2%	5%	9%	19%	3%

المستوى الإعلامي والسياسي والتشريعي. فإعلاميًا، ظهر مصطلح «الاحتجاجات الفئوية» لوصف التحركات العمالية واعتبارها حركةً منفصلة عن الثورة وليست جزءًا منها. وبدأ اتهامها صراحةً في وسائل الإعلام المختلفة ب»الأنانية» وتفضيل المطالب الجزئية الخاصة بالعمال على المطالب الكلية للثورة. وعلى المستوى السياسي، لم تعر القوى السياسية الحركة العمالية اهتمامًا يُذكَر، ولم تقدم لها أي دعم، ولم تخلُ مواقف بعض القوى من الإدانة للحركة العمالية ولو بالتلميح. أما على المستوى التشريعي، فكان أول تشريع يصدر بعد الثورة هو المرسوم بقانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠١١ الصادر المجلس العسكرى في أبريل ٢٠١١، والذي عُرِفَ بقانون «تجريم الاعتداء على حرية العمل وتخريب المنشآت»، وكان يتيح فض الاحتجاجات العمالية بالقوة وإحالة العمال للمحاكم العسكرية. وبالفعل جرى فض احتجاجات عمالية بالقوة أمام مجلس الوزراء، وأحيل العشرات من العمال للمحاكمات العسكرية، وصدر حكمٌ ضد ١١ موظفًا بحي غرب الإسكندرية بالحبس ٦ أشهر بسبب التظاهر للمطالبة بتطهير الأحياء والمحليات وإبعاد العسكريين عن تولى مناصب قيادية بها. ولكن هل يمكن بأي حال فصل مطالب الحركة العمالية عن مطالب وشعارات الثورة؟

يوضِّح الجدول التالي (٢) أهم المطالب التي رفعها العمال في الاحتجاجات في الشهور التالية على الثورة.

تُظهِر بيانات الجدول أن مطالب الحركة العمالية عقب الثورة كانت امتدادًا للحركة ومطالبها قبل الثورة. فكما يتضح شغلت الأجور النسبة الأكبر من مطالب العمال عقب الثورة ثم التثبيت في العمل. ولكن المطالبة بتطهير المؤسسات من الفساد وبقايا نظام مبارك شَغَلَ نسبةً مهمة من المطالب العمالية. لقد مثَّلَت الحركة العمالية عقب الثورة استمرارًا للثورة ودفعًا لها إلى داخل مواقع العمل لتحقيق أهداف المتمثلة في العدالة الاجتماعية واستئصال الفساد من جذوره في المؤسسات.

ورغم ذلك جرت محاولة حصار وعزل الحركة العمالية عقب الثورة، وأُعيدَ استخدام نفس وسائل نظام مبارك في القمع والاضطهاد للحركة العمالية، بل وأسوأ منها أيضًا. فقد تمكَّنَت الحركة العمالية قبيل الثورة من فرض حق الإضراب، وأجبرت الحكومة على التفاوض مع الإضرابات بدلًا من قمعها، واستطاعت كما أسلفنا فرض النقابات المستقلة كأمر واقع. أما عقب الثورة التي شارك وضحى فيها العمال، فقد تم فض احتجاجات عمالية بالقوة، وجرى التشهير المنظم بالإضرابات العمالية، وتم إحالة العمال للمحاكم العسكرية بتهمة الإضراب.

ويبقى المؤشر الأساسي على أوضاع العمال عقب الثورة هو مدى التقدم في تنفيذ المطالب التي رفعوها قبل وأثناء الثورة والتي بلورها العمال في احتجاجاتهم الممتدة لسنوات قبل الإطاحة بمبارك والتي لم تجد

طريقها للتحقق في الفترة التالية على الثورة. لقد كان الحد الأدنى للأجور والكافي لحياة كريمة، والحق في التنظيم واستقلال النقابات عن الدولة، هما أهم مطلبين بلورتهما الحركة العمالية وأصبحا عنوان احتجاجات العمال عشية الثورة.

وبالنسبة لمطلب الحد الأدنى للأجور الذي رفعه العمال في احتجاجاتهم منذ فبراير ٢٠٠٨ مطالبين بـ١٢٠٠ كحد أدنى للأجر الشهري، وعلى الرغم من انخفاض تلك القيمة بفعل معدلات التضخم المتراكمة منذ ذلك الوقت، فقد قُدِّمَت العديد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤكِّد إمكانية وضرورة تنفيذ ذلك المطلب. كما ارتبط مطلب الحد الأدنى للأجور دائمًا بمطلب وضع حد أقصى للأجور بهدف تقليل التفاوت الضخم في الدخول وأيضًا توفير الموارد الكافية لرفع الحد الأدنى للأجور، وكان وضع حد أقصى للأجور مرتبط بالحد الأدنى ليجعل من مصلحة أصحاب الشرائح العليا من الأجور رفع الحد الأدنى للأجر. ولكن ما تم في قضية الحد الأدنى والأقصى للأجور كان الهدف منه تسكين مطالب العمال وليس تلبيتها. فكل ما تم تحقيقه عقب الثورة هو زيادة الحد الأدنى للأجر الشامل وليس الأساسي للعاملين بالدولة إلى ٧٠٠ جنيه، وذلك عن طريق رفع الأجر المتغير وليس الأساسي. ورغم صدور المرسوم بقانون رقم ٢٤٢ لسنة ٢٠١١ بشأن الحد الأقصى للدخول وربطه بالحد الأدنى، لم تصدر اللائحة التنفيذية للقانون إلا بالقرار ٣٢٢ الذي أصدره رئيس الوزراء كمال الجنزوري عام ٢٠١٢. وحتى بعد صدور اللائحة التنفيذية لتنظيم العلاقة بين الحدين الأدنى والأقصى للأجور، لم تُنفَّذ حتى خريف عام ٢٠١٣. والملاحظ أن الحد الأدنى الذي تقرَّر كان أقل بكثير مما طالب به العمال، واقتصر تطبيقه اقتصر على رفع الأجر المتغير فقط على العاملين بالدولة، أي أن أكثر من ثلاثة أرباع العاملين بأجر لم يستفدوا منه. والواقع أن المطلب الذي رفعته الحركة العمالية منذ عام ٢٠٠٨ برفع الحد الأدنى للأجور إلى ١٢٠٠ لكافة العاملين بأجر كان من المفترض أن يرتفع نظرًا لمعدلات التضخم التي تراكمت منذ رفع المطلب حتى عام ٢٠١١ لا أن ينخفض.

أما الحق في التنظيم، الذي يحمل طابعًا ديمقراطيًا واضحًا، ويصعب اعتباره «فئويًا» والذي انتزعته بالفعل الحركة العمالية قبل الثورة بتأسيس النقابات المستقلة وفرضها، ولم يبق عقب الثورة سوى إقراره تشريعيًا، فقد جرت معه نفس المماطلة. فرغم إعلان الحريات النقابية الذي يراعي المعايير الدولية عقب الثورة بمشاركة وزير القوى العاملة ومدير منظمة العمل الدولية، كتمهيدٍ لإصدار قانون جديد للنقابات العمالية، يتيح الحق في التنظيم واستقلال العمل النقابي عن الدولة بدلًا من القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦، ظلَّ ذلك التشريع في جولات حوار بين أطراف علاقة العمل وفي لجان البرلمان ولم يجد طريقه قط للصدور، وصدر بدلًا منه قانون النقابات الجديد في ٢٠١٧ ليؤكِّد هيمنة التنظيم النقابي الرسمي التابع للدولة على الحركة النقابية، والإجهاز على حركة النقابات المستقلة.

خاتمة

مثلما كانت الحركة العمالية ضرورة لانتصار الثورة، كان إبعاد الحركة العمالية عن المشهد وعزل المطالب الاجتماعية عن المطالب السياسية واعتبارها دخيلة على الثورة خطوة مؤثرة على طريق ضياع الثورة. فإهمال المطالب الاجتماعية وقمع الحركة العمالية أفقدا الثورة أهم ظهير لها.

من الصعب فهم مسار ثورة يناير بداية من إرهاصاتها وحتى تراجعها دون فهم تطور مكان الحركة العمالية فيها، هذا الفهم هو ما يمكن أن يجنِّب ثورة قادمة مصير ثورة يناير.

هوامش:

(١) تقرير «الاحتجاجات العمالية في مصر عام ٢٠١٢» - المركز المصري للحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

(٢) تقارير مركز أولاد الأرض لحقوق الإنسان عن الاحتجاجات العمالية في الشهور الواردة بالجدول.

الإنترنت والثورة



حسام الحملاوي

تمر علينا الذكرى العاشرة لاندلاع الثورة، وربما تصحبها كعادة كل عام منذ الانقلاب دعوات على الإنترنت للنزول إلى الشوارع ولمظاهرات مليونية لإحياء الثورة.

وتنتشر أوسمة على منصة تويتر مدعمة بجيش من اللجان الإلكترونية، ليتصدر الوسم قائمة الترند، ويضج الصخب في قنوات ٍ«الجزيرة» و«مكملين» و«الشرق» عن الوسم (الهاشتاج) الفلاني «الأعلى تداولًا في مصر»، ويتسابق المذيعون والمحللون في سرد توقعاتهم بانتفاضة الشعب المصري الوشيكة.

يصبح قسم التعليقات في صفحات الحركات والأحزاب السياسية على فيسبوك هدفًا لحملة مسعورة من حسابات مزيفة وحقيقية تدعو القوى السياسية للاتحاد وتبني دعوات النزول، مع تخوين ونقد قاس لمن يرفض أو يدعو لبدائل عن الثورة الفورية.

وعادة ما ينتهي اليوم باستجابة ضعيفة أو عدم الاستجابة على الإطلاق، مصحوبة بسخرية وسائل إعلام المخابرات من «فشل مخططات الجماعة الإرهابية» وشماتة الحسابات التابعة للنظام (المزيفة منها والحقيقية) على منصات التواصل الاجتماعي بوسمهم الشهير #محدش_نزل.

ويسود شعور بالإحباط بين من توقعوا انتفاضة، وتتناثر اتهامات ضد الشعب المصري بـ«الجبن» و«أخلاق العبيد» أو وصم الحركات السياسية بالتخاذل والتقاعس.

أصبح ذلك طقسًا يتكرر بحذافيره ليس فقط في يناير بل في كل مناسبة وذكرى تتعلق بالثورة. ويطرح ذلك المشهد المتكرر أسئلةً حول ما هو دور الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي في الحشد والحراك الثوري؟ هل هو فضاء افتراضي لا صلة له بالواقع؟ لماذا نجحت الدعاوى الإلكترونية في السابق في تحريك الجموع ولكنها تقف عاجزة الآن؟

إصرار البعض على تكرار نفس السيناريو كل عام وفي كل مناسبة رغم فشله يعود لعدد من الأسباب، قد يكون منها قلة الحيلة وانعدام البدائل تحت القمع الوحشي، ولكن سببًا رئيسيًا هو خطأ السردية السائدة عن ثورة يناير وشرارة اندلاعها، وهي بالضرورة مرتبطة أيضًا بالسردية المشوشة لما حدث في ٦ أبريل ٢٠٠٨.

وسنحاول في هذا المقال عرض دور الإنترنت في الحراك السياسي في سنوات ما قبل الثورة وخلال أحداثها، عبورًا على بعض المحطات المهمة التي قد تشرح لنا دور تكنولوجيا الاتصالات في الحراك والحشد بدون تهويل أو تقليل.

٢٠٠٠ - ٢٠٠٤: البدايات

تعود بدايات استخدام الإنترنت في العمل السياسي بمصر إلى العام ٢٠٠٠، مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية. استخدم النشطاء المصريون البريد الإلكتروني (الإيميلات) لتداول أخبار الانتفاضة والصور ومقاطع الفيديو للمواجهات بالأراضي المحتلة، مع نشر قوائم مقاطعة البضائع الإسرائيلية والشركات الداعمة للاحتلال، وتحديثات بأسماء معتقلي حركة التضامن، والإعلان عن الفعاليات التي يتم الاتفاق عليها سواء مؤتمرات التضامن في النقابات المهنية أو الوقفات الاحتجاجية في محيط الجامعات أو الميادين.

وبالتوازي مع النشاط المتزايد عبر شبكة الإنترنت، كانت الهواتف المحمولة وسيلةً أخرى لنشر أخبار الانتفاضة والتحديثات بتوقيتات وأماكن فعاليات التضامن عن طريق خدمة الرسائل القصيرة SMS.

وبتفعيل خدمة الـ Yahoo! Groups في ٢٠٠١، وانتشار المنتديات، خلق هذا التطور منصات وهامش أوسع يستطيع من خلاله النشطاء ومستخدمو الإنترنت بشكل عام النقاش والسجال حول القضايا الراهنة، ونشر أخبار الفعاليات.

من الصعب تحديد بدقة عدد المواقع السياسية المصرية المعارضة على الإنترنت في تلك الفترة، ولكنها كانت قليلة العدد عمومًا، ومعظمها كان ينتمي لحركات الإسلام السياسي. وكان من المواقع البارزة آنذاك موقع «المرصد الإعلامي الإسلامي» الذي كان يديره ياسر السري من لندن، وركز على أخبار المعتقلين في السجون وعمليات الخطف والترحيل القسري التي قامت بها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية قبل وبعد هجمات ١١ سبتمبر. وأنشئت بعض أسر الإخوان الطلابية بالجامعات مواقع لها أيضًا.

وقد يكون مهما التأكيد على بعض النقاط بخصوص تلك الفترة:

أولًا: كان إنتشار الإنترنت محدودا جدا بين قطاعات الشعب المصري، ويكاد يكون مقتصرًا على أهل المدن من أبناء الطبقة البرجوازية وبعض شرائح الطبقة الوسطى، ممن لهم القدرة المادية على شراء حواسب آلية وتحمل التكلفة المادية لخدمة الإنترنت عبر الـ di-al-up ولاحقًا الـ ADSL الأكثر سرعة. فتشير إحصاءات الاتحاد الدولي للاتصالات إلى أن بحلول عام ٢٠٠٠ كانت نسبة مستخدمي الإنترنت من الشعب المصري أقل من ١٪ (وعلى وجه الدقة ٠٫٦٤٪).

ثانيًا: دعاوى المظاهرات وتنظيم الفعاليات لم ينشأن في الفضاء الافتراضي ثم ينفذان على أرض الواقع. كانت الفعاليات يُتفق عليها في اجتماعات في مقرات الأحزاب والنقابات المهنية وساحات الجامعات، ثم يعلن عنها ويتم الحشد عبر شبكات العلاقات السياسية التقليدية للحركات السياسية والنقابية والطلابية.

ويأتي الإخطار عن طريق رسائل الـ SMS والبريد الإلكتروني كإضافة دعائية لما تم الاتفاق عليه بالفعل على أرض الواقع، وليس العكس.

ثالثًا: رغم انتماء الكثير من النشطاء لتنظيمات وأحزاب وحركات، لم تكن هناك إستراتيجية واضحة للتعامل مع الوسيط الجديد، وغلب طابع المجهود الفردي والعفوية على مستخدمي الإنترنت في النشاط السياسي.

٢٠٠٤ - ٢٠٠٨: «كفاية» وثورة المدونات

بعد حراك استمر ٣ سنوات حول قضايا إقليمية (التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية ومناهضة الحرب على العراق)، انتزعت المعارضة المصرية تدريجيًا وبتضحيات كبيرة (منها الاعتقال والتعذيب والفصل من الوظائف) هامشًا صغيرًا للعمل العام في الشارع لم يكن متاحا في تسعينيات القرن الماضي.

وبدأت بوصلة الحراك السياسي أيضًا تتجه لقضايا محلية مثل مناهضة التعذيب وقانون الطوارئ، وهي قضايا لم تكن مغيبة في السنوات السابقة، ولكنها لم تكن تتصدر الخطاب السياسي بشكل مركزي. وأضرب هنا مثالًا للتوضيح: كانت الدعاوى للمظاهرات في السنوات السابقة بوضوح ترفع شعارات التضامن مع فلسطين والعراق، وكان يتم الحشد على هذه القضايا. ولكن بعد دقائق قليلة من إنطلاق المظاهرات كان قمع قوات الأمن المركزي كافيا لتتحول بوصلة المتظاهرين للتنديد بالقمع في مصر وغياب الحريات وتوحش الشرطة، ووصل الأمر للهتاف ضد حسني مبارك نفسه في انتفاضة جامعة القاهرة في أبريل ٢٠٠٢ وفي مارس ٢٠٠٣ في ميدان التحرير. ولكن يظل المحرك الرئيسي للفعاليات التضامن مع القضايا الإقليمية (١).

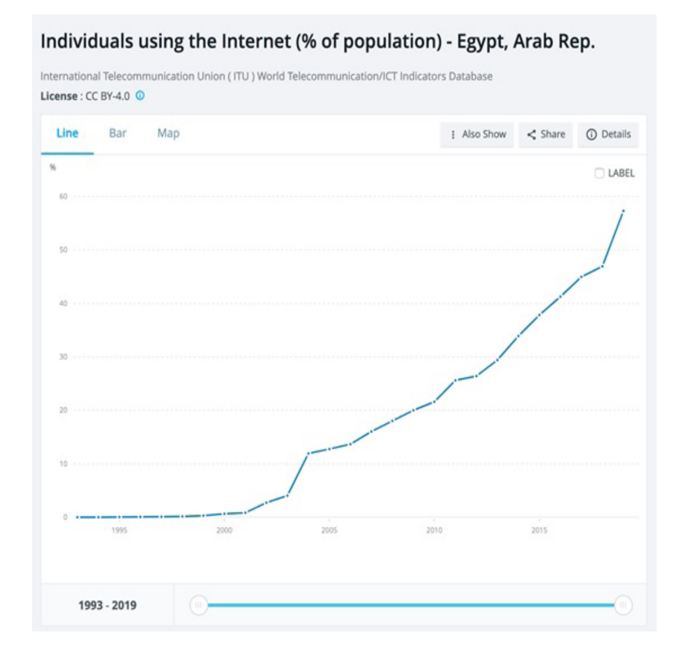
جاءت نقطة التحول في ٢٦ يونيو ٢٠٠٤، بالدعوة لوقفة احتجاجية أمام مكتب النائب في اليوم العالمي لمناهضة التعذيب، للمطالبة بوقف التعذيب في أقسام الشرطة ومقرات أمن الدولة وللمطالبة بالتحقيق في الانتهاكات. قد يبدو الأمر حدثًا عاديًا لمن لم يعاصر تلك الفترة، ولكن من عاصروها يدركون جيدا إنها كانت تطورًا نوعيًا لم يكن يجرؤ أحد على الدعوة إليه في التسعينيات مثلًا.. أن تدعو لتظاهرة في قلب القاهرة ضد الشرطة. وليس من قبيل المصادفة أن منظمي الوقفة كانوا هم نفس النشطاء من اليسار والحقوقيين الذين خاضوا بشجاعة معارك حراك التضامن مع فلسطين والعراق في السنوات السابقة.

وواكب التطور النوعي في الخطاب وبدء تحول البوصلة للقضايا المحلية انطلاق عدد من المبادرات والحملات ضد استمرار حسني مبارك في الحكم وضد توريث الرئاسة لابنه جمال، الذي كان يصعد بسرعة الصاروخ لقيادة الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم.

توحدت تلك المبادرات لاحقًا تحت مظلة حركة «كفاية» التي نظمت أولى وقفاتها الاحتجاجية في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤ أمام مكتب النائب العام.

واكب بزوغ كفاية على الساحة ٣ تطورات مهمة:

أولًا: زيادة معدل انتشار الإنترنت (أنظر/ي المنحنى البياني) نتيجة لمبادرات، أشرف عليها أحمد نظيف أثناء توليه حقيبة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ثم رئاسة الوزراء لاحقًا، طورت من البنية التحتية للاتصالات في مصر. لم تكن تلك الخطوات بالضرورة هدفها الرفاهية والارتقاء بحياة المواطنين بقدر ما هي ضرورية كحد أدنى لأي اقتصاد حديث يسعى للتنافس في القرن الحادي والعشرين.



ثانيًا: بدأت المدونات في الظهور بمصر، وقدر عددها في نهاية عام ٢٠٠٤ بما لا يزيد عن ٣٠ مدونة. كانت معظمها مدونات شخصية بحتة، يدون أصحابها تجاربهم الحياتية وخواطرهم، أو عن مواضيع تقنية، وبعيدة



من مظاهرات حركة كفاية في السنوات السابقة على الثورة

كل البعد عن العمل السياسي المعارض، بل وكان البعض معاديًا للسياسة حسب تعبيرهم ويرون الحركات السياسية الموجودة عديمة الجدوى ولن تؤدي لأي شيء، واكتفوا بالانعزال في مساحتهم الخاصة في العالم الافتراضي.

ولكن ذلك تغير سريعًا بعد أحداث «الأربعاء الأسود» ٢٥ مايو ٢٠٠٥، ذلك اليوم المشؤوم الذي أطلق فيه الحزب الوطني -بإشراف من الداخلية- بلطجيته لسحل المتظاهرين في وسط القاهرة وللتحرش بالمتظاهرات والصحفيات. كان من ضحايا الاعتداءات عدد من المدونين، الذين دفعتهم الأحداث وهول ما رأوه في هذا اليوم إلى الانخراط في العمل السياسي ودعوة باقي رفاقهم إلى الانضمام لصفوف المعارضة بالتنسيق مع كفاية.

بجانب مشاركتهم في الفعاليات أخذ المدونون زمام المبادرة في حركة «شباب من أجل التغيير»، وضخوا دماءً جديدة وتكتيكات غير مألوفة حملت طابعًا ساخرًا أحيانًا، مثل تنظيم مظاهرة "كنس السيدة" بالمقشات وغيرها. ولعبوا أيضًا دورًا مهمًا في تغطية الحراك بالصورة والفيديو، في محاولة لخلق إعلام بديل، وتوثيق عنف الشرطة ضد المتظاهرين وكافة الانتهاكات التي كان يتجاهلها إعلام النظام. وكان البعض منهم هدفًا للتنكيل الأمني والاعتقال خصوصا إبان قمع الدولة للحراك المتضامن مع استقلال القضاء في ٢٠٠٦.

خلقت المدونات مساحةً حرة حقيقية في الفضاء الافتراضي لمناقشة قضايا كانت من المحظورات المجتمعية، مثل التحرش الجنسي، وحقوق المرأة ومجتمع الميم، واضطهاد الأقباط، والتعذيب في أقسام الشرطة، وحطمت هيبة صنم مبارك وعائلته.

قد يكون هناك إجماع من النشطاء والمتابعين لشؤون العمل السياسي بمصر حول مدى أهمية وقوة المدونات في تلك الفترة، ولكن يغيب عن البعض آليات ذلك التأثير. هل كانت المدونات مؤثرة بسبب جمهورها الواسع؟ الإجابة هي نعم ولا في آن واحد.

فمن ناحية لم تتعد نسبة المصريين مستخدمي الإنترنت في ٢٠٠٥ حسب الإحصاءات الرسمية ١٢,٧٥٪ وارتفعت في عام ٢٠٠٨ إلى ١٨,٠١٪، ولا يوجد أي دليل على أن غالبية مستخدمي الإنترنت (وهي نسبة كانت لا تزال ضئيلة من الشعب المصري) كانت تتابع بشغف المدونات السياسية، والتي ارتفع عددها إلى حوالي ١٥٠ مدونة حسب تقديرات النشطاء آنذاك.

وفي الأيام التي كانت المدونات تغطي أحداثًا ساخنة كانت الزيارات على مواقعها بالآلاف، وقد تتعدى العشرة آلاف، وهي في النهاية أيضًا نسبة ضئيلة للغاية من إجمالي الشعب المصري.

ولكن قوة تأثير المدونات في عصرها الذهبي أتت من نوعية متابعيها وليس بالضرورة عددهم، ومن الزواج غير الرسمي بينها (كإعلام جديد) من ناحية والإعلام



انتفاضة المحلة – أبريل ٢٠٠٨

التقليدي من ناحية أخرى. حظت المدونات آنذاك باهتمام الصحفيين العاملين بالجرائد والفضائيات داخل مصر وخارجها، وأيضًا باهتمام الباحثين الأكاديميين والدبلوماسيين في شتى أرجاء العالم الذين يلعبون دورًا في تشكيل الخطاب السياسي بمجتمعاتهم وتوجهات حكوماتهم. فكانوا يتلقفون ما يكتبه المدونون على مواقعهم وينقلونه لجرائدهم ولقنواتهم التي يتابعها الملايين داخل وخارج ومصر. وانتعشت في تلك الفترة الجرائد والفضائيات الخاصة التي كانت تتيح هامشًا أوسع من الهامش التقليدي لماسبيرو في متابعة الفعاليات السياسية المعارضة (٢). وكان المدونون ضيوفا على شاشاتها في مواقف عديدة.

وتوطد ذلك الزواج غير الرسمي لاحقًا بانتقال أعداد من المدونين إلى العمل بوسائل الإعلام الصحفية، وإطلاق بعض الصحفيين مدوناتهم الخاصة.

ولعبت المدونات دورًا حيويًا أيضًا في التواصل بين النشطاء في المحافظات المختلفة، الذين لم يكن ليتعارفوا وينسقوا نشاطهم السياسي لاحقًا إلا بعد تواصلهم عبر الإنترنت.

ولكن وجب التأكيد مرة أخرى أن الفعاليات التي كان المدونون يشاركون فيها أو ينظموها كان يُتفق عليها في اجتماعات في مقرات الأحزاب والنقابات المهنية أو مقاهي وسط القاهرة. وبعد ذلك يستخدمون مدوناتهم للترويج لما تم الاتفاق عليه. أي مرة أخرى كان النشاط السياسي على الأرض في العالم الواقعي يسبق أي دعاية في العالم الافتراضي.

وظل النشاط على الإنترنت والمدونات رغم ضلوع أعضاء الأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة فيه عفويا ولا يتبع إستراتيجية تنظيمية واضحة (٣).

٦ أبريل ٢٠٠٨: خرافة إضرابات الفيسبوك

اجتاحت البلاد موجة قوية من الإضرابات العمالية بعد انتصار إضراب عمال غزل المحلة في ديسمبر ٢٠٠٦. كان لقوى اليسار دورٌ محدود -في بداية الهبة العمالية عفوية الطابع- تنامى بمرور الوقت، ولكن بشكل عام كانت موجة الإضرابات مستقلة عن كافة القوى السياسية.

ولكن أيضًا لا يمكن تجاهل العلاقة غير المباشرة بين تشجع العمال على التحرك والحالة السياسية العامة التي خلقتها «كفاية» والحراك الديمقراطي في السنوات السابقة. أتذكر في محادثات مع بعض القيادات العمالية قبل ٢٠١١ سؤالي لهم عن أين كانوا وقت مظاهرات «كفاية»؟ فكان جوابهم أنهم كانوا يشاهدون باندهاش بالغ على شاشات الفضائيات والجرائد الخاصة المتظاهرين الذين يمزقون صور مبارك في وسط القاهرة.

بعد سلسلة من الإضرابات والمظاهرات، خرج عمال غزل المحلة في مظاهرة حاشدة تطالب برفع الحد الأدنى

للأجور في ١٧ فبراير ٢٠٠٨، وهددوا بتنظيم إضراب يوم ٦ أبريل، في حال عدم الاستجابة لمطالبهم.

وتواصل عمال المحلة آنذاك مع القوى السياسية المعارضة طالبين التضامن مع حراكهم. وهنا تلقفت القوى السياسية دعاوى التضامن وقرر البعض منهم (وعلى وجه التحديد حزب العمل بقيادة مجدي حسين) الدعوة لإضراب عام في البلاد. وتشجع بعض الشباب الذين نشطوا سابقًا في «شباب من أجل التغيير»، مثل أحمد ماهر، وأسسوا جروب على الفيسبوك بنهاية شهر مارس للتضامن مع عمال المحلة بالدعوة لإضراب عام في نفس اليوم. وسريعًا انضم عشرات الآلاف من المصريين لعضوية الجروب في وقت قياسي.

وجاء يوم ٦ أبريل، واحتلت الشرطة المصنع وانتشر أفراد جهازي مباحث أمن الدولة والأمن القومي بعنابر وساحات الشركة، واعتُقل عدد من القيادات العمالية فأُجهِض الإضراب. وفي باقي البلاد، لم تحدث أي تحركات أو إضرابات، سوى مظاهرة صغيرة بنقابة المحامين وسط القاهرة، ووقفات احتجاجية استمرت لدقائق في غزل كفر الدوار ومطاحن جنوب القاهرة، وبعض المسيرات الطلابية في عدد من الجامعات.

أي باختصار لم تفشل فقط الدعوة للاضراب العام بل فشلت أيضًا في مصنع غزل المحلة نفسه!

أما التحركات التضامنية التي نظمت في الجامعات فلم تكن عفوية، بل نظمها الطلاب الاشتراكيون، وفي غزل كفر الدوار والمطاحن كانت هناك عناصر فاعلة لليسار حاولت تنظيم حركة تضامنية ولكن لم تستطع حشد أعداد تذكر. أي في النهاية لم يلعب فيسبوك أو الإنترنت أي دور في تلك الأحداث.

ولكن يتناسى الجميع عن قصد أو عن حسن نية التفاصيل المذكورة أعلاه، لأن في ظهر اليوم، بعد خروج الوردية الأولى من المصنع، اندلعت اشتباكات ومواجهات بين الأمن والأهالي الذين تجمهروا منذ الصباح بالقرب من المصنع منتظرين بداية الإضراب. شرارة الاشتباكات تظل مثار قصص مختلفة، وقد تكون كلها صحيحة، فهناك رواية بأن المدينة انتفضت بعد تسرب أخبار اعتقال قيادات الإضراب المجهض، وهناك رواية أخرى بأن المواجهات بدأت بعد اعتداء شرطي على سيدة في ميدان الشون كانت تهتف ملتاعة منددة بارتفاع الأسعار، وهناك رواية ثالثة بأن الاشتباكات بدأت بعد اعتداء شرطي على طفل.

في كل الأحوال، غطت أحداث الانتفاضة -التي استمرت يومين في مدينة المحلة تخللها تحطيم صورة مبارك ودهسها تحت أقدام أهالي المحلة- على فشل الدعوة للإضراب العام. وسارعت وسائل الإعلام لنسب الفضل في الأحداث لجروب الفيسبوك. وحتى يومنا هذا تظل السردية السائدة أن «عمال الغزل والنسيج بالمحلة انتفضوا يوم ٦ أبريل ٢٠٠٨ بعد الدعوة للإضراب العام على الفيسبوك»! تلك السردية نجدها في الكتب وفي الإعلام وكثيرون داخل مصر وخارجها يتعاملون معها كحقيقة تاريخية، في حين لم يحدث إضراب في المصنع أو في أي مكان بالبلاد، وكان وقود الانتفاضة هم أهالي المدينة المنتمين لفئة فقراء المدن والعمال، ولكن ليس عمال مصنع غزل المحلة! لقد استمرت عجلة الإنتاج بالمصنع بل وتعرضت أتوبيسات عمال الشركة لهجوم بالحجارة من بعض الأهالي الغاضبين التي اتهمت العمال آنذاك بالتخاذل لعدم حدوث الإضراب.

وهنا بدأ مصطلح «نشطاء الفيسبوك» في الظهور في وسائل الإعلام، ويبدو أنهم صدقوا السردية التي نسبت لهم الفضل في الأحداث، فدعوا لـ«إضراب عام» آخر يوم ٤ مايو ٢٠٠٨ بالتزامن مع عيد ميلاد مبارك. ولم يحدث شيء. وكرروا الدعوة في يوم ٢٣ يوليو (وهو إجازة رسمية!)، وفي العام التالي، أطلقوا نفس الدعوة في ٦ أبريل وفي ٤ مايو ٢٠٠٩ ولم يحدث شيء! وتكررت دعاوى الإضراب العام في الفضاء الافتراضي وعلى صفحات الفيسبوك خلال تلك الفترة وفي مواقف مختلفة من جهات أخرى صدقت نفس السردية، وكانت المحصلة على الأرض صفر!

بات الأمر أشبه بالنكتة وسط إصرار البعض على الاستمرار بهذا النهج، ولكن جاء عام ٢٠١١ ليعيد مرة أخرى إلى الصدارة الحديث عن «ثورة الفيسبوك».

٢٥ يناير ٢٠١١: ثورة فيسبوك؟

صُورت ثورة يناير ٢٠١١ كـ«ثورة شباب الإنترنت» أو «شباب الفيسبوك» أو «شباب تويتر» في الإعلام المحلي والدولي سواء. ونفس الصورة بتنويعات مختلفة قدمتها دراسات وكتب تناولت «الربيع العربي».

حسب تلك السردية، فإن الثورة المصرية قامت كردة فعل على عنف الشرطة وبالتحديد مقتل الشاب خالد سعيد، وأن الثورة نُظمت عبر صفحة «كلنا خالد سعيد» على الفيسبوك، التي أطلقت شرارتها من بدعوة للتظاهر

في مدن مصر بالتزامن مع عيد الشرطة في ٢٥ يناير وفي أعقاب الإطاحة بالدكتاتور التونسي بن علي. ونجد هنا أصداء السردية السائدة عن ٦ أبريل ٢٠٠٨ بحذافيرها حاضرة بقوة.

كانت تلك السردية ملائمة لمصالح ورؤى قوى وجهات عديدة.

فمن ناحية، تبنى المجلس العسكري وإعلامه تلك الرؤية، وكرر لواءاته التحية لـ«شباب يناير الطاهر» في تصريحاتهم، بل وسارعوا للقاء وإقامة علاقات مع بعض ممن لمعت أسماؤهم في تلك السردية، مثل وائل غنيم. فحسب تلك السردية: الثورة اندلعت فجأة بسبب الفيسبوك ولم تكن نتاج تراكم لسنوات من الغضب الاجتماعي والسياسي، الغضب الذي لن ينتهي في ١٨ يوم والمتسببة فيه سياسات هيكلية للنظام الذي كان هؤلاء اللواءات قلبه الصلب.

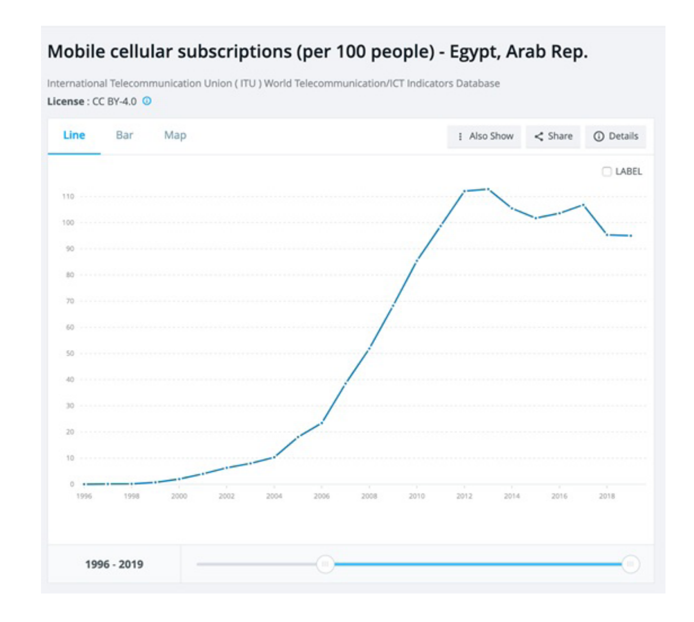
وكانت السردية أيضًا ملائمة لمصالح غالبية القوى السياسية والطبقة الوسطى المصرية، التي كانت قطاعات منها تريد الخلاص من مبارك ولكنها كانت مرعوبة من «عدم الاستقرار»، وتتبرأ من حرق أقسام الشرطة، وتريد عودة سريعة للداخلية في الشوارع لـ«حمايتها من الجريمة»، وتنظر بريبة للإضرابات العمالية التي انتشرت كالنار في الهشيم من الإسكندرية لأسوان وتتهم العمال بالجشع و«الفئوية». في نظرهم الثائر المثالي هو الشاب المهندم، ابن الطبقة الوسطى، المتعلم، السلمي، حامل هاتف البلاكبيري. أما الباقون من فقراء المدن الذين هاجموا أقسام الشرطة فهؤلاء هم «البلطجية».

وأعتقد لا نحتاج لشرح لماذا كانت تلك السردية جذابة أيضًا للصحافة الغربية التي لعبت دورًا كبيرًا في ترويجها.

إذن ماذا كان دور الإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات في الإطاحة بمبارك؟

تشير الأرقام الرسمية إلى أن بنهاية عام ٢٠١٠ وصلت نسبة مستخدمي الإنترنت من المصريين إلى حوالي ٢١,٦٪ من إجمالي تعداد السكان، أما نسبة المشتركين في خدمة المحمول فوصلت في نفس العام إلى ٨٥,٣٧٩٪ (أنظر/ي المنحنى البياني رقمي ١ و٢).

وعشية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، قدر عدد مستخدمي فيسبوك في مصر بحوالي ٥ ملايين مستخدم (٤). أما منصة تويتر فقُدر عدد مستخدميها بأقل من ١٢٩ ألف مستخدم (٥).



لعبت صفحة «كلنا خالد سعيد» دورًا مهمًا في ٢٠١٠ في إلقاء الضوء على مأساة مقتل الشاب السكندري، وسريعًا حظت بمتابعة عشرات الآلاف من الشباب المصري. وطرحت الصفحة عدة مبادرات بوقفات احتجاجية صامتة استجاب عدد محدود من الشباب لها في المحافظات المختلفة، ولكنها حرصت على توثيق تلك الوقفات بالصور ونشرها لعدد ضخم من المتابعين أكبر من المشاركين في الوقفات.

ولكن...

أولًا: تأثير صفحة «كلنا خالد سعيد» والصفحات الأخرى المعارضة على فيسبوك، ويضاف إليها العدد المحدود نسبيًا من الحسابات على تويتر، لم يكن بالضرورة ناتجًا عن متابعة جمهور واسع من الشعب المصري لها بطريقة مباشرة، بقدر ما كانت تحكمه الآليات التي ذكرناها سابقًا في المقال: وهي أن وسائل الإعلام التقليدي كانت تنقل محتوى منشورات الإنترنت لعشرات (وأحيانًا مئات) الملايين من المتابعين داخل مصر وخارجها.

ثانيًا: لم يكن يوم ٢٥ يناير عفويًا ١٠٠٪، أو بسبب فيسبوك إيفنت، فقد سبقه اجتماعات من القوى السياسية للتحضير لهذا اليوم، واتفاق على مسيرات، والشعارات، وكان سقف المطالب في البداية تغيير حبيب العادلي وليس تغيير النظام. وكانت هناك دعاية واسعة

للتحركات في هذا اليوم لعبت فيها وسائل الإعلام التقليدي (المحلية والعالمية) الدور الرئيسي، وكان دور الفيسبوك فيها مكملًا أو إضافيًا.

ثالثًا: لم يكن الفيسبوك أو الإنترنت عمومصًا المنصة التي تحدد إيقاع الأحداث وتنظمها خلال الانتفاضة، وإلا كانت الثورة توقفت بانقطاع الإنترنت والاتصالات (٦). بل لا أبالغ إن قلت إن انقطاع بث قناة «الجزيرة» آنذاك كان من الممكن أن يضر إيقاع الأحداث أكثر من انقطاع الإنترنت.

رابعًا: تندلع الثورات كما أوضح لينين «عندما يستحيل على الطبقات الحاكمة الاحتفاظ بحكمها دون أي تغيير، حينما تكون هناك أزمة بشكل أو بآخر داخل "الطبقات العليا"، أزمة فى سياسة الطبقة الحاكمة، تؤدى إلى انشقاق يتفجر منه استياء الطبقات المضطهدة وحنقها. فلكي تندلع الثورة لا يكفي عادة "ألا تريد الطبقات الدنيا" بعد الآن أن تعيش بالطريقة القديمة، بل يجب أيضًا "ألا تستطيع الطبقات العليا" أن تعيش بالطريقة القديمة» (٧). لقد كانت مصر في وضع ثوري وجاهزة للانتفاضة ضد مبارك، سواء كانت هناك صفحة «كلنا خالد سعيد» أم لا، سواء كان هناك فيسبوك أم لا، أو كان هناك تويتر أم لا. لسنوات دأبت منظمات حقوق الإنسان على توثيق ونشر صور ضحايا تعذيب الشرطة، بل ولعب المدونون دورًا رئيسيًا في نشر فيديوهات التعذيب المسربة من أقسام الشرطة منذ ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨، والبعض منها مثل فيديو الاعتداء الجنسي الوحشي على عماد الكبير حظى بتغطية واسعة. ولكن لم يؤد هذا لثورة وقتها. لو وقعت حادثة خالد سعيد في العام ٢٠٠٠ لما كانت كافية لإشعال ثورة، ولكن وقوعها في ٢٠١٠، بعد سنوات وسنوات من التظاهر والحشد في الشوارع، بعد تحطيم صنم مبارك، بعد أن تراجع خوف المصريين من الشرطة مقارنة بالتسعينيات، بعد دخول حرفيا كل قطاع في مصر (فيما عدا الشرطة والجيش) في موجات بعد موجات من الإضرابات، كان جليا في ٢٠١٠ إن البلد تتجه إلى الثورة (٨). وفي ظل تلك الظروف الموضوعية المواتية للثورة، اندلعت الثورة التونسية التي تابعها المصريين بالبث حي، فكان ذلك ضوءًا أخضر أن الثورة ممكنة وأن الطغاة العرب نستطيع الإطاحة بهم.

الإنترنت والتغيير السياسي اليوم

منذ اندلاع الثورة حتى يومنا هذا، شهد قطاع تكنولوجيا الاتصالات تطورًا مذهلًا. قُدرت بحلول يناير ٢٠٢٠ نسبة مستخدمي الإنترنت في مصر بـ٥٤٪ من إجمالي عدد السكان. ووصل عدد خطوط المحمول إلى ٩٢٫٧ مليون خط، وهو ما يعادل ٩١٪ تقريبًا من إجمالي عدد السكان. أما على صعيد مواقع التواصل الاجتماعي، فتجاوز عدد مستخدمي الفيسبوك ٤٢ مليون، وإنستجرام ١١ مليون، وسناب شات ٦ مليون، وتويتر ٣٫٦ مليون (٩). ومن المتوقع أن يستمر قطاع الاتصالات في النمو، وأن تستمر الزيادة في استخدام منصات التواصل الاجتماعي بوثبات متسارعة.

تلك الطفرة في عدد المستخدمين لها تبعات على جميع الأصعدة سواء ثقافيًا، أو اجتماعيًا، أو اقتصاديًا، وطبعًا سياسيًا. للثوريين الذين يطمحون لتغيير المجتمع يوفر الإنترنت الآن منفذًا لتأسيس جهاز إعلامي بديل ليس مضطرًا للاعتماد على الآلية القديمة التي كانت تابعة وخاضعة لاعتبارات وسائل الإعلام التقليدية. فاليوم، سواء غطى الإعلام التقليدي حدثًا أم لم يغطه، فتأثير ذلك ليس بنفس قوة ما كان عليه في الماضي، بسبب وجود منصات التواصل الاجتماعي. بل إن الإعلام التقليدي مضطر إلى اللجوء لمنصات التواصل الاجتماعي لضمان وصول منتوجه إلى الجمهور.

ولكن بالطبع ذاك الفضاء الافتراضي ليس خاويًا من أي تأثيرات، فالدولة تنشط لاحتوائه والتحكم به، تارة عن طريق الحجب وتارة أخرى عن طريق إغراقه بمحتوى مضلل أو دعائي، سواء عن طريق اللجان الإلكترونية أو الصفحات والجروبات التابعة للأمن (١٠). ولا يفوت السيسي أي مناسبة إلا ويحذر الشباب من «مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي».

وعلى الجانب الآخر، لجأت قطاعات من المعارضة لاستخدام سلاح اللجان الإلكترونية لترويج دعاياتها، ونشهد من كل حين لآخر حملات تدعو للنزول في مليونيات ولجمعات غضب (١١). مشكلة تلك الدعوات هي مرض سياسي يسمى «الإرادوية»، وهو الاعتقاد الخاطئ بأن يكفي أن تكون هناك أقلية في المجتمع متمتعة

بإرادة صلبة لتحقيق هدف ما فيحدث بغض النظر عن الظروف الموضوعية والذاتية. في ذهنية البعض يكفي أن تطلق التنظيمات السياسية دعوة للنزول فتعود الحالة الثورية من جديد، وكأن ثورة يناير ٢٠١١ حدثت بسبب فيسبوك إيفنت ولم يسبقها عقد كامل من الصراعات والنضالات المتصاعدة حتى وصلنا للحظة الثورية.

الإنترنت ليست عصا سحرية، وللأسف أمامنا في مصر بعد هزيمة الثورة على يد الانقلاب العسكري في ٢٠١٣ وقتٌ ليس قصيرًا لاستعادة الزخم والتعافي الثوري. فبعد سلسلة من المجازر والتصفيات الجسدية على يد العسكر، دُمِّـرت كل التنظيمات والنقابات المستقلة والكيانات السياسية أو تم احتوائها، ويرزح عشرات الآلاف في سجون النظام. تكلفة الهزيمة فادحة، ورغم فقدان السيسي شعبيته مقارنةً ببداية عهده، لا تزال ثقة الجماهير في التغيير ومواجهته ضعيفة، ولن يغير الوضع دعوات للتظاهر والثورة على الإنترنت في الوقت الحالي. وهذه ليست دعوة لليأس، بل لفهم المرحلة الحالية ولتوازن القوى، والعمل بصبر على الأرض لإعادة بناء ما دمرته الثورة المضادة، استعدادًا للثورة المصرية الثانية.

هوامش:

(١) حسام الحملاوي، الانتفاضة الفلسطينية وثورة يناير، ١ أكتوبر ٢٠١٦، بوابة الهدف: https://hadfnews.ps/post/٢١١٩٦

(٢) حسام الحملاوي، تكنولوجيا الاتصالات والتنظيم الثوري في القرن الحادي والعشرين، ٢٩ يناير ٢٠١٣، بوابة الاشتراكي: https://revsoc.me/-١٠٧٨٧

(٣) حسام الحملاوي، إلى الرفاق — ورقة سياسية حول موقع الاشتراكيين الثوريين، ١٦ أغسطس ٢٠١٢، بوابة الاشتراكي:
https://revsoc.me/-١٤٤٧٤

(٤) تقرير Spot on PR:
https://www.spotonpr.com/wp-content/uploads/٢٠١٧/١٠/FacebookEgypt_Jan١١٢٦.pdf

(٥) لا يوجد رقم دقيق حول عدد مستخدمي تويتر عشية ثورة يناير، ولكن بنهاية عام ٢٠١١ قدر عددهم بحوالي ١٢٩ ألف:
https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/social-media-in-egypt-a-catapult-for-change/

(٦) مصر: تسلسل زمني لقطع خدمات الاتصالات أثناء ثورة ٢٥ يناير: https://flic.kr/p/De٦g٥S

(٧) مقالات لينين حول ماهو الوضع الثورى؟ ٤ - إنهيار الأممية الثانية، ترجمة سعيد العليمي:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٤٤٤٢٤٥

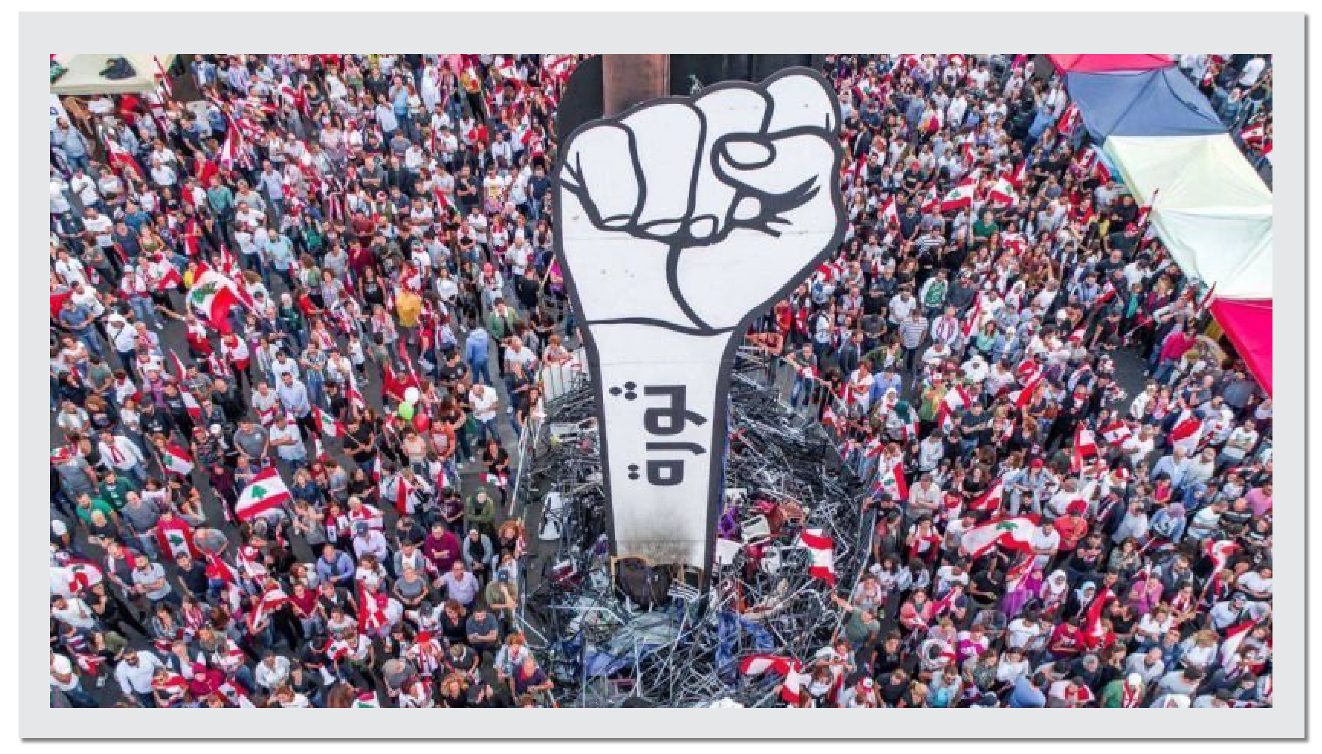
(٨) مدونة عرباوي، ٣١ أكتوبر ٢٠١٠: https://arabawy.org/٢٢٣٢٩/something-in-the-air

(٩) تقرير ديجيتال ريبورت، ١٧ فبراير ٢٠٢٠: https://datareportal.com/reports/digital-٢٠٢٠-egypt

(١٠) مصطفى السيد، الجدار الناري لنظام السيسي، أكتوبر ٢٠٢٠: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Sisi-Firewall-Cyber-Suppression-Strategies-and-the-Future-of-Cyberspace-in-Egypt.aspx

(١١) Joey Shea and Alexei Abrahams, Disinformation Wars in Egypt: The Inauthentic Battle on Twitter between Egyptian Government and Opposition, ٢٦ October ٢٠٢٠: https://www.justsecurity.org/٧٢٩٦١/disinformation-wars-in-egypt-the-inauthentic-battle-on-twitter-between-egyptian-government-and-opposition/

الحراك الجماهيري والثورة:
إعادة إحياء سؤال التمثيل



دينا أنور
ترجمة: محمد محروس

كانت ثورة ٢٠١١ في مصر حدثًا استثنائيًا من نواح كثيرة، وبدايةً جديدة لعملية طويلة من التغيير الثوري [١]. لم يشمل تأثيرها الكبيِّر مصر فحسب، بل أصبحت حدثًا مهمًا ألهم بلدان الشرق الأوسط ما بعد الاستعمار لتحذو حذوها في مطالبتها بـ"الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية". باختصار، ألهم احتلال ميدان التحرير في يناير وفبراير ٢٠١١ الناس في جميع أنحاء العالم تجاه إمكانية التغيير على هذا النحو.

كانت ثورة ٢٠١١ في مصر حدثًا استثنائيًا من نواحٍ كثيرة، وبدايةً جديدة لعملية طويلة من التغيير الثوري [١]. لم يشمل تأثيرها الكبير مصر فحسب، بل أصبحت حدثًا مهمًا ألهم بلدان الشرق الأوسط ما بعد الاستعمار لتحذو حذوها في مطالبتها بـ"الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية". باختصار، ألهم احتلال ميدان التحرير في يناير وفبراير ٢٠١١ الناس في جميع أنحاء العالم تجاه إمكانية التغيير على هذا النحو. وكما هو الحال في الأوضاع الثورية، أصبحت الانتفاضات مصدر إلهام للناس في جميع أنحاء العالم لإعادة رسم الخرائط السياسية والاقتصادية وتغيير الظروف الاجتماعية في سعيهم لتحقيق قدر أكبر من العدالة.

قبل عقد من الزمان، خرج الناس في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى الشوارع، أولًا في تونس، ثم مصر وسوريا واليمن والبحرين وبلدان أخرى. تعبر هذه الانتفاضات الثورية في الشرق الأوسط عن إمكانية التغيير من خلال الحركات الجماهيرية التي تطالب بالتغيير والعدالة والمساواة، والأهم من ذلك تمثيل جديد داخل بلدانهم وداخل النظام العالمي ككل. يشير الفيلسوف الفرنسي آلان باديو إلى تلك الانتفاضات المُستلهَمة من الأحداث التونسية والمصرية باعتبارها "إعادة ميلاد للتاريخ"، "في مقابل التكرار المحض والبسيط للأسوأ" (باديو، ٥). ويضيف: "من المؤكد أن ليس الرأسمالية وخدمها السياسيون هم الذين يجلبون ولادةً جديدةً للتاريخ، ذلك إذا فُهِمَت "إعادة الميلاد" على أنه ظهور قدرة -مُدمِّرة وخلَّاقة في آنٍ واحد- تهدف إلى الخروج الحقيقي من النظام القائم" (باديو، ١٣). في الواقع، منذ عام ٢٠١١، تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حركاتٍ ثورية في المنطقة مع موجةٍ ثانية من الانتفاضات الثورية بحلول نهاية عام ٢٠١٨ في السودان، وفي عام ٢٠١٩ في الجزائر، نجحت في إطاحة حكامهم الديكتاتوريين القدامى، وكذلك في لبنان والعراق.

تحمل تلك الحركات، بلغة إعادة ميلاد التاريخ، إمكانية التغيير بدءًا من الكشف عمَّا يسميه باديو "حالة الوضع"، وكشف ديناميات القوة غير المتكافئة، والاستغلال، والشرطة والجيش، باعتبارهما حاملين رئيسيين للقمع في خدمة السوق العالمي. ومن خلال خروج الجماهير إلى الشوارع، لم تدرك الجماهير قدرتها على إحداث التغيير من خلال العمل الجماعي لإسقاط الطغاة فحسب، بل كشفت أيضًا عن حالة الوضع، أي الدولة ومؤسساتها والنظام العالمي بأسره. وبحسب باديو، فإن الدولة "تشمل جميع الأجهزة والمؤسسات التي تعيد إنتاج النظام (أو الهيمنة). وهذا يشمل البنية المهيمنة للخطاب، بما في ذلك الأيديولوجيا المهيمنة، والهياكل الاجتماعية التي تقوم عليها هذه الأيديولوجيا" (آندي ماكلافيرتي روبنسون) [٢]. بهذا المعنى، تبلورت أولًا الطبيعة الاستبدادية للنظام التي شوَّهَت تمثيل السكان عمومًا، ثم تبعها التشكيك في النظام العالمي بأكمله؛ أي النظام الرأسمالي وطرقه في دفع الأفراد ليكونوا مسئولين عن أنفسهم، من خلال الإصلاحات النيوليبرالية وتراجع الدولة.

تهدف هذه المقالة إلى رسم الخطوط العريضة لتأثير هذه الانتفاضات في منطقة الشرق الأوسط، لإبراز ديناميات السلطة غير العادلة والمتجذِّرة بعمق في النظام العالمي. تلك الديناميات التي تتلخَّص في استغلال الموارد والعمالة الرخيصة لخدمة السوق الرأسمالية العالمية. تحمل هذه الانتفاضات بذور إعادة إحياء التاريخ في المطالبة بأشكالٍ جديدة للتمثيل. تقوم هذه المقالة بمهمتين؛ أولًا وضع الانتفاضات في السياق التاريخي، وتجادل مع آدم هنية ضد التحليل السلطوي المبسَّط، وفي المقابل تضع هذه الانتفاضات ضمن السياق الاقتصادي والسياسي الأوسع لإلقاء الضوء على مركزية السلطة الاقتصادية والسياسية على النخبة القيادية، ومن ثم تشويه تمثيل السكَّان عمومًا. وثانيًا، تحديد السمات الذاتية السياسية الناشئة كنتيجةٍ لهذه الأحداث، مُسلِّطةً الضوء على أهمية التغيير من خلال الحراك الجماهيري عبر رفع الثقة السياسية بالنزول إلى الشارع. وقد أدَّى ذلك إلى ذاتية سياسية جديدة عازمة على تغيير العلاقة بين القائد وأولئك الذين يقودهم، باختصار عازمة على تمثيل نفسها.

النضال ضد ماذا؟ تحدي الخطاب الاستبدادي

مع التركيز على إطاحة أنظمة ما بعد الاستعمار من خلال شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، ركَّزَ المطلب الفوري الأول على الإطاحة بالديكتاتوريين القدامى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما فتح الطريق أمام التغييرات الاقتصادية والسياسية. وهكذا تركز النضال في المرحلة الأولى من هذا التسلسل الثوري على إنهاء الحكم الاستبدادي على أمل ترسيخ سيادة الدولة القومية في المجالين السياسي والاقتصادي [٣]. في حين كان هناك تركيزٌ كبير على إنهاء الحكم الاستبدادي لصالح بناء أشكال ديمقراطية للحكم، فإن مثل هذه النقاشات تبسِّط -وفي الواقع تضلِّل- من فهم مدى تجذُّر دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الاقتصاد العالمي.

تُظهر ردود فعل دول الخليج والأردن والكيان الصهيوني والولايات المتحدة وأوروبا على تلك الثورات نفوذها القوي واهتمامها بالحفاظ على الاقتصاد العالمي للإبقاء على السوق

الحرة دون مساس. وكما يشير آدم هنية، فإن "هذا الاندماج بين المجالين السياسي والاقتصادي تم تأكيده بقوة في طبيعة الرد المضاد للثورة" [٤]. وكما يوضح هنية، فإن واشنطن وحلفاءها ردوا أولًا بحذر وقلق في ضوء الثورة التونسية، في حين دعمت المملكة السعودية وملك الأردن والكيان الصهيوني ودول الخليج مبارك وبن علي علنًا:

"تم التأكيد على رفض المملكة السعودية بشكل أكثر صراحة من خلال انتقادات العاهل السعودي للمتظاهرين المصريين والتونسيين باعتبارهم "مندسين"، و"باسم حرية التعبير ينفثون حقدهم في الدمار ... وإثارة الفتنة الكيدية". وبالمثل، وصف السفير الإسرائيلي السابق في القاهرة السقوط المحتمل لنظام مبارك بأنه "سيناريو مروع" و"كارثة لإسرائيل والأردن والمملكة السعودية ودول الخليج وأوروبا والولايات المتحدة". قدَّم زعماء عرب آخرون -بالأخص الرئيس الفلسطيني محمود عباس، والملك الأردني عبد الله، والشيخ نهيان في الإمارات- دعمهم علنًا لبن علي ومبارك" (المرجع السابق، ١٦٥).

مع إطاحة مبارك وازدياد قوة الحركة الثورية في مصر، تحوَّل الخطاب إلى التركيز على الانتقال المنظم وأهمية التحول الديمقراطي في المنطقة. ومن أجل حماية المصالح الإمبريالية التي تتحقَّق بالحفاظ على إمكانية استغلال المنطقة من حيث الموارد والعمالة الرخيصة [٥]، تحوَّل رد النظام الرأسمالي الراسخ نحو إبراز الطبيعة الاستبدادية لنظامي مبارك وبن علي وفصل النضال عن عدم المساواة الاقتصادية العالمية. يكتب هنية:

"بعد إطاحة مبارك في فبراير ٢٠١١، تغيَّرت لغة هؤلاء القادة. من موقفٍ تأرجَحَ بين الدعم السلبي والمفتوح لبن علي ومبارك، اتجهت السردية المهيمنة نحو الدعوة إلى "انتقال منظم" والتزكية بالحاجة إلى "الديمقراطية". أعرب الرئيس الأمريكي باراك أوباما ومتحدثون آخرون باسم الحكومة موافقتهم على "روح الاحتجاج السلمي والمثابرة" وأعلنوا أن الولايات المتحدة "ستستمر في كونها صديقة وشريكة ... على استعدادٍ لتقديم أي مساعدة ضرورية ... لمتابعة انتقال موثوق إلى الديمقراطية". في العديد من التصريحات مثل هذه، أعيد صياغة الانتفاضات على أنها نضالٌ بسيط من أجل الديمقراطية السياسية، معنية فقط بإنهاء سنوات طويلة من الاستبداد. تحوَّل تركيز القوى الغربية إلى مسألة "الانتقال المنظم" -وهي عبارة تكرَّرت بشكلٍ مثير للغثيان من قبل كلِّ أولئك الذين دعموا سابقًا الأنظمةَ الاستبدادية القديمة" (المرجع السابق، ١٦٥).

لم تكشف الانتفاضات الثورية سوء التمثيل الوطني من قبل القادة لشعوبهم خلال الحكم الاستبدادي فحسب، بل الأهم من ذلك أنها كشفت مدى عمق ترسخ أنظمة ما بعد الاستعمار داخل النظام العالمي الأوسع. لقد ساعد الشكل السلطوي للحكم على الحفاظ على الترتيب الاقتصادي العالمي بقمع الجماهير والسماح باستغلال الأرض والسكان. يمكن تلخيص الوجه الجديد للنظام الرأسمالي بالنقلة النيوليبرالية خلال ثمانينيات القرن العشرين والتي أنتجت تعميق اعتماد منطقة الشرق الأوسط على قوى الغرب الإمبريالي، ما أدَّى إلى ترسيخ اللامساواة وتوسيع الانقسامات الطبقية في المنطقة.

لقد عمَّقت النيوليبرالية التناقضات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المنطقة (بين دول الخليج الغنية بالنفط والدول غير المنتجة له) وكذا بين المستعمرين القدامى ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما بعد الاستعمار، التي اجتاحتها التحرُّكات الثورية في النهاية. من خلال برامج التكيف الهيكلي، تراجع دور الدولة عن توفير الوظائف والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها للسكان، مما أدَّى إلى مستويات مدمرة من الفقر والأمية، إلخ. من خلال تنفيذ سياسات خصخصة صارمة بوساطةٍ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بدأت بعض المكاسب السياسية والاقتصادية لحركات الاستقلال في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي من خلال تأميم الصناعات تتلاشى، تاركةً السكان عرضةً للاستغلال والفقر. على سبيل المثال، أحد التغييرات المدمرة الخاصة يتمثَّل في الاعتماد على الغذاء في البلدان المعروفة بثرائها الزراعي. من خلال المساعدات الغذائية ومبيعات القمح الرخيصة من الولايات المتحدة ولاحقًا من أوروبا، عجز المزارعون المحليون عن منافسة السوق الدولية. "في عام ١٩٦٠، كان معدل الاكتفاء الذاتي في مصر من القمح (الإنتاج المحلي بالنسبة للاستهلاك) حوالي ٧٠٪. بحلول عام ١٩٨٠، انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي إلى ٢٣٪ مع ارتفاع الواردات إلى مستويات هائلة. تطابقت هذه العملية في الجزائر والمغرب وتونس -وقد دُعِمَت في تلك البلدان إلى حد كبير من خلال واردات الحبوب المدعومة من أوروبا بدلًا من الولايات المتحدة" (هنية، ٣٠). ومن خلال الديون والمساعدات، أصبحت المنطقة جاهزة للامتثال لسياسات الإصلاح النيوليبرالية ولأن تصبح جزءًا من السوق العالمية.

أدى ما سبق إلى تراجع الدولة عن دورها في إعالة السكان تحت عنوان تحرير الاقتصاد وفتح السوق للاستثمار الأجنبي والتبادل. وبناءً على ذلك، أُلغِيَ دعم المواد الغذائية والغاز بما أثر على الهياكل الطبقية بشكلٍ كبير. من خلال عملية

الخصخصة. ارتفعت البطالة مع تراجع الدولة عن توفير الحد الأدنى من الظروف المعيشية مثل السكن والغذاء والتعليم وغير ذلك، مما ترك الشباب بشكل خاص في وضع ضعيف. وللبحث عن وظائف، هاجر الكثيرون إلى دول الخليج. "في السبعينيات، كان أكثر من ٧٠٪ من العمال المهاجرين في الخليج من العرب -مصريون ويمنيون وفلسطينيون وأردنيون ولبنانيون وسوريون بالأساس. وكان العديد من هؤلاء العمال منخرطين في قطاع البناء (في عام ١٩٧٥، كان ٧٥٪ من العمال يمنيين مهاجرين، و٥٠٪ مصريين، و٤٠٪ أردنيين)" (هنية، ١٢٨). بدأ الكثيرون في العمل في مجال البناء الذي جاء بفائدة كبيرة لدول الخليج في بناء اقتصاداتها وبنيتها التحتية من خلال العمالة الرخيصة. ولكن في أعقاب حرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١، عاد غالبية العمال المهاجرين إلى ديارهم مما تسبَّب في أزمة عمالة أعمق في أوطانهم.

هذه التطورات الاقتصادية لها تأثيرٌ كبير على دور الدولة. فبينما يبدو أن الدولة تراجعت في المقام الأول عن دورها في الرفاهة بسبب السياسات النيوليبرالية، إلا أن تركيز رأس المال في أيدي القلة، ومعه تعزيز مركزية السلطة في آلة الدولة، لم يزيدا إلا قوة. في مصر، على سبيل المثال، في ضوء النيوليبرالية، ظهر هذا التركيز في حكومة نظيف عام ٢٠٠٤ وما بعده، ومن خلال جمال مبارك، نجل حسني مبارك. توازى هذا المزيج من تركيز السلطة الاقتصادية في أيدي نخبةٍ محدودة مع الحكم الاستبدادي لإبقاء السكان تحت السيطرة ونزع فتيل إمكانية التمرد الجماعي ضد النظام، من خلال تعزيز الشرطة والقوات العسكرية لإحكام السيطرة والاحتفاظ بإمكانية استغلال موارد المنطقة بالإضافة إلى العمالة الرخيصة. وفقًا لمها عبد الرحمن، فإن "أحد مبادئ العقيدة النيوليبرالية العالمية، التي كان يُروِّج لها منذ أواخر السبعينيات، هو الحاجة إلى "دحر" الدولة المتفشية والمفرطة القوة. ومن المفارقات أن إعادة الهيكلة النيوليبرالية أدَّت إلى العكس من ذلك في وظائف الدولة الأكثر قسرية: الأمن والعمل الشرطي" (عبد الرحمن، ١٦) [٦]. منذ تسعينيات القرن الماضي، كانت ميزانية وزارة الداخلية "تزداد باستمرار بالنسبة إلى الإنفاق العام، بما يتجاوز الإنفاق على التعليم والصحة مجتمعين" (المرجع نفسه، ١٧).



لعبت النيوليبرالية دورًا مهمًا في مركزة سلطة الدولة في يد نخبةٍ حاكمة صغيرة مع وعودٍ فارغة بإرساء الديمقراطية، تاركةً الشباب بشكلٍ خاص في موقف متناقض. فمن ناحية، تم التعامل مع الشباب كمواطنين مسئولين تم تشجيعهم على أن يصبحوا رواد أعمال [٧] كطريقةٍ لتحقيق الذات داخل السوق الحرة. ومن ناحية أخرى، ومن خلال القمع القاسي، لم يُسمَح لهم بالمشاركة في تشكيل حياتهم الخاصة، والتأثير في السياسات لصالحهم، وأن يصبحوا جزءًا نشطًا من المجال السياسي. تفاقمت هذه التناقضات في عاميّ ٢٠١٠ و٢٠١١ في توجيه الانتفاضات الثورية الأولى في المنطقة في تونس ومصر. على الرغم من وحشية وشراسة الثورة المضادة في المنطقة اليوم من خلال المؤسسات العسكرية ونخب رجال الأعمال، غيَّرَت الانتفاضات الثورية بعمق من الذاتيات السياسية للثوار، لا سيما في علاقتهم مع رأس الدولة كقائدٍ لها. بإسقاط بن علي في تونس ومبارك في مصر، انتهى إرث ما بعد الاستعمار لرئيس الدولة كبطلٍ وأب وزعيم يقود الأمة. ما يلي هو تحليل للذاتيات السياسية بالأخص في السِياق المصري في علاقاتها المتغيرة بالقائد والتي بدورها غيَّرَت علاقاتها بالدولة وتصوُّرها لها.

صعود ذاتية سياسية جديدة

في نهاية عام ٢٠١٠، أدلى حسام الحملاوي، العضو القيادي في الاشتراكيين الثوريين، بملاحظةٍ مهمة نشرها في مدونته. بعنوان "هناك شيءٌ ما في الأجواء"، سجَّل الحملاوي لقاءاته مع الناس العاديين في مصر مثل سائق تاكسي نقلًا عنه قوله "الله يحرق النظام ده. البلد دي هتولع قريب، قريب أوي. احنا مانقدرش نستحمل أكتر من كده. ليه الكل بيلوم حكومة نظيف؟ نظيف ولا حاجة. حسني مبارك هو المسئول عن الوضع اللي وصلنا له. ليه مابتتكلموش عن مبارك؟" [٨]. بدلًا من التركيز على أحمد نظيف، الذي شغل منصب رئيس الوزراء من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١١، بدأ الاهتمام يتحوَّل نحو رئيس الدولة، حسني مبارك. كان الحملاوي مُحقًا عندما أشار إلى

أهمية التركيز على استهداف مبارك في الفكر والعمل الثوري. كانت إطاحة رئيس الدولة مهمةً بشكلٍ خاص في هذا التسلسل الثوري عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما فتح الطريق أمام إعادة تصوُّر العلاقات بين الدولة والمجتمع في الدعوة إلى أشكال جديدة من التمثيل.

طوال فترة حركات الاستقلال منذ الخمسينيات فصاعدًا، دمجت شخصياتٌ بارزة مثل جمال عبد الناصر صورة القائد مع صورة الدولة. في مصر، حطَّم ناصر المكاسب الديمقراطية القليلة لثورة ١٩١٩، وحلَّ الأحزاب السياسية والبرلمان، وفرض بدوره نموذجًا مركزيًا للقيادة. ظلَّ رأس الدولة، كبطلٍ وزعيمٍ للأمة يجب الوثوق به واتِّباعه، مُكوِّنًا مهمًا يفرضُ علاقةً أبوية بين الدولة والشعب. لعب رئيس الدولة دور مقدِّم الرعاية، وطالَبَ السكان بالتضحية في أوقات الأزمات.

في حالة مصر، استخدم الرئيس المخلوع حسني مبارك مرارًا عبارات مثل "كلنا فقراء" وأسوأ من ذلك في إشارته عام ٢٠١٠ إلى محاولة المعارضة تشكيل برلمان ظل، إذ علَّقَ قائلًا: "خليهم يتسلوا". مبارك، كشخصية الأب، كان يرى الناس ويشير إليهم كأطفال ليس لديهم فهمٌ يُذكَر للاقتصاد السياسي والنظام العالمي. مع صعود الجماهير ضد ديكتاتورية مبارك كرئيس للدولة، تغيَّرَت العلاقة بين الحاكم والمحكوم بشكلٍ جذري. لقد واجه رئيس الدولة، الذي لعب دور منقذ الأمة وبطلها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا [٩]، تحديًا في هذا التسلسل الثوري الذي غيَّر الفكر الشعبي إلى الطعن في القائد بما في ذلك طبيعته الأبوية، ومن ثم الدولة. من خلال فصل رأس الدولة عن الدولة، فُتِحَت مساحاتٌ جديدة لإعادة تصوُّر العلاقات بين الدولة والمجتمع. كما كتبت جماعةٌ من الأشخاص بشكل معبر:

"إذ يتحرَّر المواطن من تقديسه للحاكم، يقيم علاقة جديدة بينه وبين الوطن. "فلقد ظلت هذه العلاقة منذ تأسيس النظام الناصري علاقة ملتبسة، مشبوهة بهيبة الرئيس القائد الملهم، الذي يدعي أنه يجسد في شخصه وحدة الوطن. فلا يمكن الانتماء للوطن الا من خلال الولاء لشخصه. انهى ميدان التحرير هذه الاسطورة، فأحس كل مواطن انه ينتمي مباشرة وجسديا للوطن دون اية حاجة للرجوع الى زعيم او قائد ملهم. ونسج الميدان وجدانًا وطنيًا افقيًا، يشعر الفرد من خلاله بمسئوليته الشخصية تجاه الوطن، أي دوره المباشر في الحفاظ عليه وتسيير أموره والقيام على مستقبله" [١٠].

في تحدي رأس الدولة خلال أحداث ٢٠١١، هناك ذاتية سياسية جديدة في طور التشكيل، رافضةً الطبيعة الأبوية للدولة التي لا جدال فيها على القائد الذي يجب اتباعه. منذ ذلك الحين، تم إسقاط رأس الدولة من موقعه المنبوذ في الفكر والخيال والعمل السياسي. من رسم الرسوم الكاريكاتورية التي تسخر من القائد، إلى صعود حركة نسائية مهمة، حرَّرَت انتفاضات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكلٍ فعال عقول ومخيلات الذوات السياسية الجديدة واضعةً نهايةً لإرث ما بعد الاستعمار للزعيم كبطل ينبغي اتِّباعه [١١]. في الانتفاضة اللبنانية لعام ٢٠١٩، طوَّرَت الجماهير هتافًا محدَّدًا ذا مغزى، وهو "كلن يعني كلن". منذ ذلك الحين، انطلقت شرارة الروح الجماعية للعمل الجماهيري في إسقاط رؤساء الدول، حيث يكون رؤساء الدول موضع تنازع، ويمكن تحديهم ومحاسبتهم. حتى لو لم يُترجم هذا حاليًا إلى أفعال سياسية على الأرض في مواجهة الديكتاتوريين الجدد للثورات المضادة، فقد تُرجِمَ إلى ذلك بالفعل في مخيلاتهم.

استنتاج

مع العام ٢٠١١، تكتسح تصوراتٌ سياسية جديدة عقول وقلوب الثوار بحثًا عن أشكالٍ جديدة للتمثيل. إنها باختصار "سياسةٌ تعتبر ما اكتشفته الحركة الجماهيرية أبديًا على أنه وجود ما لا وجود له، وهو المحتوى الوحيد لإعادة ميلاد التاريخ" (باديو، ٦٤). منذ الاستقلال الوطني، تم تمثيل السكان بطرقٍ تناسب قائد الدولة الموجهة نحو النظام الرأسمالي العالمي. وعلى وجه الخصوص، كان للتحول النيوليبرالي تأثيرٌ عميق في تراجع الدولة عن توفير الدعم للسكان، بينما في الوقت نفسه، تمركزت السلطة في أيدي عدد قليل من نخب رجال الأعمال التي تدار من خلال رئيس الدولة.



مع ارتفاع معدل البطالة، أصبح السكان يُصوَّرون باعتبارهم عبئًا على الدولة والمجتمع، عبئًا يجب تأديبه من خلال الشرطة والجيش. في هذا السياق على وجه الخصوص، تم تصوير الشباب بشكلٍ مُشوَّه على أنهم كسالى ومدللون وغير مستعدين لتحمل المسئولية عن حياتهم وحياة بلدهم. في سياق شبيه، يُصوَّر الرجال والنساء على أنهم غير قادرين على التعاون، لأن الرجال في المقام الأول يقمعون النساء وكذلك المسلمين يتغلبون على المسيحيين. هذا الحديث لا يعني تقويض العنف المأساوي الموجود فعليًا فيما يتعلق بالتحرش الجنسي والموقف تجاه المسلمين والمسيحيين. إلا أن ما أثبته احتلال ميدان التحرير هو أن هذا الانقسام جاء نتيجة تشويه الدولة تمثيل الشعب، الأمر الذي تغيَّر بشكل فعال مع الثورة عندما اجتمع الناس بكل اختلافاتهم خلال الثمانية عشر يومًا، وفتحوا إمكانية العمل الجماعي بهدف إيجاد طرق وأشكال جديدة للتمثيل، كما يرونها مناسبة.

يمثل ٢٠١١ بذلك عامًا حاسمًا في العودة إلى الفكر والعمل الثوريين. لقد لعبت انتفاضات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دورًا جوهريًا في إعادة تصوُّر التحوُّل، والثورة، والعلاقات بين المجتمع والدولة. لقد بدأ التغيير الثوري في لحظة إدراك إمكانية التغيير من خلال العمل الجماهيري. إن احتلال الشوارع من قبل النساء والرجال، والعمال والطلاب، والشباب والمجموعات السياسية، فتح إمكانيات تحدي رأس الدولة، بل وإسقاط بن علي في تونس ومبارك في مصر عام ٢٠١١، وعبد العزيز بوتفليقة في الجزائر وعمر البشير في السودان عام ٢٠١٩. من خلال تحدي رئيس الدولة أخيرًا، حققت الانتفاضة الثورية إنجازًا غير مسبوق في المنطقة وبين دول ما بعد الاستعمار. من ناحية، بدَّدت الغموض عن صورة القائد كبطل، بهدف محاسبة الرئيس. وثانيًا، فتحت المجال للطعن في العلاقة المركزية بين القائد والدولة. هذا العمل السياسي المفصلي المهم يثير أسئلةً مهمة فيما يتعلق بتأثير الثورة على الفكر والممارسة الثوريين، خاصة فيما يتعلق بمسألة التمثيل.

تتعقَّد مسألة التمثيل بشكلٍ كبير داخل سياق الرأسمالية العالمية. إن تأثير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في فرض إصلاحات وطنية لتلائم النظام الرأسمالي العالمي، من خلال تحرير السوق والخصخصة، لهو دليلٌ على مدى تعقيد مسألة التمثيل في سياق الرأسمالية العالمية. وكما قال آدم هنية بصراحةٍ وبحق: "يجب أن تستمر العملية الثورية في المُضي قدمًا لتوقيف الرأسمالية نفسها أو أن تُسكَت على مدار جيلٍ آخر" (هنية، ١٧٣). وبالتالي، فإن مسألة التمثيل ليست مجرد مسألة داخل الحدود الوطنية من خلال عقدٍ بين الدولة والمجتمع، بل هي مسألة عالمية. كعملية طويلة، كانت تلك الثورات في المناطق مجرد البداية في الطعن في الحكم الاستبدادي والقمع والفقر، ليس من حيث المطالب المباشرة فحسب، ولكن أيضًا من حيث الفكر والأفكار والتصوُّرات. من خلال نهوض الشعب، حوَّلت إمكانية التغيير بشكلٍ فعال الذاتيات السياسية بشكل لا رجعة فيه بما يزيل الغموضَ عن دور القائد ويفتح إمكانيات العمل الجماعي.

هوامش:

[١] El-Hamalawy, Hossam https://english.alaraby.co.uk/english/comment/٢٠١٩/٢/٢٧/revolution-is-a-process-and-its-far-from-over

[٢] Andy McLaverty-Robinson, https://ceasefiremagazine.co.uk/alain-badiou-state/

[٣] Sameh Naguib, Maha Abdelrahman, Hanieh

[٤] Hanieh, Adam (٢٠٢٠) Lineages of Revolt. P ١٦٤.

[٥] Hanieh

[٦] Abdelrahman, Maha Egypt's Long Revolution

[٧] Herrera

[٨] Hamalawy, Hossam https://arabawy.org/٢٢٣٢٩/something-in-the-air/

[٩] مجموعة النداء بالتغيير، ١٦ Sept. ٢٠١٦. عن أصول الوضع الراهن وآفاق الحراك الثوري في مصر.

[١٠] مجموعة النداء بالتغيير، ١٦ Sept. ٢٠١٦. عن أصول الوضع الراهن وآفاق الحراك الثوري في مصر.

[١١] EL Sharnouby, META

ثورة يناير وقضايا النساء:
باب لن يُغلَق



ماجي صباغ

كان للحراك الجماهيري في يناير ٢٠١١ وما تلاه وتواجد النساء في التظاهرات والاعتصامات بشكل ملحوظ والقيام بأدوار فعالة فيها، وما نتج عن ذلك الحراك من تغيرات سياسية خلال العامين التاليين وخلق مساحة من حرية التعبير له، أثرٌ واضح في خلق موجة تحرر نسوي جديدة تلاقت مع الموجة الثورية.

وقد تزامن ظهور حركات التحرر النسوي في مصر مع حركات التحرر الوطني والاحتجاجات وحركات المقاومة الشعبية. فمع نزول جموع النساء في الطرقات بشكل عفوي احتجاجًا على وصول القوات الفرنسية الإسكندرية ضمن الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨، ومشاركتهن في المقاومة الشعبية الشرسة ضد المحتل، تولَّد عن تلك المشاركة عقد اجتماع النساء في رشيد ناقشن خلاله وضعهن الاجتماعي مقارنة بوضع النساء الفرنسيات (هالة كمال، ٢٠١٦).

وبعد ذلك، مثَّلت مشاركة النساء في مظاهرات مارس ضمن ثورة الشعب في ١٩١٩، والتي رفعت مطالب جلاء المستعمر البريطاني، تحديًا كبيرًا لتقاليد المجتمع التي كانت تفرض على النساء قيودًا تحرِّم عليهن المشاركة في أيِّ نشاط عام. وكانت تلك نقطة انطلاق موجة نسوية نادت بحق التعليم وحق التمثيل السياسي والانتخاب.

وعلى الرغم من عدم تحقيق هذه الانتفاضات الشعبية لأهدافها السياسية، فقد مثَّلت بوابة العبور للحركات النسوية. ويرجع السبب في ذلك إلى أن تحدي النساء لكلِّ القيود المجتمعية واقتحامهن المجال العام، الذي كان مقتصرًا بصورةٍ حصرية على الرجال، ولَّد لديهن إحساسًا بالقوة ساهم في مواجهة مستويات أخرى من القهر الاجتماعي ومراجعة الأدوار الاجتماعية المفروضة عليهن ومن ثم التمرد عليها.

تواجدت النساء، على اختلاف انتماءاتهن الدينية والسياسية، حاضراتٍ بكثافة في اعتصام التحرير في يناير ٢٠١١، وشاركن في التظاهرات، واضطلعن بأدوارٍ متنوعة من توفير الطعام والأدوية في الاعتصامات وعلاجٍ المصابين في المواجهات والمعارك خلال الـ١٨ يومًا وما بعدها، علاوة على قيادة المسيرات في أحيانٍ كثيرة.

لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل اضطلعت النساء بأدوار أكثر ارتباطًا بالقضايا التي تمسهن بشكلٍ مباشر، فقد تصدَّت مجموعاتٌ مستقلة للتحرش في المظاهراتٍ والاعتصامات بعد زيادة أعمال العنف الجنسي، وشاركت آلاف النساء في مظاهرةٍ تضامنية مع الفتاة التي قام قوات الجيش بتعريتها عند فض اعتصام مجلس الوزراء، ورفعن شعاراتٍ تندِّد بانتهاك أجساد النساء، كما نظمن مظاهرةً أخرى في فبراير ٢٠١٣ رفعن فيها شعاراتٍ مندِّدة بالعنف الجنسي الذي يُمارس ضدهن في المجال العام.

لقد أحدث اقتحام النساء للشارع شرخًا في الصورة النمطية للفتاة التي تحظى برضا الأسرة والمجتمع المحافظ، تلك الصورة النمطية للفتاة المطيعة الخانعة ذات الصوت المنخفض التي يغلب عليها الضعف والعجز عن مواجهة المخاطر التي قد تتعرَّض لها بمفردها.

ولم يقتصر ذلك التأثير على النساء اللائي شاركن في الحراك، بل امتد ليشمل الكثيرات ممن تابعوا الثورة، التي مثَّلت لحظةً تاريخية وتبعها زخمٌ خلال عامين كاملين. تعدَّدت مظاهر كسر القوالب والتمرد على الأوضاع الاجتماعية التي تحدُّ من طاقات النساء، وتجاوزت الكثيرات الحدود التي رسمها المجتمع الأبوي. سعت قطاعاتٌ من النساء إلى الاستقلال عن الأسرة وتحمُّل أعباء مادية إضافية ومواجهة الكثير من الصعاب في سبيل الحصول على مساحةٍ شخصية أكبر. وازدادت بشكلٍ ملحوظ أعداد الفتيات اللائي تحدين الظروف الاجتماعية التي فرضت عليهن ارتداء الحجاب وقررت خلعه، وازداد عدد الفتيات اللائي يقدن الدراجات كوسيلة للتنقل. ليست هذه الظواهر، التي قد يبدو بعضها دقيق ومُفصَّل، إلا إشارات للمساحات التي تنتزعها المرأة بنفسها لنفسها.

إلى جانب ذلك، رُفِعَت شعارات القوة والاستقلال على مواقع التواصل الاجتماعي -strong, independent woman كما طُرِحَت قضية الحق في الأمومة -single mothers وهي قضية مثيرة للجدل وطُرِحَت قبل الثورة بشكلٍ نظري عن حق الأم في النسب، ولكن كان من المستبعد أنٍ تعلن فتاةٌ عن أحقيتها في الاحتفاظ بجنينها من علاقة خارج إطار الزواج كما حدث عام ٢٠١٧. وتعدَّدَت طرق تعبير النساء عن رغبتهن في تحطيم القيود المفروضة على أجسادهن ابتداءً بالرقص والتعبير الحركي ونشر فيديوهات لهن على وسائل التواصل الاجتماعي، وصولاً إلى ارتداء ما يخترنه من ملابس في إعلانٍ ضمني بحقهن في السيطرة الكاملة على أجسادهن.

تعبر المظاهر السابقة، والتي لم تكن مألوفة قبل الثورة، عن تقدم على مستوى الحريات الشخصية وتغير أفكار النساء بشأن تحمِّيلها مسئولية ما تتعرَّض له من سلطوية وانتهاكات جنسية. ومن الظواهر الداعمة لهذه الفكرة اتجاه بعض النساء ممن تعرضن لعنف جنسي إلى الافصاح عن تجاربهن مع التحرش والاغتصاب من قبل غرباء أو أصدقاء أو شركاء في العمل.

منذ البداية أدركت السلطة العسكرية تداعيات التواجد المكثف للنساء في ميدان التحرير وما يمثله من تحدٍ للسلطة والمجتمع المحافظ معًا، وما يترتب عليه من اقتحام المجال العام، فلم تتردَّد السلطة في المواجهة لإعادة الوضع إلى ما كان عليه. ولكي تتمكَّن من صد تيار التغيير وإحكام سيطرتها على المجال السياسي، استخدمت أدواتها القمعية من شرطة

وجيش وقضاء، علاوة على أدواتها الإعلامية أيضًا. وخلال ذلك، استخدمت السلطة كافة وسائل الإرهاب من عنف جنسي على أوسع نطاق واعتقال النساء وانتهاكهن بشكل غير مسبوق.

عنف جنسي على يد السلطة

"دول بتوع مظاهرات، إحنا هنروَّحهم ونخليهم مينزلوش التحرير تاني". لخَّصت هذه العبارة التي جاءت على لسان أحد لواءات الجيش، عند فض اعتصام التحرير يوم ٩ مارس ٢٠١١ (وما حدث في أعقابه من اعتقال للناشطات وإجراء كشوف عذرية لهن)، الهدف الذي تخطِّط السلطة العسكرية من أجل تحقيقه، وهو عودة النساء للمنازل وجعل ثمن المشاركة في المجال العام باهظًا أكبر من أن تتحمَّله أيُّ امرأة.

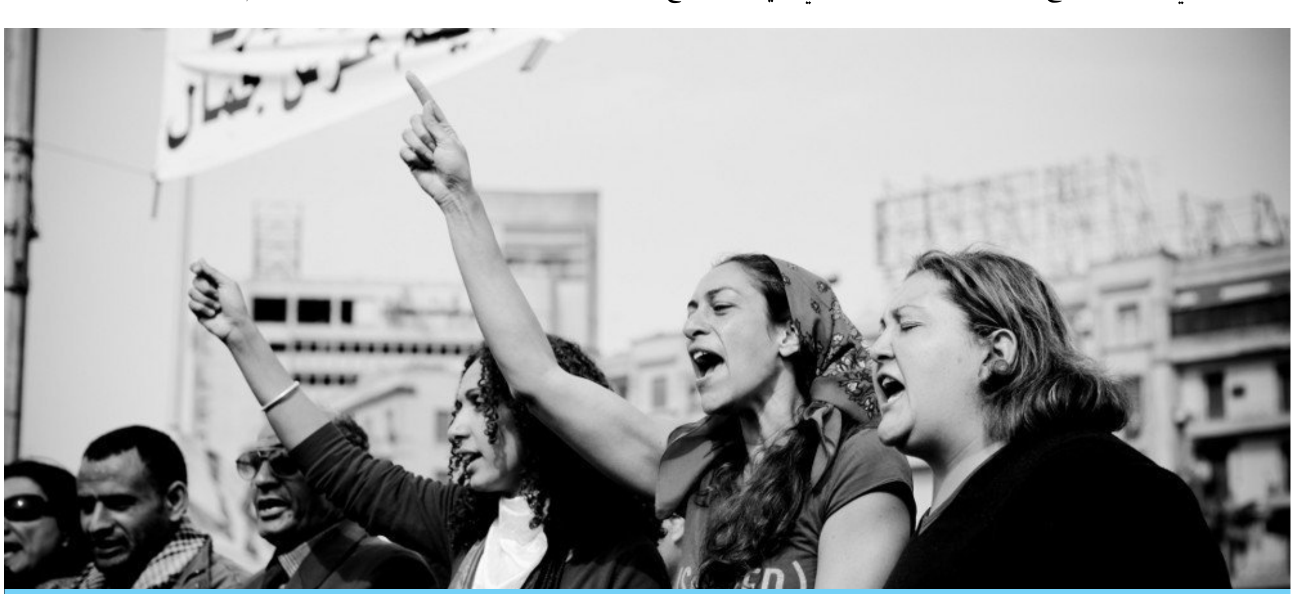
تمارس الدولة البوليسية العنف الجنسي ضد النساء لتحقيق السيطرة من خلال تدمير إرادة الضحية وإرهاب الأخريات من مواجهة نفس المصير (ساندرا بلودوورث، ٢٠١٥). وتعدَّدت أشكال العنف الجنسي الموجه ضد النساء في المواجهات السياسية، من اعتداء جنسي جماعي استُخدِمَ لأول مرة في احتجاجات الأربعاء الأسود في مايو ٢٠٠٥ عند سلم نقابة الصحفيين، حين قام بلطجية الحزب الوطني آنذاك بالاعتداء على صحفيات ومتظاهرات اعتداءً جنسيًا جماعيًا وتمزيق ملابسهن تحت إشراف قوات الأمن.

تكرَّرَت هذه الحوادث بنفس الطريقة وأصبحت منهجًا للسلطة في التعامل مع النساء المتواجدات في أيِّ احتجاج خلال فترة المد الثوري. وفي بيان مشترك صدر عن أكثر من ٣٠ منظمة نسوية وحقوقية في يونيو ٢٠١٤، وُثِّقَت نحو ٥٠٠ حالة اعتداء جنسي بالآلات الحادة والأصابع بالاضافة إلى آلاف من حالات التحرش الجنسي في ميدان التحرير والمناطق المحيطة به منذ فبراير ٢٠١١ وحتى يناير ٢٠١٤.

تعد كشوف العذرية من أسوأ التجارب التي عاشتها المعتصمات في ميدان التحرير. فالتفاصيل المؤلمة التي روتها النساء تحمل في مضمونها كل معاني الإذلال وإهدار الكرامة الإنسانية. ويطبَّق هذا الانتهاك البشع من انتهاكات العنف الجنسي في السجون العسكرية كإجراء "احترازي"، وفقًا لتصريحاتٍ عسكرية آنذاك، في حال ادعاء أي معتقلة تعرضها للاغتصاب (وكشوف العذرية هي بالفعل اغتصاب). لكن هذا التبرير، علاوة على كونه ذريعةً للانتهاك الجنسي، فهو أيضًا كاذب، فعلى سبيل المثال أُجريَ هذا الكشف أيضًا على شاهدات حادثة فندق الفيرمونت، ما يعني أن هذا الفحص أصبح إجراءً روتينيًا كالتفتيش في جيوب وحقائب المتهمين للبحث عن أدلة إدانة!

إن إجراء فحوص العذرية، أو بتعبير أدق تحري وجود غشاء المهبل، ليس مجرد عنف جنسي ترتكبه السلطة ضد النساء بل يحمل رسالة إرهاب للنساء مفادها أن نشاطهن الجنسي مُراقَب من سلطة الدولة.

ومن مظاهر العنف الأخرى غير المُلتَفَت لها بما يكفي حرمان النساء المعتقلات من استخدام الفوط الصحية، خاصة



الصورة من ميدان التحرير - ٢٠١١

في فترات التحقيق الأولى التي تجري في مقرات الأمن الوطني إذا تصادف مرورهن بفترة الدورة الشهرية، وهو أمرٌ له آثار صحية ونفسية سيئة على النساء.

ما يميز تيار التحرر النسوي الذي تشكَّل بعد الثورة هو طرح قضايا تتعلق بجنسانية النساء والنزاع القائم للسيطرة على أجسادهن فيما بين سلطة الدولة وسلطة المجتمع الذين يشكلون التيار المحافظ من ناحية، وبين النساء من ناحية أخرى. ففي السنوات القليلة الماضية، وبعد ظهور حركة أنا أيضًا (Me Too)، كان لها أثر كبير في تشجيع العديد من النساء على الإفصاح عن تعرضهن للتحرش أو الاغتصاب في المجال الخاص.

من ناحية المجتمع، فهو يعيش حالة تطبيع مع ما تتعرَّض له النساء من تحرش أو اغتصاب في أماكن خاصة أو في إطار علاقات خاصة، والتبرير لهذه الجرائم، بشكل يفوق تبريره لنفس الجرائم في المجال العام في العمل أو في الشوارع أو في وسائل المواصلات، فتتحمَّل الضحية المسئولية الكاملة عمَّا يحدث لها نتيجة لتواجدها في هذا المكان في ذلك الوقت مع ذلك الشخص. لماذا إذاً تُعتَبَر هذه التفصيلة نقطةً محورية في تغيير مفهوم المرأة عن جسدها؟ لأن إفصاح أي امرأة عن تعرُّضها للعنف الجنسي في سياق يتعارض مع المعايير التي وضعها المجتمع هو بمثابة إعلان هؤلاء النساء سلطتهن على أجسادهن ورفض أي وصاية خارجية أخرى.



ومن هنا تنبَّهت سلطة الدولة إلى خطورة انتشار مثل هذه الأفكار التي تشجِّع النساء على المطالبة بحقوقهن الجنسية ورفع الوصاية المجتمعية والأسرية عليها.

تنبهت سلطة الدولة إلى ظهور جيل جديد من الفتيات اللاتي لديهن مفهوم مختلف يتعارض مع المفهوم المشترك السائد المفروض اجتماعيًا. فما كان من السلطة إلا أن عبَّرت عن استحقاقها المزعوم في الوصاية على أجساد النساء والتعدي على حريتهن الشخصية باستخدام أدواتها القمعية المباشرة، فسجنت العديدات بتهم تتعلق بالدعارة وتهديد قيم الأسرة في القضية المعروفة بفتيات للتيك توك، واعتقلت الشهود ونشرت ملفات خاصة تتضمن جانبًا من الحياة الشخصية لهم.

غير أن أدوات القمع السياسي من شرطة وجيش ومنظومة قضائية وحدها لا تمكِّن سلطة الدولة من تحقيق الهيمنة الكاملة على المجتمع، لذا فهي تعمل في اتجاهٍ موازٍ على إعادة إنتاج الأفكار المحافظة عن الدور الطبيعي والأزلي للمرأة و"الأصلح" للمجتمع، على حدٍّ زعمهم. وتستخدم المنظومة الإعلامية لترسيخ هذه الأفكار.

لا يتطلب الأمر مجهودًا في التحليل للتوصُّل إلى الخطاب السائد عن دور المرأة في وجهة نظر الدولة، بل أن مجرد مشاهدة اللقاء الخاص مع انتصار السيسي، والذي عُرِضَ على شاشة التليفزيون، يكفي لكي نتبيَّن منه نموذج المرأة التي يروِّج لها النظام. نموذج المرأة المثالي هي الفتاة المطيعة التي يجري إعدادها لتصبح زوجةً تتحمَّل وحدها عبء تربية الأطفال والعمل المنزلي غير مدفوع الأجر طبعًا وهي أيضًا سلعة للزينة. نموذج للمرأة الجاهلة والمنعزلة عن المجال العام والتي ليس لها وعيٌّ نقدي، ذلك لأن دورها الأساسي محصور في القيام بأعمال مملة ومتكررة ولا تتطلب أي مهارات من رعاية وطبخ وتنظيف.

خلا هذا اللقاء من أيِّ ذكر أو تلميح لقضايا نالت بعض الاهتمام في العقود السابقة مثل إجراء تعديلات على قوانين الأحوال الشخصية لصالح النساء أو الاهتمام بالصحة الانجابية. رأينا أيضًا كيف تمكَّن النظام من تعبئة قطاعات واسعة من الطبقة الوسطى حول الدفاع عن العائلة والأخلاق والأمن، والتحريض ضد ذلك النموذج من المرأة الذي انتعش مع الثورة، حيث المرأة باعتبارها طالبة وعاملة ومناضلة، لصالح نموذج رجعي للمرأة كأم وبنت وزوجة ينحصر دورها في حماية الأسرة، وبالتالي "الوطن" من وجهة نظر النظام، من الانهيار. ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن هذا الخطاب يتماشى تمامًا مع التيار الإسلامي، فهو يشارك النظام رجعيته وعدائيته للمرأة،

فيعيد إنتاج هذه الدعاية بصور دينية وأخلاقية متنوِّعة.

روَّج السيسي خلال اللقاء المُشار إليه أن تعيين ٨ وزيرات في حكومته ووجود ٩٠ نائبة بمجلس النواب يُحسَب أحد إنجازاته على صعيد حقوق النساء. لكن تعيين نساء على رأس وزارات مهمة أو تمثيلهن في المجالس النيابية لم يوقف انتهاك الحقوق القانونية والدستورية لنساء أخريات، ولم يحسِّن وضع النساء بشكل عام. علاوة على أن الحديث عن برامج التمكين التي تقوم على تقديم قروض للنساء الفقيرات تحت مسمى تمويل مشاريع متناهية الصغر أصبح حديثًا مبتذلًا لا تجني النساء من خلاله أية منفعة، بل تتراكم الأقساط على المقترضات، وفي أحيان كثيرة تسجن النساء لعدم قدرتهن على سداد القرض للمؤسسة المالية المقرضة.

معارك أوسع

على الرغم من الصعود الكبير لموجة التحرُّر النسوي في السنوات الماضية في مواجهة أكبر التحديات من الدولة والأفكار المحافظة والرجعية، هذا الصعود الذي يُعدُّ مكتسبًا مهمًا للنساء، لم يمتد التأثُّر بهذه الموجة، التي اقترنت بثورة يناير، إلا إلى قطاع محدود للغاية من النساء، بعضهن شاركن في الثورة وتأثَّرن بها، وأخريات يعملن في وظائف قد تدر أجورًا مرتفعة نسبيًا توفر لهن امتيازات اقتصادية ومساحة أكبر من حرية الاختيار، بينما تظلُّ الغالبية العظمى من النساء بعيدة عن هذا التغيير.

يرجع ذلك إلى عدة أسباب، نذكر منها الطبيعة البرجوازية لخطاب الحركات النسوية بشكل عام نتيجة لسيطرة أفكار النسوية الليبرالية والتي ترى أن سبب اضطهاد النساء ناجم عن عوامل أيدولوجية بالأساس. بالنسبة للنسوية الليبرالية، فإن الأفكار المجتمعية التي تنتقص من جنس الأنثى مكَّنَت الرجال من السيطرة. وترى هذه النظرية أن هناك إمكانية لإتاحة كلِّ شيء لكلِّ الناس -أي تحقيق المساواة- بمجرد تغيير القوانين التي تميِّز ضد النساء والعمل على تذليل العقبات في طريق تقلُّد النساء للمناصب القيادية (كريس هارمان، ٢٠١٤). تتجاهل هذه النظرية السائدة التحليل المادي لأسباب الاضطهاد والذي يكمن في الطريقة التي تتبعها الأسرة لإعادة إنتاج قوة العمل. فالمرأة تقوم بالعمل المنزلي وتلبية احتياجات الزوج الجنسية وتربية الأطفال على نفس القيم المجتمعية السائدة -والتي تخدم النظام. وتتجاهل النسوية الليبرالية قضية العمل المنزلي غير مدفوع الأجر، الذي يكبِّل المرأة ويجعلها تدفع الثمن نيابةً عن الرأسمالية، حتى لا يضع هذا الرافد من النسوية نفسه في مواجهة مع الرأسمالية.

وكذلك طبيعة القضايا التي أثيرت والتي تتعلق بالحريات الجنسية للنساء، والتي يُنظَر إليها على أنها قضايا تخص نساء الطبقات المتوسطة والعليا (المرأة والذاكرة، ٢٠١٦)، إذ اختُزِلَت في رغبة بعض النساء في إقامة علاقات خارج إطار الزواج. غير أن هذه القضية تتعدى مجرد رغبة النساء في التحكم وحدهن في حياتهن الجنسية، لتشمل العنف الأسري، والاغتصاب الزوجي، وختان الإناث، وجرائم الشرف، ومفهوم العذرية، ومعايير العفة التي تقوم بوضعها كلٌّ من الدولة والمجتمع والمؤسسات الدينية، ومحاسبة النساء وفق هذه المعايير، بالإضافة الى قوانين الأحوال الشخصية وحق الإجهاض الآمن.

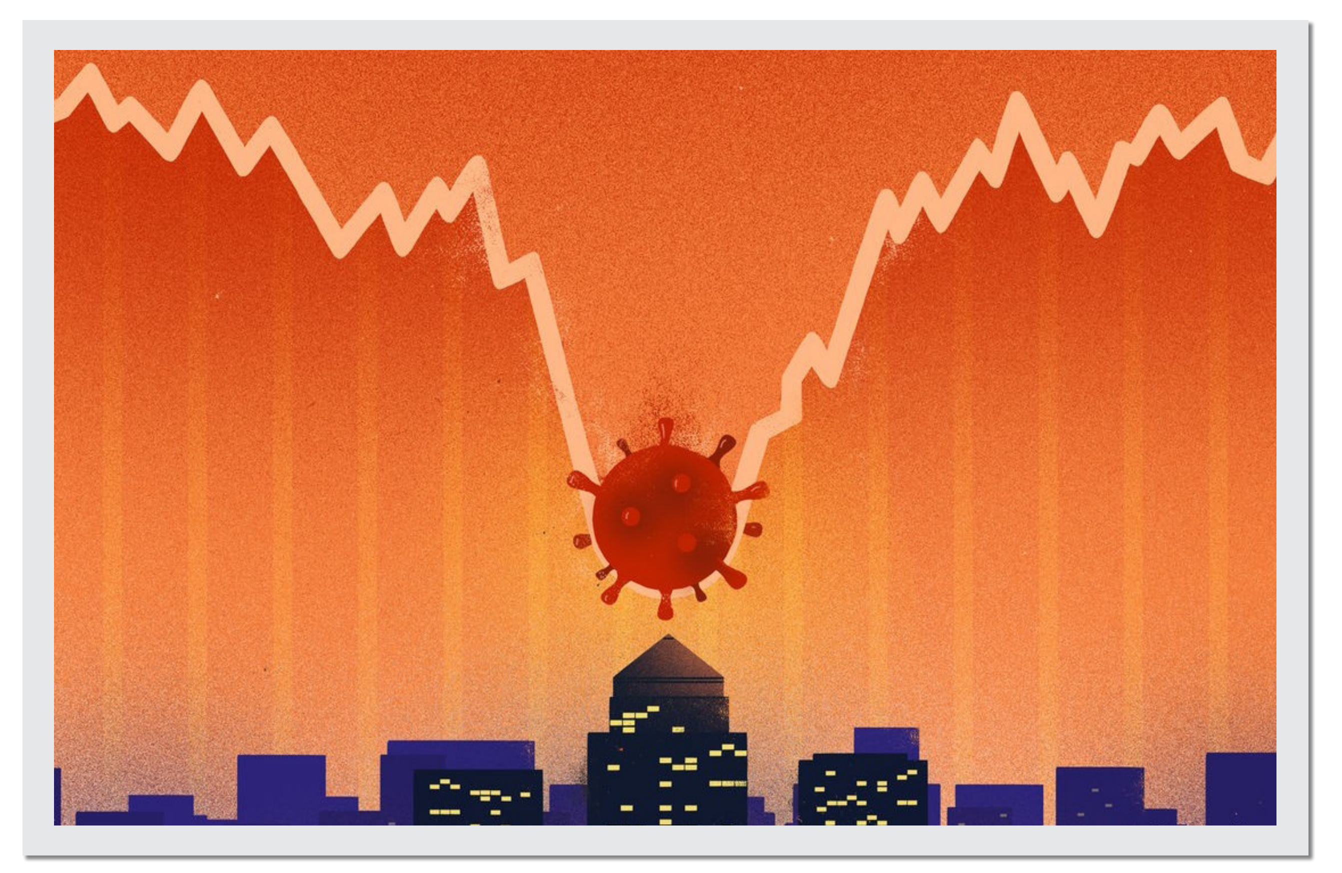
إن الانحسار السريع للموجة الثورية ٢٠١١-٢٠١٣، وهيمنة نظام الثورة المضادة بأجهزته القمعية والإعلامية على المجال العام، وإحكام السيطرة على المجال السياسي، ساهم بشكلٍ كبير في وضع حدودٍ أمام توسيع رقعة نقاش هذه القضايا وكسب تأييد عدد أكبر من النساء. إلا أن هناك مساحةً محدودة في الفضاء لا تزال -إلى حدٍّ ما- خارج سيطرة النظام يمكن استغلالها في بناء تيار نسوي اشتراكي يثير قضايا النساء في جذورها المتأصِّلة في النظام الرأسمالية، لاسيما قضية العمل المنزلي غير مدفوع الأجر ودوره في عملية التراكم الرأسمالي، ويثير كذلك القضايا التي تتعلق بالحريات الجنسية للنساء بشكلٍ أوسع.

مراجع:

- لمحات من مطالب الحركة النسوية المصرية عبر تاريخها، هالة كمال، مؤسسة المرأة والذاكرة ٢٠١٦.
- جذور العنف الجنسي، ساندرا بلودوورث، بوابة الاشتراكي ٢٠١٥.
- تحرر المرأة والاشتراكية الثورية، كريس هارمان، بوابة الاشتراكي ٢٠١٤.
- النسوية والجنسانية، مؤسسة المرأة والذاكرة ٢٠١٦.
- جرامشي: كراسات السجن والفلسفة، كريس هارمان، بوابة الاشتراكي، ٢٠١٥.
- مدخل إلى قراءة فكر أنطونيو جرامشي، هشام مصطفى، إضاءات ٢٠٢٠.
- موقع ويكي جندر.
- منصة حكي نسوي.

«الرأسمالية التقليدية تحتضر»:

كوفيد-١٩ والركود وعودة الدولة (الجزء ١ من ٢)



جوردان هامفريز*

ترجمة: سيد صديق

النيوليبرالية في حالةٍ من الفوضى (١). يُساق الاقتصاد العالمي، الذي كان يترنَّح بالفعل، نحو ركودٍ حاد، إن لم يكن كساد، بفعل تفشي كوفيد-١٩. أطلقَ ذلك أزمةً تاريخيةً في النظام الرأسمالي هزَّت الدوجماوات الراسخة. الحكومات التي كانت في السابق تدافع عن السوق الحرة باعتبارها حلًّا لمظاهر الاعتلال الاجتماعي، صارت الآن تطبِّق مستوياتٍ فائقة من تدخُّل الدولة في الاقتصاد.

لكن هذا ليس مجرد تكرارٍ للاستجابة الحكومية لأزمة ٢٠٠٨ المالية، حين كان تدخُّل الدولة لإنقاذ البنوك فاصلًا وجيزًا قبل أن تضاعِف الإجراءات النيوليبرالية. في المقابل، ستظل هناك حاجةٌ إلى مستوياتٍ عالية من تدخُّل الدولة في وجه الركود العالمي والتنافس الإمبريالي المتزايد، ولن تتراجع الدولة إلى الوراء بمجرد زوال تأثير الصدمة الأولى. وكما طَرَحَ المؤرِّخ الاقتصادي البريطاني آدم توز، فإن "الاقتصاد لن يعود مجدَّدًا كما كان" (٢).

توشك الحقبة التاريخية للنيوليبرالية على نهايتها، لكن هذا لا يعني العودة ببساطة إلى الإجراءات الاقتصادية القومية من القرن الماضي -ناهيكم عن تدابير الاكتفاء الذاتي الصريحة. هناك سماتٌ هيكلية مُعيَّنة في الرأسمالية الحديثة تضع حدودًا لمدى تحوُّل الأمور، لذا فإن مدى عمق هذه التغييرات سيظل علامة استفهام مفتوحة في هذه المرحلة المبكِّرة من الأزمة. ومع ذلك، من الواضح أننا نخطو نحو فترةٍ تاريخيةٍ جديدة من الرأسمالية.

التحوُّلات السابقة في النظام الرأسمالي

"يتحرَّك التاريخ في مسارٍ من التناقضات. ويتطوَّر هيكل التاريخ برمته، ألا وهو البنية الاقتصادية للمجتمع، أيضًا في مسارٍ من التناقضات. أشكالٌ تتلو أخرى في منوالٍ لا ينتهي. بينما يُطوِّر مجتمع اليوم قوى إنتاجية إلى درجةٍ هائلة، وبينما يغزو بقوةٍ عوالم جديدة، وبينما يُخضِع الطبيعة لهيمنة الإنسان على نطاقٍ غير مسبوق، ينتهي به الحال إلى الاختناق في القبضة الرأسمالية. والتناقضات المتأصِّلة في جوهر الرأسمالية ذاتها، التي ظهرت في مراحل جنينية في بداية تطوُّر الرأسمالية، قد تنامَت وتمدَّدَت مع كل مرحلةٍ من الرأسمالية" - نيقولاي بوخارين، الإمبريالية والاقتصاد العالمي (٣).

لم يشهد أغلب قرَّاء هذه المقالة إلا الحقبة الراهنة من الرأسمالية في نسختها النيوليبرالية. قد يبدو إذًا أن سماتٍ مُعيّنة من هذه الحقبة لهي أبعادٌ أبدية للنظام. غير أنه، بينما تظلُّ ركائز الرأسمالية -أي الانقسام الطبقي، والاستغلال، وتراكم رأس المال، من بين ركائز أخرى- ثابتة. فقد مرَّ النظام بالكثير من المراحل المتباينة من التطوُّر. وكما جادَلَ ماركس وإنجلز في البيان الشيوعي، فإن "البرجوازية لا تستطيع أن تستمر في الوجود دون تثوير مستمر لأدوات الإنتاج، وبالتالي لعلاقات الإنتاج، ومعهاً كل العلاقات الاجتماعية" (٤).

يقترن هذا التوجُّه العام بأزماتٍ اقتصادية وسياسية واجتماعية كبرى تجبر النظام الرأسمالي مرةً تلو الأخرى على إعادة هيكلة نفسه من أجل مواجهة التحديات الجديدة. وهناك ثلاثة أهداف أساسية تشكِّل عملية التكيُّف هذه، ألا وهي: تعظيم الأرباح في كلِّ مرحلة، وقدرة الدول الرأسمالية على حماية مصالحها الجيوسياسية، والأكثر جوهرية هو الحفاظ على السيطرة الرأسمالية على وسائل الإنتاج. قد ترشدنا نظرةٌ على التحوُّلات السابقة في النظام إلى فهم الأزمة الحالية.

تمحورت الرأسمالية في مراحلها المبكِّرة حول المتاجرة، وهي نظامٌ اقتصادي ركَّز على الصادرات واتَّسَم بمستوياتٍ منخفضةٍ نسبيًا من التصنيع والتمويل التجاري. وفي أواخر القرن التاسع عشر، أفسَحَ ذلك الطريق أمام بدايات الإمبريالية. وتلخَّصَت هذه الحقبة في نهوض دولٍ صناعية جديدة، مثل ألمانيا والولايات المتحدة واليابان. وتمثَّلَت السمات المهيمنة لتلك الحقبة في النمو السريع للتجارة الدولية -نمت التجارة الدولية تسع مرات بين عاميّ ١٨٧٠ و١٩١٣- والصراع المتنامي بين القوى الإمبريالية القديمة، بريطانيا وفرنسا وروسيا والإمبراطورية النمساوية المجرية، ومنافسيها الناشئين، الولايات المتحدة وألمانيا واليابان. وفي الوقت نفسه، أدَّى التقسيم الاستعماري للعالم إلى تراجع الإمبراطوريات العتيدة سابقًا في الصين والهند، علاوة على الإمبراطورية الإسلامية التي تمركزت في تركيا.

فَتَحَ التنافس الإمبريالي الباب أمام الحرب العالمية الأولى، التي كشفت النقاب عن ضعف الاقتصادات والنُظم القديمة. وفي أتون الحرب، انهارت روسيا القيصرية، وإمبراطورية النمسا-المجر، والإمبراطورية العثمانية، وتقلَّصَت التجارة العالمية. ثم سعت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا سعيًا محمومًا من أجل إعادة تشكيل العالم من أجل مصالحها، بينما تصارعت هذه القوى فيما بينها على موقع الهيمنة العالمية. وما أربَكَ هذا الصراع بمزيدٍ من الفوضى كان الانفجار السياسي الهائل الذي اندلع في أعقاب الحرب والثورة في روسيا:

"في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، كانت الأيادي الحمراء واصلةً من بوسطن إلى برلين، ومن نيوزيلندا إلى نيويورك ... مع بعض التباينات، كان من الممكن تكرار الأمر في الكثير من أرجاء

العالم في أعقاب الحرب العالمية الأولى -شعورٌ بأن العالم يتفكَّك، وخيالاتٌ عن النفوذ الشيوعي التآمري، وأزمةٌ اقتصادية خانقة، وموجةٌ من الإضرابات والاضطرابات المصنعية، وتأجيجٌ للخطابات المتطرِّفة عن الصراع الطبقي والعنف من كلا الجانبين" (٥).

كانت العشرينيات فترةً من التحوُّلات والتناقضات، مثلما يوضِّح آدم توز في دراسته المذهلة "الطوفان: الحرب العظمى وأمريكا وإعادة تشكيل النظام العالمي (١٩١٦-١٩٣١)" (٦). بعد ركود ٢١-١٩٢٠ وأزمة ١٩٢٣، جاءت فترةٌ من التعافي الاقتصادي والاستقرار السياسي النسبي. تمكَّنَت بعض الدول من استخدام الاقتراض من الخارج في تمويل التنمية الاقتصادية (٧). غير أن الانقسامات الاقتصادية والجيوسياسية، التي ظلَّت دون حلٍّ بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها استمرَّت في تقويض أيِّ أملٍ في سلام ممتد. دَفَعَت الولايات المتحدة بمطالبها بسياسة "البابً المفتوح" مع الدول الأخرى، حيث يتمكَّن رأس المال الأمريكي، وكذلك البضائع الأمريكية، من التدفُّق بحريةٍ في حين تحتفظ الأمم الكبرى بوحدة أراضيها، على العكس من النظام الاستعماري للقوى الأوروبية. تكيَّفَت فرنسا وبريطانيا مع رغبات الولايات المتحدة، بينما سعت كلتاهما لتحقيق أجندتها الخاصة، لكن بعض الدول بدأت في مقاومة الأجندة الأمريكية. في العام ١٩٢٨، لخَّصَ الديكتاتور الفاشي المستقبلي أدولف هتلر رؤاه حول التهديد المتنامي للولايات المتحدة على القوى الأوروبية على النحو التالي:

"نهضت الولايات المتحدة كقوةٍ جديدة ذات أبعادٍ كبرى تزعج القوى السابقة برمتها وتربك تراتب الدول ... تنهض الولايات المتحدة في كلِّ المجالات باعتبارها المنافس الأشد للدول الأوروبية التي تكافح من أجل غزو أسواق العالم من خلال التصدير. ويسمح لها حجم وثروة سوقها المحلية بزيادة الإنتاج، وبالتالي معدَّلات الإنتاج، التي تقلِّل تكلفة الصناعة، إلى درجة أنه -رغم الأجور الهائلة- لا يبدو من الممكن خفض أسعارها أكثر من ذلك" (٨).

ومن هذا، استنتج هتلر أن أوروبا سوف تتحد ضد كلٍّ من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة -تحت قيادة وهيمنة ألمانيا. ولفترةٍ من الزمن، حاولت اليابان القفز فوق التناقض بين طموحاتها الإمبريالية المتنامية في آسيا والقوة المتصاعدة للولايات المتحدة. بيد أن التوتُّرات المتزايدة حول الصين جعلت ذلك عصيًّا على التحقيق. ومع حلول نهاية العشرينيات، صَعَدَ الاتجاه نحو تدخُّل الدولة والتأميم الاقتصادي كردٍّ فعل على هذه الديناميات المتغيِّرة للقوى العالمية وتباطؤ الاقتصاد العالمي.

وطَّدَت بدايات الكساد الكبير بصورةٍ هائلة من هذا الاتجاه، وأسفرت عن سلسلةٍ من الكتل التجارية الحمائية التي ركَّزَت على التنمية بقيادة الدولة. وبينما تنامت التجارة الدولية بسرعةٍ في العقود السابقة على اندلاع الحرب العالمية الأولى، أدَّت الاضطرابات والارتباكات الناتجة عن الحربين العالميَّتين والكساد الكبير إلى تباطؤ التكامل الاقتصادي الدولي بشكل كبير. وكما يوضِّح الاقتصادي البريطاني مارتن أبشيرش، فإن "التجارة العالمية نمت في الفترة من ١٩١٣ إلى ١٩٥٠ بنصف وتيرة الإنتاج العالمي للبضائع والخدمات" (٩)، بينما انخفض تدفُّق رأس المال، الذي تصاعَدَ لثلاثين عامًا قبل الحرب العالمية الأولى، من ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من ٢٪ حتى منتصف الثلاثينيات (١٠). كان هذا يعني أن نسبةً متناميةً من الإنتاج الاقتصادي تُنتَج وتُستَهلَك في إطار الحدود القومية. ظهرت الأشكال القصوى من تدخُّل الدولة في ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي، بينما كان هذا الاتجاه أضعف بكثير في الولايات المتحدة، لكن كان هناك توجُّهٌ عام في هذا المسار خلال تلك الفترة. ابتُكِرَ هذا التركيز على القومية الاقتصادية وآليات إدارة رأسمالية الدولة من أجل حماية مصالح دولٍ معيَّنة، بدلًا من إعادة تنشيط الاقتصاد العالمي ككل. وكان تدمير رأس المال نتيجة الحرب العالمية الثانية هو فقط ما نَجَحَ في إخراج النظام العالمي من ركوده.

وفي أعقاب الحرب، شهد النظام العالمي حالةً من الاستقطاب بين رأسمالية الدولة في أوروبا الشرقية والنظام الديمقراطي الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة. وفي الغرب، كان من شأن إعادة الإعمار ما بعد الحرب، والازدهار الاقتصادي الطويل المدعوم باقتصاد السلاح الدائم، أن يفتح الباب أمام فترةٍ جديدة، يُطلَق عليها أحيانًا بشكل مُضلِّل الحقبة الكينزية. كانت تلك حقبةً من ارتفاعٍ معدَّلات التوظيف والتوسُّع في الرفاه وهيمنة الشركات الحكومية القوية. كان دور الدولة مركزيًا في التنمية الاقتصادية، ليس في الشرق الستاليني فحسب، بل في الغرب أيضًا. وكما طَرَحَ الاقتصادي الماركسي

مايك كيدرون في ذلك الوقت، فإنه:

"لم يكن هناك شكٌّ في أن تدخُّل الدولة ومساعدتها قد فعلا الكثير لتغيير وجه الرأسمالية الغربية منذ الحرب. وأسفر ذلك عن قطاعاتٍ عامة كبيرة وحديثة، وازدهار في الطاقة والنقل والاتصال والتمويل، تلك الأمور التي تمثِّل أساس التخطيط في معظم البلدان. وكان لذلك تأثيره أيضًا في القطاع الخاص" (١١).

تدهورَ هذا الوضع ببطءٍ مع صعود الشركات مُتعدِّدة الجنسيات والموجة الجديدة من التجارة الدولية -التي بدأت قبل الحقبة النيوليبرالية.

هناك أربع نقاط جوهرية جديرة بأن نرسم لها مُخطَّطًا هنا.

أولًا أن التغيُّرات في النظام الرأسمالية ليست مدفوعة بصورةٍ حصرية بالاحتياجات الاقتصادية الضيِّقة للطبقة الحاكمة، فهي تعكس أيضًا الحاجة إلى التحكُّم في العمالة المنظَّمة وإنزال الهزيمة بها. لم تحدث التغيُّرات في الرأسمالية خلال الفترة بين الحربين ببساطة بسبب الفوضى التي نتجت عن الحرب والكساد الكبير، بل أيضًا كردِّ فعلٍ على الثورة الروسية وموجة الثورات التي تلتها. وكانت النازية في ألمانيا، و"الصفقة الجديدة" في الولايات المتحدة، والستالينية في روسيا، أساليب مختلفة في التعامل مع مشكلةٍ مشتركة، ألا وهي التهديدات الثورية للنظام الرأسمالي. وبالمثل، لم يكن التوسُّع في دولة الرفاه ما بعد الحرب ببساطة بواسطة الاحتياجات الاقتصادية الضيِّقة لرأس المال، بل أيضًا لترويض الطبقة العاملة التي كانت تتوق إلى الثأر من الرأسمالية بعد أربعة عقود من اللامساواة الفجَّة. وكان الهجوم النيوليبرالي في السبعينيات والثمانينيات مدفوعًا برغبةٍ في كسر شوكة النقابات، تمامًا كما كان مدفوعًا بالاتِّجاه نحو استعادة الربحية. وفي العموم، من المستحيل التوصُّل إلى فهم شامل للاقتصاد دون فهم متكامل للاقتصاد والسياسة معًا.

ثانيًا، يُعَدُّ التنافس الإمبريالي بين كتل رأس المال عاملًا في تشكيل التغيُّرات في النظام الرأسمالي. يستخدم النظام الرأسمالي الصدمات الناتجة عن الحرب لخلق الظروف التي يمكن أن تحدث في ظلِّها تغيُّراتٌ كبرى في هيكل الرأسمالية. من الصعب تخيُّل تدخُّل الدولة في فترة ما بين الحربين، أو ما بعد الحرب العالمية الثانية، دون التوتُّرات المتصاعدة داخل النظام الرأسمالي، والتي تدفع كتلًا مختلفةً من رأس المال للاعتماد على المزيد من التدخُّل المباشر للدولة. وفي كثيرٍ من الأحيان، تُنشأ الأنظمة الاقتصادية المتنافسة من أجل دعم الأهداف الإمبريالية لكتلٍ مُحدَّدة من رأس المال المبني على أساس الدولة. ومن هنا أُنشئت الكتل الاقتصادية الحمائية في أوروبا خلال سنوات ما بين الحربين من أجل الدفع ضد نظام "الباب المفتوح" للولايات المتحدة. وتؤدِّي الظروف القصوى للحرب أيضًا إلى تجميد العمليات الطبيعية للمجتمع، مِمَّا يمهِّد المجال لتغيُّراتٍ سياسية واقتصادية تبدو مُدمِّرةً للغاية في ظروفٍ أخرى.

ثالثًا أن التحوُّلات في النظام ليست كلُّها بنفس القدر من العمق والتأثير. كان بزوغ الإمبريالية في أوائل القرن العشرين ذا تأثيرٍ هائل، بل ويستمر في تشكيل الرأسمالية حتى يومنا هذا، لكن في أشكالٍ جديدة، ومساحاتٍ جديدة، ولاعبين جدد. وكلُّ تحوُّلٍ يمزج سمات الفترة السابقة عليه مع سماتٍ هامشيةٍ أو قديمة في تركيبةٍ جديدة (١٢).

وأخيرًا، لا تجري أيٌّ من هذه التحوُّلات بناءً على نمطٍ واعٍ أو مُنسَّق، ولا يُحدَّد بالضرورة تأثير أيٍّ منها إلا بعد سنواتٍ من حدوثها. ويجري كلُّ تحوُّلٍ على فتراتٍ متباعدة، بتنويعةٍ من الأفكار الجديدة التي تظهر خصيصًا من أجل تبرير هذه التغيُّرات. ويتسبَّب كلُّ تحوُّلٍ عادةً في أزماتٍ أيديولوجية، لدى اليسار واليمين على حدٍّ سواء. ومرةً بعد أخرى، تقود هذه التغيُّرات البعض إلى الجدال بأن الرأسمالية قد أجرت تحوُّلًا جوهريًا يجعل الركائز الأساسية للماركسية يعفى عليها الزمن. في فترة الإمبريالية الكلاسيكية، اعتقد كارل كاوتسكي أن نظامًا جديدًا من الإمبريالية المتطرِّفة قد بدأ للتو، ليصل فيه التنافس بين الدول القومية إلى نهايته الأخيرة وتحل محله حكومةٌ عالمية (١٣). ودَفَعَ التدخُّل المتزايد من جانب الدولة، من الثلاثينيات وما بعد ذلك، بعض المُنظِّرين، مثل التروتسكيِّين السابقين جيمس بيرنهام وبرونو ريزي (١٤)، إلى الاعتقاد بأن نظامًا جديدًا من الإدارة البيروقراطية قد صَعَدَ وهيمَنَ على العالم، وفيه حلَّت بيروقراطياتٌ جديدة محل البرجوازية وتولَّت زمام السيطرة على المجتمع. وفي أعقاب النيوليبرالية، جادَلَ المُنظِّران الماركسيان أنطوني نيجري وميخائيل هارت، مُردِّدين أصداء الحجج الأيديولوجية المؤيِّدة للرأسمالية، بأن العولمة تقضي على الطبقة العاملة الصناعية وترسم نهايةً للتنافس بين

الدول القومية (١٥).

لذا، لابد أن نكون حذرين في استخلاص استنتاجاتٍ سابقة لأوانها من الوضع الذي لم تفت عليه سوى شهور معدودة. بيد أنه من خلال وضع الأزمة الحالية في سياقٍ الاتّجاهات طويلة الأمد التي تفكّك النيوليبرالية، يصبح من الواضح أننا نخطو صوب مرحلةٍ جديدة.

الحقبة النيوليبرالية

قبل أن نلقي نظرةً على العمليات التي تقوّض النيوليبرالية، لابد أن نحدّد أولًا ما هي النيوليبرالية. إنني أسير على خطى المؤرّخ الماركسي نيل دافيدسون في الجدال بأن أفضل طريقة لفهم النيوليبرالية هي باعتبارها حقبةً في تاريخ الرأسمالية (١٦). لا يكفي ببساطة أن نختزلها في مجموعةٍ من السياسات أو وجهة نظر أيديولوجية إلى العالم، بل أنها في المقابل تمزج بين مجموعةٍ من العناصر المختلفة:

١- النمو الهائل في تدويل التمويل والتجارة والإنتاج.

٢- صعود الشركات مُتعدّدة الجنسيات.

٣- الدور المتزايد للقطاع الخدمي والياقات البيضاء في البلدان الرأسمالية المتقدّمة.

٤- تحوُّل حاسم تجاه الخصخصة وتفكيك قطاعات الصناعة المملوكة للدولة.

٥- الهجوم على الطبقة العاملة ومنظماتها.

٦- التحوُّل إلى الأيديولوجيا الفردية النيوليبرالية للسوق الحرة.

٧- اضمحلال، ومن ثم انهيار، معظم أنظمة رأسمالية الدولة الستالينية.

بعضٌ من هذه العناصر، مثل صعود الشركات مُتعدّدة الجنسيات أو تنامي دور القطاع الخدمي والياقات البيضاء (١٧)، بدأت في الحقيقة كعملياتٍ أطول قبل الحقبة النيوليبرالية. وبصورةٍ مشابهة بدأ التوجُّه نحو تدويل الاقتصاد أيضًا قبل السبعينيات، مثلما أوضح كريس هارمان حين كَتَب:

"بدأت أنماط النشاط الاقتصادي التي ميّزَت فترة رأسمالية الدولة في التغيُّر خلال فترة الرخاء الكبير في الخمسينيات والستينيات. كانت رؤوس الأموال التابعة للدول تتداول مع بعضها البعض -وبينما كانوا يقومون بذلك أُرسِيَ الأساس لتدويلٍ جديدٍ للإنتاج" (١٨).

لم تكن الأيديولوجيا النيوليبرالية، التي كانت الأكاديميا السائدة المُحبِّذة للكينزية الناعمة تدفعها إلى الهامش، جديدةً كليًّا. طوال فترة الرخاء الطويلة، كانت قطاعاتٌ من الطبقة الرأسمالية واليمين المحافظ لا تزال تتشبَّث بأساطير السوق الحرة، وشنَّت حملاتٍ من أجل التراجع عن سيطرة الدولة على الاقتصاد.

ما كان مميّزًا للفترة النيوليبرالية هو الطريقة التي تشابَكَ بها التدويل المتنامي للاقتصاد العالمي، مع التوجُّه نحو الخصخصة، مع تبني الأيديولوجيا النيوليبرالية، مع أزمة اقتصادات رأسمالية الدولة الستالينية. وكان كلّ ذلك مدعومًا بهجماتٍ شرسة على العمال ومنظماتهم أضعفت قدرتهم على مقاومة التطوُّرات المستقبلية. ودشّن الجمع بين هذه العوامل فترةً تاريخيةً جديدةً في تطوُّر الرأسمالية الحديثة.

علينا أيضًا أن نفرّق بين أيديولوجيا الفترة النيوليبرالية وواقعها. رغم الإجماع العام في الأكاديميا، وفي اليسار الواسع، لم تنسحب الدولة من الاقتصاد، إذ اضطلعت بدورٍ جوهري في تأسيس، ومن ثم تدعيم، المفاهيم والأطُر التنظيمية لأصحاب الأعمال من أجل استغلال العمال وإعادة تنظيم مسارات الإنتاج على المستوى المحلي والعالمي. وفي الحقيقة، تدخَّلَت الدولة في الحقبة النيوليبرالية أكثر مِمَّا فعلت خلال فترة توسُّع الأسواق العالمية من ١٨٧٠ إلى ١٩١٣ (١٩).

كما أشرنا في القسم السابق من هذه المقالة، لم تكن كلُّ التحوُّلات في ظلِّ الرأسمالية بنفس القدر من العمق والتأثير. وهكذا فإنه بينما مثَّلَت النيوليبرالية تحوُّلًا في توازن العلاقة بين الدولة ورأس المال، لم يكن ذلك تحوُّلًا رئيسيًا من شأنه أن يلغي الإطار الأساسي الذي أُرسِيَ خلال المرحلة الإمبريالية. استخلَصَ المنظّر البلشفي نيقولاي بوخارين العمليَّتَين الرئيسيَّتين للحقبة الإمبريالية التي لا تزال تشكّل النظام إلى يومنا هذا: تدويل رأس المال وإنماؤه على المستوى القومي (٢٠).

افترض بوخارين أن هاتين العمليَّتين ليستا مستقلَّتين ومتمايزتين تمامًا عن بعضهما، بل تربطهما علاقةٌ ديناميكية متداخلة. لم يؤدِّ التوسُّع الهائل للاقتصاد العالمي إلى تقليص أهمية الدولة القومية، بل في المقابل أصبح قدرٌ متعاظم من رأس المال يتمركز في كتلٍ قومية معينة مع توسيع الروابط الدولية في الوقت نفسه بين تلك الكتل الرأسمالية إلى حدٍّ كبير.

وكما طَرَحَ كريس هارمان، أحد أهم المُعلِّقين على الفترة الحقبة النيوليبرالية، فإننا:



"لا نشهد نسخةً مُكرَّرة من نظام رأسمالية السوق الحرة الذي وصل إلى نهايته قبل أكثر من قرنٍ مضى، بل نحن بصدد نظام يحاول التعامل مع مشكلاته من خلال إعادة تشكيل وَحدات النظام على صعيدٍ دولي -تلك الوحدات التي أطلق عليها الماركسيون "الرأسماليات الاحتكارية" أو "رأسماليات الدولة الاحتكارية" أو "رأسماليات الدولة". تواصل الدولة الاضطلاع بدورها المركزي في محاولة تسهيل أو تنظيم ذلك، حتى إن جَعَلَ تدويل الإنتاج الأمر أصعب كثيرًا مِمَّا كان عليه في العقود التي تلت الحرب مباشرةً" (٢١).

تأكَّدَ ذلك في كلِّ مرة ضربت فيها الأزمات النظام النيوليبرالي. استمرَّت الدولة في التدخُّل من أجل تعزيز النظام النيوليبرالي، بل وبصورةٍ أكبر كثيرًا خلال عملية الإنقاذ الهائلة للنظام المصرفي من قِبَلِ الحكومة الأمريكية في أعقاب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨. بالنسبة للطبقة الرأسمالية، لم يكن الهدف من السياسات النيوليبرالية هو إلغاء الدولة القومية، بل استعادة الربحية، ومنع الأزمات اللامتناهية، ووضع حدٍّ للتجذير السياسي، وإيقاف الحرب الدولية المدمِّرة التي اندلعت في أوائل القرن العشرين.

بدا أن هذه الوصفة تحقِّق نجاحًا. نعم كانت هناك سلسلةٌ من أزمات الركود، وأزمات ديون في العالم النامي، وانهياراتٍ لفترات الازدهار، مثلما حدث في أزمة فقاعة الإنترنت وأزمة شرق آسيا عام ١٩٩٧، لكن الاقتصاد العالمي تمكَّن من تجنُّب ذلك الانهيار الاقتصادي طويل الأمد على غرار الكساد الكبير. ورغم الجهود الوفيرة التي بذلوها، لم تخل تلك العقود من مقاومة، من أبرزها على الأخص إضرابات العمال الفرنسيين في التسعينيات، وانهيار نظام الأبارتهايد في جنوب إفريقيا، وحركة العمال الكوريين الجنوبيين. بيد أنه، باستثناء الفترة الوجيزة لحركة مناهضة الرأسمالية في نهاية التسعينيات، لم تتطوَّر أيٌّ من هذه الصراعات إلى موجةٍ ممتدة من النضال على المستوى الأممي. استمرَّت التوتُّرات العسكرية بين الغرب والاتحاد السوفييتي حتى عام ١٩٩٠، وفي أعقاب ذلك كانت هناك سلسلةٌ من التدخُّلات الإمبريالية المتفرِّقة في البلقان ومناطق أخرى. لكن لم يحدث أن أدَّى أيٌّ من ذلك إلى تدمير ما في المعاقل الرئيسية للرأسمالية العالمية. صارتْ الرأسمالية أقل استقرارًا مِمَّا كانت عليه في فترة الرخاء الطويل، وصحيحٌ أن الأحزاب السياسية التقليدية بدأت في التنازع، لكن ذلك كان على أطراف النظام، في حين ظلَّ القلب الأساسي متماسكًا.

ثم بدأ كلُّ شيءٍ في التراجع -ببطءٍ لكن بثبات. كُشِفَ ضعف الهيمنة العسكرية الأمريكية في الغزو الأخرق لأفغانستان والعراق، بينما صعدت الصين كخصم اقتصادي وسياسي كبير. وبينما فضحت الأزمة الماليةُ العالمية هشاشة الاقتصاد العالمي، هدَّدَت أزمة منطقة اليورو بنسف مشروع التكامل الأوروبي برمته.

جذور الأزمة الراهنة

"لعقودٍ عديدة كنَّا نعمل على إثراء الصناعة الأجنبية على حساب الصناعة الأمريكية؛ ندعم جيوش بلدانٍ

أخرى بينما نسمح باستنزاف جيشنا؛ دافعنا عن حدود دولٍ أخرى بينما رفضنا الدفاع عن حدودنا؛ وأنفقنا تريليونات الدولارات بالخارج بينما تدهورت البنية التحتية الأمريكية وانهارت. لقد جعلنا بلدانًا أخرى غنية، بينما ثروة بلدنا وقوته وثقته تلاشت في الأفق. أُغلِقَت المصانع واحدًا تلو الآخر، دون حتى التفكير في ملايين وملايين العمال الأمريكيين الذين تُرِكوا دون عمل" - دونالد ترامب (٢٢).

في القسم الأول من هذه المقالة، حدَّدتُ عددًا من العوامل التي شكَّلَت التحوُّلات الماضية في النظام الرأسمالي؛ حيث الركود الاقتصادي والأزمة، والتنافس بين الإمبرياليات والحرب، والاستقطاب السياسي والتمزُّق، وغضب الطبقة العاملة والمقاومة، والطبيعة غير المتكافئة والفوضوية لفترات التحوُّل. والآن، سألقي نظرةً على عودة هذه العوامل من جديد في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

في ٢٠٠٨ و٢٠١٦، ظهر شبح أزمة العولمة، وطُرِحَت مسألة التحوُّل نحو تدخُّل الدولة. صارت هناك الكثير من المبالغة في أحاديث "العودة إلى كينز" في أعقاب الأزمة المالية العالمية مباشرةً (٢٣). قوبِلَت الأزمة الأولى بـ"تعبئةٍ لتحرُّكات الدولة بصورةٍ لم يسبق لها مثيلٌ في تاريخ الرأسمالية" (٢٤)، وانطوى ذلك على ضخِّ تريليونات الدولارات في عمليات إنقاذ بعض البنوك الكبرى. غير أنه بمجرد تجنُّب الانهيار التام، استقرَّت الحكومات الرأسمالية على توليفةٍ من التسهيل الكمي لاحتواء الأزمة، وإجراءاتٍ تقشُّفية لإرغام عمال العالم على تحمُّل مشكلات النظام. وكما أوضح الاقتصادي الأسترالي ريك كون، فإن "الأساس في العودة إلى السياسات النيوليبرالية هو حقيقة أن الرأسمالية تعتمد على الأرباح المُستخلَصة من العمال، وأن اعتصار المزيد من الأرباح من العمال لهو أمرٌ حاسمٌ في استعادة معدَّلات الربح التي يعتمد عليها النمو الرأسمالي" (٢٥).

غير أنه بحلول ٢٠١٦ بدأت هذه الإستراتيجية تصل إلى أقصى حدودها. استمرَّت شرعية الأجندة النيوليبرالية في التدهور حتى بعدما تجاوزت الأزمة المالية ذروتها. وكانت هناك تعبيراتٌ متنوِّعة عن ذلك؛ كلٌّ بديناميات سياسية خاصة به. على جانب اليسار، شهدنا الاحتجاجات الجماهيرية والإضرابات العامة ضد التقشُّف في أوروبا، وحركة الاحتجاجات الواسعة في إسبانيا، واحتلال الميادين في اليونان، واحتلال وول ستريت في الولايات المتحدة، والأبرز من ذلك كله كانت الانتفاضات البطولية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وبينما لاقت هذه الحركات مصير الهزيمة أو الاستنفاد أو الاحتواء، أصبح من الواضح أن اليمين المتطرِّف كان مقبلًا على جني أكبر المكاسب من الانهيار السياسي الناتج عن الأزمة المالية العالمية. وعبَّرَ هذا عن نفسه في تعزيز الأحزاب اليمينية المتطرِّفة وترسيخ اليمين التقليدي على السواء.

إن صعود الأحزاب اليمينية المتطرِّفة جَعَلَ من الصعب للغاية أن تستمر الأحزاب الوسطية في العمل سياسيًا كالمعتاد. فمن جانب، لم تكن هذه الأحزاب غريبةً عن الفترة النيوليبرالية، وعبر معظم أرجاء العالم الرأسمالي المتقدِّم، حافظت هذه الأحزاب على بقائها، وفي بعض الحالات انتعشت على الهوامش اليمينية للأحزاب اليمينية التقليدية، بل وشقَّت طريقها إلى السلطة في عددٍ من الدول.

غير أن الانهيار الذي تسبَّبَت فيه الأزمة المالية العالمية وطَّدَ صعود هذه الأحزاب بشكلٍ كبير. تكمن جذور الميلاد الجديد لليمين الأمريكي في ردِّ الفعل على إنقاذ البنوك في ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. خلال الجدالات حول عمليات الإنقاذ "خسرت إدارة بوش الكثير من دعم الحزب الجمهوري في الكونغرس"، لذا كان بوش مضطرًا للاستناد إلى الديمقراطيين في مجلسيّ النوَّاب والشيوخ لتمرير حِزَم الإنقاذ حين تمرَّد الجناح اليميني المتطرِّف لحزبه ضده. لقد "قطعت هذه الأزمة الرابطة الهشَّة بين النخبة الإدارية من كبار رجال الأعمال في الحزب الجمهوري وقاعدتها اليمينية"، مِمَّا أرسى الأساس أولًا لحركة حزب الشاي في ظلِّ إدارة أوباما، ثم بشكلٍ كبير لصعود ترامب (٢٦).

كان صعود اليمين المتطرِّف يعكس إلى حدٍّ ما الشعور واسع النطاق بأن "التعافي" بعد عام ٢٠١٠ قد شهد ترسيخًا للامساواة بصورةٍ حادة على الرغم من انتعاش سوق الأسهم. وجاهد اليمين المتطرِّف من أجل ربط هذه اللامساواة بنخبة السوق الحرة الكوزموبوليتانية الليبرالية. وضد هذه النخبة، صاغ اليمين المتطرِّف بديلًا اقتصاديًا حمائيًا من شأنه أن يعيد الصناعة مجددًا إلى الولايات المتحدة وبريطانيا. ولقد تأكَّد ضعف الوسط الليبرالي بصورةٍ جلية في ردِّ فعله على هذا التحدي في

فوز ترامب على كلينتون، وكذلك في نتيجة التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وأظهَرَ التحوُّل في الحزب الجمهوري مدى التغيُّر الذي طرأ على مركز الجدال السياسي. في العام ٢٠٠٩، قال ٥٧٪ من الناخبين الجمهوريين وذوي الميول الجمهورية إن اتفاقات التجارة الحرة جيِّدةٌ للولايات المتحدة، لكن بحلول العام ٢٠١٦ انهارت هذه النسبة إلى ٢٤٪ فقط (٢٧).

فاز ترامب بالبيت الأبيض، وانتصر البريكست على آمال الطبقة الرأسمالية الغربية كلها تقريبًا. بدا كما لو أن عاصفةً جامحة قد هبَّت، وأن العولمة على وشك أن تلفظ أنفاسها الأخيرة.. ثم بدا كأن كلَّ شيءٍ قد تلاشى. أُقصِيَ ستيف بانون من البيت الأبيض، بينما اعتدل ترامب في أكثر سياساته الحمائية تطرُّفًا. تمدَّعَت حربه التجاريةٍ مع الصين بدعم من الحزبين، لكنها كانت أقل حدةً مِمَّا كان مُتصوَّرًا في بادئ الأمر. زادت الرسوم الجمركية على التجارة الصينية من ٣٪ إلى ٣٠-٥٠٪ في غضون ١٢ شهرًا، مِمَّا خفض الواردات الصينية إلى الولايات المتحدة بعشرات المليارات من الدولارات. غير أنه بحلول ٢٠١٩ بدأ ترامب في تهدئة الحرب التجارية، ودَفَعَ هذا كبار الديمقراطيين، بمن فيهم بيرني ساندرز، لمهاجمته لاتِّخاذه إجراءاتٍ معتدلة ضد الصناعة الصينية. أما في بريطانيا، بدا أن البريكست يمكن العدول عنه، أو على الأقل كان وهمًا آخر للسوق الحرة أن تكون العودة إلى السيادة الوطنية أكثر بريقًا من السياسات الاقتصادية الجادة. وفي الوقت الذي عانت فيه الاتفاقات التجارية، وسعت الحكومات إلى تنفيذ مشاريع مبنية على استخدام الوقود الأحفوري من أجل "أمن الطاقة"، عاد تدخُّل الدولة في العالم الغربي إلى الفساد المألوف للشراكات بين القطاعين العام والخاص. بدا أن شبح الحمائية قد تم احتواؤه بهذا القدر أو ذلك، والتحوُّلات التي أدَّى إليها لم تكن كبيرةً لتتسبَّب في تصدُّعاتٍ خطيرة في الطبقات الحاكمة.

كان الهجوم الذي تعرَّضَت له هذه اللحظة المعادية للعولمة يعكس الاتجاهات القوية داخل النظام المضادة للحمائية. فلقد ضخَّت الطبقة الرأسمالية تريليونات الدولارات في الاستثمار الدولي، وأمضت عقودًا في تأسيس شبكات إنتاج عالمية والاسترباح منها.

في العام ٢٠١٩، بينمًا أقرت منظمة التجارة العالمية بأن نمو سلاسل القيمة العالمية قد تباطأت مقارنةً بالسنوات السابقة، فقد وجدت أن "أكثر من ثلثيّ التجارة العالمية يجري عبر سلاسل القيمة العالمية، التي يعبر فيها الإنتاج حدود دولةٍ واحدة، أو أكثر من دولة، قبل التجميع النهائي" (٢٨). تُجري أغلبية شركات قائمة فورتشين ٥٠٠ (قائمة لأعلى الشركات المساهمة الأمريكية من حيث الإيرادات السنوية) عملياتٍ كبرى على المستوى الدولي؛ ١٢٠ من هذه العمليات تتم في ٢٥ دولة أو أكثر (٢٩). وحتى بعد انخفاض بنسبة ١٣٪ في العام ٢٠١٩، كان لا يزال هناك ١٫٣ تريليون دولار في الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يربط العالم النامي والمتقدِّم معًا.

لم تجبر الصين الولايات المتحدة على نقل كمياتٍ هائلة من تصنيعها خارج حدودها، بل كانت هذه هي الخطة المقصودة للطبقة الحاكمة الأمريكية في الأصل. ولم تكن الطبقة الحاكمة الأمريكية لتلقي بكلِّ ذلك في الجحيم. لقد شَعَرَ قادة العالم بأن إحياء الحمائية لن ينقذ النظام الاقتصادي -الضعيف في الأصل- بل سيجعل حاله أسوأ، وهكذا دقوا ناقوس الخطر ضد ترامب وزمرته.

حذَّرَ اجتماعٌ لوزراء مالية الدول العشرين في العام ٢٠١٧ من مخاطر الانزلاق في القومية الاقتصادية. وبرزت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون باعتبارهما أكبر المدافعين عن الوضع النيوليبرالي القائم. وفي العام ٢٠١٨، حذَّرَ مدير منظمة التجارة العالمية، روبرتو أزيفيدو، من أن "المزيد من التصعيد سوف يعني تهديدًا حقيقيًا. إذا استمررنا على امتداد المسار الحالي، سوف تزيد المخاطر الاقتصادية، بتأثيراتٍ مُحتَمَلة على النمو والوظائف والأسعار الاستهلاكية حول العالم" (٣٠).

كان تحذير أزيفيدو يعكس حقيقة أنه رغم الجهود التي بُذِلَت لاحتواء الحمائية، ظلَّت العمليات الاقتصادية والسياسية تقوِّض استقرار المشروع النيوليبرالي. وكما جادَلَ الاشتراكي الثوري الأسترالي توم برامبل، فإنه بينما كان الاقتصاد في العام ٢٠١٨ في حالةٍ صحية أفضل من وقت ذروة الأزمة..

"إلا أن الرأسماليين الأكثر انتباهًا وفطنة وأولئك الذين يراقبون شؤون النظام ككل -مصرفيي البنوك المركزية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي- كانوا يدركون جيِّدًا أن الأساليب المستخدمة لاستعادة استقرار الاقتصاد

خلال الأزمة المالية العالمية وما بعدها -ضخ الأموال الحكومية وعمليات الإنقاذ، وما تلاها من برنامج عملاق لطباعة النقود- لا يمكن أن تُستدام إلى أجلٍ غير مسمى. لكنهم كانوا يدركون أيضًا أن فطام الاقتصادات الغربية من مثل هذه الإجراءات التحفيزية ينطوي على مخاطر جمّة" (٣١).

لم يعد الأمر في إطار الشعور الشعبي متنامي السخط ضد إخفاقات النموذج النيوليبرالي، بل امتدّ أيضًا إلى شعور متنام هو الآخر لدى الأيديولوجيين البرجوازيين بأن النيوليبرالية بلغت منتهاها.

كان ذلك مدعومًا بعلاماتٍ قويةٍ على التراجع في الأسواق طوال فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية، كما أوضح مارتن أبشيرش، إذ كتب:

"منذ العام ٢٠٠٨، بدا أن عملية التوسُّع قد انقلبت في الاتجاه المعاكس. كان هناك صعودٌ في التجارة العالمية في العام ٢٠١٠ حين بدأ العالم في التعافي، لكن مذاك الحين تباطأ نمو التجارة بشكل كبير ليستقر عند حوالي ٢,٥٪ في السنة. تباطأت أيضًا أرقام الإنتاج العالمي، التي تُقاس بالناتج المحلي الإجمالي، منذ وقوع الأزمة، وصارت تستقر الآن أيضًا مع معدّلات نمو تقل عن ٣٪ في العام ٢٠١٥، وأقل من ٢٪ في الاقتصادات النامية. والأهم من ذلك أن البيانات تشير إلى استقرار ثم هبوطٍ متقطِّع في كلٍّ من التجارة العالمية والأصول المالية الخارجية (للاقتصادات الكبرى) كنسبةٍ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي منذ العام ٢٠٠٨. ويبدو أن هذا الانكماش نتج ليس فقط عن الانهيار المالي عام ٢٠٠٨، الذي جَعَلَ المستثمرين أكثر عزوفًا عن المخاطرة، بل أيضًا عن تباطؤ النمو الاقتصادي في شرق آسيا، وبالأخص الصين، التي كانت بمثابة محرِّكٍ للصادرات والواردات في الاقتصاد العالمي الأوسع" (٣٢).

يدعم تقرير الاستثمار العالمي الصادر من الأمم المتحدة لعام ٢٠١٩ هذا الاستنتاج. فقد توصّل إلى أن التدفُّقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر قد انخفضت في ذلك العام بنسبة ١٣٪ إلى ١,٣ تريليون دولار. يُعَدُّ هذا أقل مستوى منذ الأزمة المالية العالمية. وقد أثَّرَ ذلك على العالم الرأسمالي المتقدِّم على وجه الخصوص:

"بلغت تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدِّمة أدنى نقطة لها منذ العام ٢٠٠٤، إذ انخفضت بنسبة ٢٧٪. وانخفضت التدفُّقات الوافدة إلى أوروبا إلى النصف؛ إلى حوالي ٢٠٠ مليار دولار، بسبب التدفُّقات السلبية في عددٍ قليلٍ من الدول المضيفة الكبيرة نتيجةً لعودة الأموال إلى بلدانها الأصلية والتدهور الكبير في المملكة المتحدة. انخفضت التدفُّقات إلى الولايات المتحدة أيضًا بنسبة ٩٪ إلى ٢٥٢ مليار دولار" (٣٣).

منذ العام ٢٠١٨، بدأ ترامب حملةً حمائيةً أكثر جدية. وذَكَرَ تقرير الاستثمار العالمي أن الدافع الرئيسي وراء الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر كان "عودة الأرباح الأجنبية المتراكمة على نطاق واسع إلى الشركات متعدِّدة الجنسيات في الولايات المتحدة في الربعين الأوَّلين من ٢٠١٨، بعد الإصلاحات الضريبية المطروحة التي أُدخِلَت في نهاية عام ٢٠١٧". وبينما صارت هذه الحملة أكثر اعتدالًا في ٢٠١٩، بدا أن ذلك كان بالأساس من أجل اعتباراتٍ سياسية. لم يرد ترامب أن يُلقى اللوم على هذه السياسات في حدوث ركودٍ في الفترة التي تسبق انتخابات ٢٠٢٠ الرئاسية.

لكن أيّ فهم لأزمة النيوليبرالية لن يكون ملائمًا على الإطلاق دون النظر إلى التغيُّرات الجيوسياسية الكبرى التي طرأت في أعقاب العام ٢٠٠٨. وأنا أتحدَّث هنا عن التغيُّرات الأكثر دراماتيكية في تاريخ العالم: صعود الصين لتصبح قوةً اقتصادية عظمى.

تضمّن صعود الصين في طيّاته الكثير من تناقضات الحقبة النيوليبرالية (٣٤). وما مهَّدَ الطريق أمام نهوضها من بلدٍ يغلب عليه الاقتصاد الريفي إلى قوةٍ صناعية كان عولمة الاقتصاد العالمي، وبالأخص البحث الرأسمالي عن العمالة الرخيصة. تصاعَدَ النمو الصيني بشكلٍ كبيرٍ تحت رعاية الهياكل الاقتصادية والسياسية التي رسَّختها الولايات المتحدة لتأمين هيمنتها العالمية بعد الحرب العالمية الثانية. ونظرت الطبقة الحاكمة الأمريكية إلى صعود الصين باعتباره ظاهرةً إيجابية يمكن لمؤسَّساتها أن تحتويها.

لكن الأزمة المالية العالمية كشفت خطأ ذلك. كان من المستحيل تجاهل الدور الأساسي الذي اضطلع به الإنفاق التحفيزي من جانب الصين في دعم النظام العالمي. وجرى الأمر على خلاف ما حدث في الولايات المتحدة، التي كانت بطيئةً في الوقوف على قدميها مُجدَّدًا، وكذلك الاتحاد الأوروبي، الذي لم يصل إلى التعافي الكامل. وإدراكًا منه لهذا التحوُّل في ميزان

القوى، زاد أوباما الرسوم الجمركية على الصلب الصيني، آملًا أن يعيد الصين اقتصاديًا إلى مكانها الأصلي. في الوقت نفسه، وَعَدَ بـ"محور آسيا"، الذي سعى من خلاله إلى إعادة توجيه القدرات العسكرية الأمريكية إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والذي صُمِّمَ أيضًا لوقف الصعود العسكري الصيني. أما التحديات المتواصلة أمام الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فهي تعني أن كلَّ هذا لم يحدث فعليًا، لكن الأهداف كانت واضحة.

كان التبرير الأساسي لتحوُّل ترامب إلى الحمائية هو الحاجة إلى دفع الصين إلى الوراء بقوةٍ أكبر. وفي وجه التخبُّطات المرتبكة لإدارة أوباما وحالة الشلل التي بدت عليها، كانت لدى ترامب رؤيةٌ جريئة -حتى وإن كانت رؤيةً ووجهَت في البداية بتشكُّكٍ من جانب قطاعاتٍ كبيرة من الطبقة الحاكمة. لقد جادَلَ بأن اعتماد الولايات المتحدة على النمو الاقتصادي الصيني وسلاسل الإنتاج العالمية قد قوَّضَ المصالح الجيوسياسية طويلة الأمد للولايات المتحدة. وقد دَفَعَ التدخُّل السياسي الفج لترامب قضية الصين إلى قلب السياسة الأمريكية.

لكن بينما مثَّلَت الصين التهديد الأكبر على الهيمنة الأمريكية، لم تكن هي المشكلة الوحيدة التي برزت من الأزمة المالية العالمية. استخدمت روسيا، التي لطالما اعتُبِرَت قوةً شائخة، أزمة الولايات المتحدة لتذكير العالم بقوتها العسكرية الكبرى. مع تفجُّر أزمة الرهن العقاري، ضَغَطَ مسئولو الحكومة الروسية على الصينيين للتخلُّص من جميع أسهم الإسكان الأمريكية من أجل تعميق الأزمة. لكن الصين كانت تدرك أن مثل هذه الخطوة من شأنها أن تدمِّر النظام المالي الدولي برمته، فرفضت هذا الطرح. لكن روسيا باعت محفظتها الخاصة البالغة ١٠٠ مليار دولار من سندات شركتيّ فاني ماي وفريدي ماك، أملًا في تحطيم القطاع المالي الأمريكي. وعلّق وزير الخزانة الأمريكي على هذا الوضع آنذاك قائلًا إنه "جعلني أشعر بمدى ضعفي" (٣٥). والأمر المهم أيضًا كان تدخُّل روسيا في جورجيا في أغسطس ٢٠٠٨. فبينما ندَّدَت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بالجيش الروسي لسحقه القوات المسلحة الضئيلة لجورجيا، لم يكن بوسعهم شيءٌ لمنع ما حدث في المقام الأول. وقد كَشَفَ التدخُّل العسكري الروسي في أوكرانيا ٢٠١٤ وسوريا ٢٠١٥ مشكلاتٍ مشابهة لدى خصوم روسيا. فُرِضَت العقوبات، وتعرَّضَ بوتين لانتقاداتٍ واسعة، لكن روسيا شقَّت طريقها كما هو.

وخلف مظاهر الجهود الدولية الموحَّدة لمعالجة الأزمة الاقتصادية العالمية، تنامت التوتُّرات حتى بين حلفاء الولايات المتحدة. سرعان ما تهكَّمَ دونالد رامسفيلد من "أوروبا العجوز" لانتقادها الغزو الأمريكي للعراق، لكن الأزمة المالية العالمية أماطت اللثام عن توتُّراتٍ أعمق بين الولايات المتحدة وأوروبا. صُوِّرَت الرأسمالية المالية "المتوحِّشة" باعتبارها "جزءًا من بديلٍ أنجلو-أمريكي سام عن الحداثة" (٣٦). كَتَبَ آدم توز:

"وَقَفَ بيير شتاينبروك، وزير المالية الألماني ذو الخطاب الحاد من الحزب الاشتراكي الديمقراطي، أمام البوندستاغ ليعلن أن النظام المالي العالمي واجَهَ أزمةً نشأت في الولايات المتحدة ونجت منها ألمانيا حتى وقتها. وقال في وقتٍ لاحق للبرلمانيين الألمان إن "أيديولوجية عدم التدخُّل الأمريكية"، مثلما مورِسَت خلال أزمة الرهن العقاري، كانت "مُبسَّطةً بقدرِ ما كانت خطيرة". وتوقَّع بثقةٍ تامة أن الولايات المتحدة سرعان ما ستفقد دورها كقوةٍ ماليةٍ عظمى" (٣٧).

بيد أن خطاب أوروبا المتعجرف تلقَّى ضربةً كبيرة خلال أزمة منطقة اليورو. وكما يشرح توز،


ترامب وشي بينغ

لعب التمويل الأوروبي عبر الأطلسي دورًا كبيرًا في أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة وفي نشر هذه الأزمة عبر العالم، على السواء. وكشفت المعارك اللاحقة حول مستويات ديون الدولة أن أوروبا لا تزال مُمَزَّقة بالانقسامات الطبقية والوطنية.

عكست الانقسامات بين أوروبا والولايات المتحدة، جزئيًا، الطبيعة غير المتكافئة للتطوُّر الاقتصادي في عصر النيوليبرالية. تمثِّل أوروبا "المنطقة الأكثر تكاملًا داخليًا وترابطًا عالميًا على الإطلاق" (٣٨). وحتى في ذروة أزمة منطقة اليورو، كان تراجعها عن الأسواق العالمية أكثر اعتدالًا من الولايات المتحدة أو الصين. فالسوق الداخلية لأوروبا أصغر من سوق الولايات المتحدة أو الصين، والقوة المالية لخزاناتها أضعف، واقتصادها أكثر اعتمادًا بكثير على السوق العالمية. هذه هي القاعدة المادية التي تقوم عليها رؤية النخبة الأوروبية باعتبارهم آخر المدافعين الحقيقيين عن النظام النيوليبرالي العالمي. وحتى نهج اليمين المتطرِّف في أوروبا يتشكَّل وفقًا لهذه الحقيقة. فبينما يستنكرون العولمة، تصبح مواقفهم أكثر برجماتية كلَّما اقتربوا من السلطة. خلال الانتخابات الرئاسية الفرنسية ٢٠١٧، تخلَّت لوبان عن معارضتها للاتحاد الأوروبي، وعلى نحوٍ مشابه عدَّلَ اليمين الشعبوي في إيطاليا موقفه حين شكَّلَ حكومةً ائتلافية في ٢٠١٨ -رغم أن ذلك لم يخلُ من صراعٍ داخليٍّ كبير.

وقد أدَّى ذلك إلى الموقف الذي يبدو غريبًا، والذي بَذَلَ فيه ترامب وبوريس جونسون -رغم أنهما في أحزابٍ تاريخية للبرجوازية- جهدًا كبيرًا لتقويض النيوليبرالية، أكثر حتى من الرموز الأوروبية الذين بنوا أحزابًا خارج نطاق السياسة التقليدية السائدة. وحتى أوروبا الشرقية -التي يشجب قادتها دور البنوك الأجنبية على نحوٍ لاذع- تعتمد بشكلٍ كبير على المعونات والاستثمار الدولي.

وبشكلٍ عام، كان الوضع بحلول نهاية ٢٠١٩ متزعزعًا بشكلٍ كبير. تعثَّرَت النيوليبرالية، وكانت سلسلةٌ من نقاط التوتُّر المتداخلة تضغط على النظام. بدا الركود الصناعي وشيكًا، بينما عادت الاحتجاجات الجماهيرية إلى شوارع تشيلي وفرنسا ولبنان والعراق وهونج كونج، وغيرها من البلدان.

ثم جاءت الصدمة من حيث لا يتوقَّع أحد. في ١٧ نوفمبر ٢٠١٩، دخل رجلٌ يبلغ من العمر ٥٥ عامًا إلى المستشفى في مقاطعة هوبي الصينية لإجراء كشوفاتٍ طبية. والباقي معروف.

مراجع:

- Bramble, Tom, ٢٠١٨, "The crisis in neoliberalism and its ramifications", Marxist Left Review, ١٨, https://marxistleftreview.org/articles/the-crisis-in-neoliberalism-and-its-ramifications/
- Braverman, Harry, ١٩٧٤, Labor and Monopoly Capital (Monthly Review Press).
- Bukharin, Nikolai, ٢٠١٠ [١٩٢٩], Imperialism and World Economy (Aakar Books).
- Burnham, James, ١٩٧٢ [١٩٤١], The Managerial Revolution: What is Happening in the World? (Praeger).
- CapRelo, ٢٠١٩, "An Analysis of Fortune ٥٠٠ Companies and International Expansion", CapRelo Blog, https://info.caprelo.com/blog/fortune-٥٠٠-companies-international-expansion
- Chuang, ٢٠١٩, "Red Dust: the transition to capitalism in China", Chuang (Issue ٢), http://chuangcn.org/journal/two/red-dust/
- Davidson, Neil, ٢٠١٣, "The neoliberal era in Britain: Historical developments and current perspectives", International Socialism, ١٣٩, http://isj.org.uk/the-neoliberal-era-in-britain-historical-developments-and-current-perspec-

/tives

- The State" ,١٩٩١ ,Harman, Chris and Capitalism Today", International Socialism ,٥١ https://www. /١٩٩١/marxists.org/archive/harman xx/statcap.htm

- Globalisa-" ,١٩٩٦ ,Harman, Chris tion – Critique of a New Orthodoxy", International Socialism ,٧٣ https:// www.marxists.org/archive/har- xx/global.htm/١٩٩٦/man

- Theorising" ,٢٠٠٨ ,Harman, Chris Neoliberalism", International Socialism ,١١٧ https://www.marxists. xx/neolib./٢٠٠٨/org/archive/harman htm

- Hirst, Paul Q., Simon Bromley and Grahame Thompson ,٢٠٠٩ Globalization in Question: Third Edition (Polity.(

- Zweites Buch, ,١٩٢٨ ,Hitler, Adolf unpublished, https://web.archive. http://www.jr-/٢٠١٠٠٦١٣٠٩١٢٤٧/org/web PDF_Books//٨٠:booksonline.com pdf.ZweitesBuch_wch٧

- Ultra-Impe- ,١٩١٤ ,Kautsky, Karl rialism, https://www.marxists.org/ ultra-imp./٠٩/١٩١٤/archive/kautsky htm

- Keynesian mo-" ,٢٠١١ Kuhn, Rick ment passes", Counterpunch (February ,(١١ https://www.coun- the-keynes-/١١/٠٢/٢٠١١/terpunch.org /ian-moment-passes

- China's Rise: ,٢٠١٢ ,Loong Yu, Au Strength and Fragility (Merlin .(Press

- Man- ,(١٨٤٨) ٢٠٠٤ ,Marx and Engels ifesto of the Communist Party (Marxist Internet Archive), https:// www.marxists.org/archive/marx/ communist-manifesto//١٨٤٨/works index.htm

- The Inau- ,٢٠١٧ ,Trump, Donald gural Address, https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/ /the-inaugural-address

- America's Po-" ,٢٠١٧ ,Tooze, Adam litical Economy: Trump & the new protectionist alignment", Adam Tooze's blog, https://adamtooze. americas-politi-/١٧/٠٣/٢٠١٧/com cal-economy-trump-new-protec- /tionist-alignment

- Crashed: How A ,٢٠١٩ ,Tooze, Adam Decade of Financial Crises Change the World (Penguin.(

- ٢٠٢٠a, "The Normal ,Tooze, Adam Economy is Never Coming Back", Foreign Policy (April ,(٩ https:// unem-/٠٩/٠٤/٢٠٢٠/foreignpolicy.com ployment-coronavirus-pandemic-normal-economy-is-never-com- /ing-back

- ٢٠٢٠b, "A crisis like ,Tooze, Adam no other", Politics Theory Other, podcast, https://soundcloud.com/ a-crisis-like-no--٨٣/poltheoryother other-w-adam-tooze

- UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development), ٢٠١٩. World Investment Report ,٢٠١٩ https://unctad.org/en/pages/ PublicationWebflyer.aspx?publi- ٢٤٦٠=cationid

- Negri, Antonio and Michael Hardt ,٢٠٠٠ ,Empire (Harvard Univer- .(sity Press

- Is glo-" ,٢٠١٨ ,Upchurch, Martin balisation finished?" Internation-

al Socialism, ١٥٧, https://isj.org.uk/is-globalisation-finished/
World Trade Organization - ٢٠١٩, Global Value Chain Development Report ٢٠١٩, https://www.oecd.org/dev/Global-Value-Chain-Development-Report-٢٠١٩--Technological-Innovation-Supply-Chain-Trade-and-Workers-in-a-Globalized-World.pdf

---

هوامش:

* المقال مترجم من مجلة اليسار الماركسي الأسترالية.

** كاتب اشتراكي وعضو منظمة البديل الاشتراكي الأسترالية.

(١) أودُّ أن أشكر توم برامبل على تعليقاته المطوَّلة على المسودة الأولى من هذه المقالة. تظلُّ جميع الأخطاء مسئوليتي.

(٢) Tooze a٢٠٢٠.

(٣) Bukharin ٢٠١٠, p١٦٨.

(٤) Marx and Engels ٢٠٠٤.

(٥) Tooze ٢٠١٤, chapter ١٩.

(٦) القسم التالي عن عشرينيات القرن العشرين مُقتَبَس بغزارة من Tooze ٢٠١٤.

(٧) Macintyre ١٩٩٨, p١٠٠.

(٨) Hitler ١٩٢٨, pp٥٧-٨.

(٩) Upchurch ٢٠١٨.

(١٠) Hirst, Bromley and Thompson ٢٠٠٩, p٦٧.

(١١) Kidron ١٩٧٠, p١٧.

(١٢) يمكننا هنا رسم خط فاصل بين المراحل الأوسع في تطوُّر الرأسمالية؛ مثل مراحل المانيفاتورة والرأسمالية التجارية والصناعية التي ناقشها ماركس، ومرحلة الإمبريالية التي درسها لينين وبوخارين، في مقابل الفترات التاريخية داخل هذه المراحل؛ مثل الرخاء الكبير والنيوليبرالية، إلخ. وبشكلٍ عام، أرى أننا لازلنا في المرحلة الاحتكارية الإمبريالية من الرأسمالية، رغم أنها مرحلةٌ مرَّت بسلسلةٍ من الفترات المتعاقبة عبر تاريخها. ناقش بوخارين هذه المسألة بصورةٍ موجَزة في الفصل التاسع من كتابه المُشار إليه بعنوان "الإمبريالية كفئةٍ تاريخية"، وناقشها كريس هارمان كذلك في كتابه المذكور.

(١٣) Kautsky ١٩١٤.

(١٤) Burnham ١٩٤١ and Rizzi ١٩٣٩.

(١٥) Negri and Hardt ٢٠٠٠.

(١٦) Davidson ٢٠١٣.

(١٧) يناقش هارمان في كتابه عام ١٩٩١ صعود الشركات متعدِّدة الجنسيات خلال الخمسينيات والستينيات في كتابه المُشار إليه، بينما يناقش برافمان في كتابه ببعض الاستفاضة صعود عمال الخدمات والمكاتب والتجزئة في هيكل الطبقة العاملة الحديثة.

(١٨) Harman ١٩٩١.

(١٩) Harman ١٩٩٦.

(٢٠) Bukharin ٢٠١٠.

(٢١) Harman ٢٠٠٨.

(٢٢) Trump ٢٠١٧.

(٢٣) Kuhn ٢٠١١.

(٢٤) Tooze ٢٠١٨, p١٦٦.

(٢٥) Kuhn ٢٠١١.

(٢٦) اقتباسات من Tooze ٢٠١٩, p١٧٠.

(٢٧) Tooze ٢٠١٧.

(٢٨) World Trade Organization ٢٠١٩, p١.

(٢٩) CapRelo ٢٠١٩.

(٣٠) Mile ٢٠١٨.

(٣١) Bramble ٢٠١٨.

(٣٢) Upchurch ٢٠١٨.

(٣٣) UNCTAD ٢٠١٩.

(٣٤) Loong Yu ٢٠١٢ and Chuang ٢٠١٩.

(٣٥) Tooze ٢٠١٩, p١٣٧.

(٣٦) ibid., p٧٢.

(٣٧) ibid., p٧٢.

(٣٨) Ghemaway and Pisani ٢٠١٤.

من ١٩٠٥ إلى ١٩١٧

كيف تحولت الثورة الروسية من الهزيمة إلى الانتصار؟



سيد صديق

في أكتوبر من كلِّ عام، يحتفي الاشتراكيون في العالم أجمع بذكرى انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا، أكتوبر ١٩١٧. تُعَدُّ الثورة الروسية مصدر إلهام كبير ينهل منه الثوريون في كلِّ مكان. لكن هذا الاحتفاء العالمي غالبًا ما يختزلُ الثورة الروسية في مشهد الانتصار النهائي في مثل هذا الشهر من ١٠٣ عام، وبينما قد يملأ هذا المشهد البعض بالأمل والتفاؤل، فإنه يُولِّد في الأغلب انطباعًا بأن الثورة الروسية استثناءٌ لن يتكرَّر ولو جزءٌ يسيرٌ من منجزاته، بينما الأهم هو أن السنوات الطويلة التي سبقت انتصار الثورة الاشتراكية تقدِّم دروسًا وخبراتٍ غزيرة للثوريين حتى في أصعب لحظات الركود الجماهيري.

لقد توَّجَت الثورة الاشتراكية نضال الجماهير الروسية على مدار سنوات بما حقَّقَته من إنجازاتٍ لم ير العالم مثلها في تاريخه، حيث الإدارة التشاركية للاقتصاد وفقًا لاحتياجات المجتمع، والديمقراطية الاجتماعية من أسفل من خلال مجالس العمال والفلاحين المُنتَخَبة، وإنهاء الحرب العالمية الأولى التي راح ضحيتها عشرات الملايين من البشر، وإقرار حقوق المواطنة، وحقوق النساء، والقضاء على الاضطهاد الواقع على الأقليات القومية والدينية والجنسية، إلخ. لكنها لم تكن على الإطلاق سلسلةً متصاعدةً بشكلٍ ثابت من النضالات إلى أن بلغت ذروتها في انتصار أكتوبر. والحزب البلشفي، الذي قاد هذه الثورة إلى انتصارها، لم يكن هو نفسه في تصاعدٍ ونموٍ متواصلين حتى إحراز الانتصار. في الحقيقة، خاضت الثورة الروسية سنواتٍ من الأزمات والتراجع والقمع والتحديات الصعبة والموجات المتتالية من الصعود والهبوط وإعادة البناء مرةً تلو الأخرى.

لم تكن الثورة الروسية وليدة العام ١٩١٧، بل لقد سبقتها ثورة العام ١٩٠٥، التي مُنِيَت بهزيمةٍ ساحقة دَفَعَت الجماهير إلى الوراء. كانت الهزيمة بالطبع قاسية ككلِّ هزيمةٍ تُنزلها الثورات المضادة على الثورات، بكلِّ ما تحمله من شراسةٍ وانتقام وبطش. نحاول في هذه المقالة استخلاص بعض الدروس التي قد تكون مفيدةً للثوريين في مراحل هيمنة الرجعية والانسحاب شبه الكامل للنضال الجماهيري، وهو ما يمكننا البحث عنه، ليس في المشهد النهائي للانتصار، بل من خلال النظر في السنوات المريرة الفاصلة بين الركود الجماهيري والتحلُّل السياسي الكامل في أعقاب هزيمة ١٩٠٥ والانتصار المُبهِر في ١٩١٧، بكلِّ ما تحمله هذه الفترة من نضالٍ طويلٍ وشاق في أجواءٍ من الإحباط والموات.

نحاول أيضًا في المقالة إبراز الدور الذي يمكن للثوريين الاضطلاع به حتى في أوقات التراجع الحادة والهزائم المتتابعة تمهيدًا لمعارك المستقبل، من خلال النظر إلى خبرة السنوات السابقة على الثورة الروسية -تلك السنوات التي لا يُسلَّط عليها الضوء عادةً عند الحديث عن الثورة الروسية. فلم تكن هذه الثورة لتنتصر في المقام الأول لولا ما راكمته من خبراتٍ سواء في الصعود الجماهيري السابق أو في سلسلة الهزائم الطويلة والمريرة التي تعرَّضَت لها. أو كما قالت المناضلة الاشتراكية الألمانية روزا لكسمبورج، فإن "الثورة هي شكل الحرب الوحيد الذي لا يأتي فيه النصر إلا عبر سلسلةٍ من الهزائم" (١).

هزيمة ساحقة

قامت الثورة الروسية الأولى في العام ١٩٠٥ على خلفية أزمةٍ عميقة تفاقمت بفعل حرب روسيا ضد اليابان في ١٩٠٤. كان المجتمع الروسي يرزح تحت الحكم القيصري وسلطة الإقطاعيين والطبقة الرأسمالية الحديثة نسبيًا آنذاك والتي ارتبطت مصالحها بالإقطاعيين والقيصرية من ناحية، ورأس المال الأجنبي من ناحيةٍ أخرى. وكان المجتمع الروسي وقتئذٍ يتألَّف في أغلبيته الساحقة من الفلاحين، بينما شكَّلَ العمال أقليةً محدودة -لكن شديدة التكثيف في تجمُّعاتٍ صناعية فاق بعضها ما كان في بلدان أوروبا ذات الرأسمالية الأقدم والأكثر رسوخًا.

قامت الثورة الروسية الأولى في العام ١٩٠٥ احتجاجًا ضد الاستغلال والحرمان والاستبداد. وجاءت هذه الثورة في سياق نضالاتٍ عمالية وفلاحية كانت آخذة في التطوُّر منذ أعوام عديدة. في ٩ يناير ١٩٠٥، خَرَجَ آلاف العمال في سان بطرسبورج -العاصمة آنذاك- في مسيرةٍ مهيبة، بقيادة قسٍّ يُدعى جابون، إلى قصر الشتاء، حيث يمكث القيصر. تدفَّقوا إلى هناك حاملين أيقوناتٍ وصورٍ للقيصر، مُتوسِّلين إياه أن ينصفهم بأجورٍ عادلة، وحرياتٍ مدنية، وأن يمنح الفلاحين أرضًا، ويهب الشعب بأسره جمعيةً تأسيسيةً بالاقتراع العام المتساوي. حملوا عريضةً بمطالبهم يستهلونها بـ:

"نحن العمال، من سكان بطرسبورج، جئنا إليك. نحن عبيدٌ بؤساء مستذلُّون نرزح تحت نير الاستبداد والتعسُّف. وحين نفد صبرنا، توقَّفنا عن العمل ورَجَونا أسيادنا أن يعطونا فقط ما ليست الحياة بدون سوى عذاب بعذاب ... يا صاحب الجلالة، لا تتمنَّع عن مساعدة شعبك" (٢).

كانت هذه هي البداية المتواضعة للثورة الروسية التي سرعان ما قَفَزَت لتصبح إحدى أكثر الثورات إلهامًا في التاريخ. كان ذلك هو ما أُطلِقَ عليه "يوم الأحد الدامي"، إذ ما كان من القيصر إلا أن أمَرَ الجيش بإطلاق النار على الجمهور المُحتشِد ليسقط أكثر من ألف قتيل وألفيّ جريح. انطلقت الحركة على نطاقٍ واسع مدفوعةً بغضبٍ عارم من هذه المذبحة، وخلالَ أشهرٍ معدودة من الثورة انتقل العمال على الأخص إلى

مستوى آخر تمامًا من الوعي والتنظيم، وتطوّر النضال إلى إضرابٍ جماهيري في أكتوبر وانتفاضة شاملة في ديسمبر منَ العام نفسه في موسكو. كان أروع نماذج التنظيم الجماهيري هو سوفييت (مجلس) بطرسبورج، الذي تشكّل من مندوبين مُنتَخبين من المصانع والأحياء كأداةٍ ديمقراطية لتوحيد الطبقة العاملة في الثورة. لكن رغم ذلك، لم تكن قدرة الطبقة العاملة على التنظيم قد تطوّرَت إلى حدٍّ انتزاع النصر، ولم يكن حزبها الثوري أيضًا قد تطوّر بعد إلى الدرجة التي يقودها إلى السلطة. كان لا يزال على الطبقة العاملة وثورييها أن يتعلّموا الكثير من الدروس بالطريقة الصعبة تحت سيف القيصرية وسوطها.

بدأت هزيمة الثورة في العام ١٩٠٧، الذي كان عام الانتقام بالنسبة للقيصر، حين أصبحت الكلمة في الساحة السياسية للمشانق والمحاكم العرفية. وخلال فترة ديكتاتورية ستوليبين، رئيس وزراء القيصر من يوليو ١٩٠٦ إلى سبتمبر ١٩١١، صدر ٥ آلاف حكم بالإعدام، وأُعدِمَ بالفعل ٣٥٠٠ شخص، وقُدِّرَ ذلك على الأقل بثلاثة أضعاف من أُعدِموا خلال فترة الحركة الجماهيرية (باستثناء الذين قُتِلوا رميًا بالرصاص دون محاكمة بعد قمع انتفاضة ديسمبر) (٣).

وعلاوة على الإعدامات والتصفيات دون محاكمة، كانت هناك آلاف الحالات من الاعتقالات والنفي إلى سيبيريا، والمئات من الثوريين الذين هاجروا إلى أوروبا إفلاتًا من القمع في محاولةٍ من بعضهم لاستكمال المهمات الثورية من الخارج، فيما استمرّت الشرطة السرية القيصرية في ملاحقتهم حتى في العواصم الأوروبية.

انعَكَسَ القمع العنيف بالسلب على الحركة الجماهيرية، وتجلّت الهزيمة في وسط الطبقة العاملة في حالةٍ من الانحطاط الحاد في المعنويات، وتحلّلَت الحركة العمالية بشكلٍ كامل في غضون سنوات معدودة. لعلَّ تدهور أعدادِ المشاركين في الإضرابات العمالية لهو مؤشّرٌ ذو دلالةٍ على ذلك. في ذروة الثورة في العام ١٩٠٥، شارك في الإضرابات العمالية (التي دمجت المطالب الاقتصادية والسياسية معًا) ٢ مليون و٨٦٣ ألف عامل، وانخَفَضَ العدد إلى أقل من النصف في العام ١٩٠٦ الذي شارك فيه مليون و١٠٨ ألف عامل في الإضرابات، ليستمر عدد المشاركين في التدهور إلى ٧٤٠ ألف في العام ١٩٠٧، ثم ينهار في العام ١٩٠٩ إلى ٦٤ ألفًا، ثم فقط ٤٧ ألفًا في العام ١٩١٠ (٤). كان الحال هو نفسه في الريف، لكن التدهور في الحركة كان أسرع كثيرًا مِمَّا في المدن. في صيف ١٩٠٥، امتدت التحرُّكات الفلاحية عبر ٦٠ مقاطعة في ٢٧ محافظة، وفي الأشهر الثلاثة الأخيرة من نفس العام انتفض الفلاحون في ٣٠٠ مقاطعة في ٤٧ محافظة، لكن القمع العنيف أدّى إلى تراجع الفلاحين إلى درجة أن تحرُّكاتهم اختفت تمامًا في خلال أشهرٍ معدودة (٥).

كان لهذا التراجع الحاد تأثيرٌ كبير على التنظيمات الثورية بشكلٍ عام، فهي بطبيعة الحال تنظيماتٌ تنتعش في الأجواء الثورية وتتدهور مع أفولها. على مدار عامين من الثورة، في يناير ١٩٠٧، تمكّنَت فصائل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي من تحقيق نمو كبير في عضويتها، فوَصَلَت عضوية الحزب ككلٍ إلى ما يقرب من ١٥٠ ألف عضو (بما يشمل ٤٦ ألف عضو في الحزب البلشفي، و٣٨ ألفًا في حزب المناشفة، وغير ذلك) (٦).

انقلب هذا النمو إلى انحسارٍ مُفزِع في صفوف التنظيمات الثورية مع انكسار الحركة الجماهيرية. وَصَلَ الحزب البلشفي إلى وضع مزر، وفي مؤتمر الحزب في ديسمبر ١٩٠٨، على سبيل المثال، عبَّرَ جوزيف ستالين عن هذه الأزمة، إذ كتب: "يمرُّ حزبنا اليوم بأزمةٍ حادة وعسيرة ... من فقدان الحزب عضويته، إلى انكماش وضعف تنظيماته، إلى عزلة المنظمات عن بعضها، إلى غياب العمل الحزبي المُنسَّق والمُنظَّم ... تكفي الإشارة إلى أنه كان لدينا في ١٩٠٧ حوالي ٨ آلاف عضو في بطرسبورج وحدها، لكننا اليوم نستطيع بالكاد أن نحشد ٣٠٠ أو ٤٠٠ منهم" (٧).

الأرقام تعبِّر عن نفسها في تدهور عضوية منظمات أكثر الأحزاب جذريةً في روسيا آنذاك، بل وانهيار تلك المنظمات تمامًا في بعض الحالات. لنأخذ مثالًا آخر من منظمة البلاشفة في موسكو. كانت عضوية هذه المنظمة تتجاوز الـ٥ آلاف عضو في صيف ١٩٠٦، وبعد عامين، في صيف ١٩٠٨، انهار هذا العدد إلى ٢٥٠ عضو، ثم إلى ١٥٠ عضو فقط بعد ستة أشهر (٨). الأسوأ من ذلك أن التدهور الحاد في المنظمات الثورية فَتَحَ الباب أمام عملاء الشرطة السرية القيصرية (الأوخرانا) لتصبح هذه المنظمات مرتعًا لهم. بحلول العام ١٩١٠، اختفت منظمة موسكو من الوجود تمامًا، وذلك بعدما صار كوكوشكين، العميل السري للأوخرانا، أمينًا عامًا



الثورة الروسية ١٩١٧

لهذه المنظمة. وبمساعدة عملاء الشرطة داخل الحزب البلشفي، في ١٩١٠-١٩١١، اعتُقِلَ كافة أعضاء اللجنة المركزية للحزب المتواجدين داخل روسيا (٩). وحتى حينما بدأت الصحيفة البلشفية "البرافدا" في الصدور، في أبريل ١٩١٢، كان اثنان من عملاء الشرطة (ميرون تشيرمانوف ورومان مالينوفسكي) عضوين في هيئة تحريرها (١٠).

لم يكن الحال مختلفًا في الأحزاب الأخرى في معسكر اليسار خلال تلك الفترة. وكان على الثوريين مواجهة هذه الحالة من الانهيار والتفكُّك التام، بل وإعادة البناء، على الصعيدين الجماهيري والتنظيمي، بصبر ودأب، وتحيُّن الظروف المناسبة لتصعيد النضال من جديد شيئًا فشيئًا، ومن داخل حتى أصغر النضالات. والخطوة الأولى في هذا المسار كانت تتمثَّل في تحديد طبيعة المرحلة وتحليلها والعمل وفق ذلك.

"السياسة بدون جماهير سياسةٌ مُغامِرة" (١١)

تسبَّبَت الهزيمة الساحقة لثورة ١٩٠٥ في صدمةٍ هائلة لعشرات الآلاف في صفوف الأحزاب التي شاركت في الثورة، لاسيما الحزب البلشفي الذي قاد لاحقًا ثورة ١٩١٧. بالنسبة للبعض، كانت هذه الهزيمة تعني أن ما مِن أملٍ في قيام أيِّ ثورةٍ في المستقبل ولو بعد عقود، أو أنها حتى إذا تكرَّرَت سيكون مصيرها هزيمةً محتومة ونكراء كتلك السابقة. استسلم الكثير من الثوريين؛ إما بالتخلي الكامل عن كلِّ شكلٍ من أشكال النضال وإما بالارتماء في أحضان النظام القيصري وبرلمانه الجديد (مجلس الدوما) معتبرين إياه طريقًا وحيدًا لإدخال بعض الإصلاحات، طالما أن التخلُّص من القيصرية لم يعد بالنسبةِ لهم مطروحًا ولو على الأمد البعيد. كانت تلك سياسةً "مُغامِرة" لا تستند إلى القطاع المناضل من الجماهير في إستراتيجيتها وما يُبنَى عليها من تكتيكات.

ردٌّ فعلٍ آخر ظَهَرَ في أوساط الثوريين في وقت الهزيمة تمثَّلَ في الإنكار التام لأيِّ هزيمة، والإيمان الشكلي، فقط بالشعارات الرنَّانة التي تفتقر إلى أيِّ مضمون، بأن الثورة لا تزال قائمة وفي أوج قوتها، وبالتالي عليهم أن يواصلوا تكتيكاتهم الساعية إلى التصعيد بصرف النظر عن مدى استعداد القطاعات المتقدِّمة من الجماهير للنضال ومدى تعافيها من الهزيمة. كانت تلك هي الأخرى سياسة "مُغامِرة"، لكن على الوجه الآخر من العملة نفسها. انفصلت هذه السياسة بالطبع عن القطاعات التي استهدفتها من الجماهير، تلك القطاعات التي تراجَعَت تحت الضربات الموجِعة للهزيمة،

إذ كانت هذه السياسة ترمي تكتيكاتها في مساحة المعارك الكبرى والمباشرة نحو محاولة استيلاء الثورة على السلطة، بدلاً من محاولة الانسحاب وتخفيض سقف هذه التكتيكات لمحاولة توحيد ما يمكن توحيده من الجماهير في معاركهم الصغيرة.

كان من بين هؤلاء أسماءٌ سياسية لامعة آنذاك في السياسة الروسية، مثل بوجدانوف، ولوناتشارسكي، وبوكروفسكي، وروجكوف، وحتى الروائي الشهير مكسيم جوركي. أخذوا يعيدون نفس شعارات التصعيد الثوري، متجاوزين عن التكتيكات الطويلة والشاقة من أجل إحياء النضال شيئًا فشيئًا من جديد بعد الهزائم، قافزين مباشرةً إلى الأهداف النهائية -حيث دعوات الانتفاضة والإضراب العام، إلخ. بعبارةٍ أخرى، كانوا ينطلقون في سياساتهم من الأمنيات، لا من التغيُّرات في توازنات القوى، وهذا هو منبع ما أسماه لينين بـ"التطرُّف اليساري".

رأينا حالة إنكار هزيمة الثورة هذه على مدار بضع سنواتٍ بعد هزيمة الثورة المصرية ٢٠١١-٢٠١٣، وهي حالةٌ تُكرِّر نفسها تقريبًا في أعقاب كلِّ هزيمةٍ كهذه في التاريخ. كَتَبَ كارل ماركس مُعلِّقًا على ذلك بعد هزيمة الموجة الثورية ١٨٤٨-١٨٤٩ في أوروبا:

"يترك القمع العميق للثورة بصمةً قويةً في عقول كلِّ المشاركين فيها ... ولذلك، حتى أولئك الناس ذوي الشخصيات الثابتة قد يفقدون عقولهم لفتراتٍ قصيرةٍ أو طويلة، فلا يستطيعون مواكبة الأحداث ولا يتقبَّلون حقيقة أن التاريخ غيَّر مجراه" (١٢).

إن تحديد التكتيكات الملائمة لفترات الهزيمة والانحسار يبدأ بالاعتراف بهذه الهزيمة أولاً. في هزائم الثورات -كما في هزائم الحروب- لابد على الثوريين أن ينظِّموا عملية الانسحاب مع الجماهير ويخفضوا تكتيكاتهم، ليس تخليًا عن مشروع الثورة، بل من أجل الاستعداد للمستقبل ومحاولة إعادة إحياء النضال تدريجيًا من جديد بمجرد أن تسمح التوازنات الطبقية بذلك؛ بدلاً من المناورات المباشرة على المكشوف لتغيير وجه السلطة السياسية. على الثوريين أن يعيدوا البناء في المعارك الجزئية وأن يحاولوا كسب موطئ قدم تلو الآخر تمهيدًا لمعارك أكبر في المستقبل. فارقٌ أساسيٌّ بين الحروب والثورات هنا هو أنه بينما تعتمد حسابات الحروب على الساعات والأيام، تُحسَب خطوات الثورات بالسنوات والعقود.

ظلَّ لينين حتى وقتٍ متأخِّر يرى هزيمة ديسمبر ١٩٠٥ هزيمةً مؤقَّتة قد تعطِّل مسار الثورة بعض الوقت، لكن فقط ليندفع في انطلاقٍ أكبر في المستقبل المنظور (وربما تدفعه في ذلك الأزمة الاقتصادية الطاحنة). فكَتَبَ في يوليو ١٩٠٦:

"تتزايد إمكانية شنِّ حركةٍ فورية عبر روسيا كلها، وتتزايد احتمالية دمج الانتفاضات الجزية في انتفاضةٍ واحدةٍ شاملة. أما حتمية إضراب سياسي وانتفاضة تقاتل من أجل السلطة، فلها جذورٌ تستشعرها قطاعاتٌ عريضةٌ من الشعب" (١٣).

وبالتالي رأى أن مهمة الفصيل البلشفي الذي يقوده تتعيَّن في:

"بذل كلِّ جهدٍ لأجل أن يدرك كلُّ شخص أن هذا حتمي ... النضال من أجل السلطة؛ النضالُ من أجل إطاحة الحكومة. الوضع برمته يقف في صالح إتمام هذه المهمة" (١٤).

لم تكن النضالات العمالية قد اختفت تمامًا في منتصف العام ١٩٠٦، لكنها كانت تشهد تدهورًا ملحوظًا عن العام السابق، بل وقد شهدت هذه النضالات المزيد من التدهور بالفعل في الأشهر التالية. الإضرابات العمالية، على سبيل المثال، لم تتعدَّ في العام ١٩٠٦ نسبة ٣٩٪ مِمَّا كانت عليه في العام ١٩٠٥. لكن كان لا يزال من المُبكِّر للغاية، بل ومن الانهزامية، أن يُقِر لينين في العام ١٩٠٦ بهزيمةٍ ممتدة مُنِيَت بها ثورة ١٩٠٥. فأكثر من مليون عامل شارك في الإضرابات في ذلك العام، من بين طبقةٍ عاملة بالكاد تتجاوز الـ٤ مليون عامل، ليس عددًا هيِّنًا على الإطلاق. لكن في الوقت نفسه، كان لينين يبالغ بعض الشيء في إمكانية تحوُّل هذه النضالات، التي كانت تكافح التدهور على خلفية هزيمة انتفاضة ديسمبر ١٩٠٥، إلى "انتفاضةٍ شاملة" من أجل السلطة.

في ديسمبر ١٩٠٦، أي بعد ستة أشهر كاملة، بدا من الأوضح أن مجريات النضال تشهد حالةً من التدهور الثابت. وهذا ما دَفَعَ لينين إلى مراجعة موقفه -دون اعتذارات- موضِّحًا لماذا توصَّلَ إلى تقديرٍ كهذا في منتصف العام. كَتَبَ في ديسمبر:

"إن الماركسي هو أول من يرى اقتراب المدِّ الثوري ... الماركسي هو أول من يأخذ طريق النضال الثوري المباشر ... وآخر من يدير ظهره لهذا الطريق، ويفعل ذلك فقط حينما تنفد كافة الإمكانيات المُحتَمَلة، حينما ينعدم الأمل في النهوض الثوري خلال فترةٍ

قصيرة، حينما تختفي إمكانيات الدعوة للإضراب العام، أو الإعداد للانتفاضة" (١٥).

لا يمكن أن يقبل الثوري بالهزيمة دون أن يلمس حقائق مادية جاسدة وغير قابلة للشك تدل على هذه الهزيمة. وهكذا كان توقّع لينين السابق، في منتصف ١٩٠٦، بإمكانية حشد النضالات في انتفاضةٍ من أجل حوز السلطة، تشبُّثًا بنضالاتٍ جماهيرية لم تكن قد خَمَدَت بعد -رغم المبالغة بعض الشيء في هذا التوقّع. لكن حين يتبيَّن أن الثورة قد زهقت روحها تمامًا، وحين "ينعدم الأمل في النهوض الثوري خلال فترةٍ قصيرة"، فلابد من تغيير التكتيكات استعدادًا لطريقٍ طويل من إعادة البناء من أجل المستقبل.

الأزمة الاقتصادية والثورة

إحدى القضايا الرئيسية التي أثارت أيضًا نقاشاتٍ بين الثوريين الروس في أعقاب هزيمة ثورة ١٩٠٥ هو ما إذا كانت أزمةٌ اقتصاديةٌ جديدة قد تمنح النضال دفعةً لتدشين موجة ثورية أخرى وشيكة. في العام ١٩٠٧، في أثناء تدهور النضالات الثورية في روسيا، انزلق الاقتصاد العالمي نحو أزمةٍ عميقة. في البداية، ضربت الأزمة، التي عُرِفَت باسم "كارثة الجمعة السوداء" أو "الذعر المصرفي"، بورصة نيويورك، وأفضت إلى إفلاس العديد من البنوك والشركات الكبرى، ثم تمدَّدَت عالميًا وابتلعت الكثير من الاقتصادات، بما فيها الاقتصاد الروسي الذي اهتزَّت ركائزه بشدة.

كانت وجهة النظر السائدة لدى الثوريين الروس في الحركة الاشتراكية، بمختلف فصائلهم، هي أن الأزمة ستعتصر العمال وتدفعهم لتكثيف نضالاتهم في المستقبل المنظور، ما قد يطرح فرصةً لإحياء الثورة من جديد. وتمثَّل المنطلق الرئيسي لهذه الفكرة في المقاربة الشديدة للآثار الاقتصادية لهذه الأزمة مع الكوارث الاقتصادية التي خلَّفَتها الحرب الروسية اليابانية ١٩٠٤، والتي اندلعت على خلفيتها الثورة الأولى. من ناحيةٍ أخرى، كانت إحدى الخبرات التاريخية الأكثر ثراءً لدى الحركة الاشتراكية هي الموجة الجماهيرية العملاقة التي اجتاحت أوروبا في ١٨٤٨. وُلِدَت هذه الموجة من رحم أزمة ١٨٤٧ الاقتصادية، بينما وُلِدَت الثورة المضادة من رحم رخاءٍ اقتصادي بدأ في العام ١٨٤٩ وخَلَقَ انتعاشًا للرأسمالية استمرَّ لأكثر من عقدين. وهذا المسار جَعَلَ من السهل الربط بين الأزمة والثورة من ناحية، والرخاء والثورة المضادة من ناحيةٍ أخرى، في حين لم يتوقَّع أيٌّ من الاقتصاديين الاشتراكيين البارزين في روسيا آنذاك أن تزدهر التجارة والصناعة في ظلِّ الثورة المضادة، وبالتالي كانوا يترقَّبون موجةً جديدةً وشيكة في أعقاب أزمة ١٩٠٧.

لكن التاريخ لم يسر على هوى الحركة الاشتراكية الروسية. فقد أطالت أزمة ١٩٠٧ أمد الركود الاقتصادي لثلاث سنوات أخرى، ولم تدفع العمال على الإطلاق لشنِّ نضالٍ جديد، بل بعثرتهم وأضعفتهم أكثر من أيِّ وقتٍ مضى. وتحت الضربات المتتالية لإغلاق المصانع وتفشي البطالة والفقر، عانت الجماهير المُنهَكَة من المزيد من اليأس المرير.

كان الاستثناء الوحيد من بين الاشتراكيين الروس، الذين هيمَنَت عليهم فكرة أن الأزمة تولِّد بالضرورة نضالاتٍ ثورية، هو ليون تروتسكي، الذي أثبتت الأحداث صحة تصوُّره. كَتَبَ تروتسكي في وقتٍ لاحق مستدعيًا تلك الحقبة:

"بعد فترةٍ من المعارك والهزائم الكبرى، قد تؤدي الأزمات الاقتصادية، لا إلى استنهاض طاقة الطبقة العاملة في النضال، بل إلى هيمنة حالة من الإحباط بين صفوفها، بحيث تدمِّر ثقة العمال في قوتهم الجماعية وتقتلهم سياسيًّا" (١٦).

في المقابل، فإن الشرط الذي استنتجه هو أن:

"فقط نهضة صناعية هي التي تستطيع أن تضخ دماءً جديدة في شرايين الطبقة العاملة، وتعيد لها ثقتها بنفسها، وتجعلها قادرة على النضال مجددًا" (١٧).

ومع ذلك، ليست هناك علاقة مباشرة أو بسيطة بين الأزمة الاقتصادية والثورة. إنها ليست علاقة أوتوماتيكية يمكن تفسيرها ببضع مبادئ سهلة الحفظ. إنها علاقة جدلية تتوقَّف على السياق الذي تأتي فيه هذه الأزمة؛ إذا كانت في سياق هزيمةٍ فمن الأرجح أنها ستولِّد المزيد من الإحباط واليأس في صفوف الطبقة العاملة (لعلّنا نتذكَّر هنا أمنيات الصعود الثوري في وجه السيسي في مصر في أعقاب تعويم الجنيه في ٢٠١٦ رغم الهزيمة المريرة التي جاءت على خلفيتها الأعباء الاقتصادية الجديدة على الجماهير)؛ وإذا جاءت على خلفية تصاعدٍ في النضال وأملٍ في انتزاع بعض الحقوق، ففي الأغلب أنها تدفع للمزيد من التصاعد وتخلق الزخم اللازم للثورة في بعض الحالات. الأمل، وليس اليأس، هو ما يدفع الجماهير للنضال. وبالطبع يتوقَّف الأمر أيضًا على

وعي وتنظيم القطاعات الرئيسية من الطبقة العاملة، وكذلك استعدادها لشنِّ النضال.

وفي المقام الأول، تندلع الثورة، كما كَتَبَ لينين، "عندما لا ترغب الطبقات الدنيا في العيش بالطريقة القديمة، ولا تعد الطبقات العليا قادرةً على الحكم بالطريقة القديمة" (١٨)، أي عندما تكون الطبقات الدنيا على أهبة الاستعداد لتصعيد النضال، وتكون الطبقات العليا في أوج تردُّدها وانقسامها. وقد تضطلع الأزمة بدور مهم في تعميق انقسامات الطبقات العليا ودفع الطبقاتً الدنيا للنضال، لكن وفق ظروفٍ وسياقاتٍ متغيِّرة. أما اعتبار الفقر المدقع الناجم عن الأزمة شرطًا ضروريًا للثورة الاشتراكية، فما هو إلا تشويه كاريكاتوري للفهم الماركسي لهذه العملية برمتها.

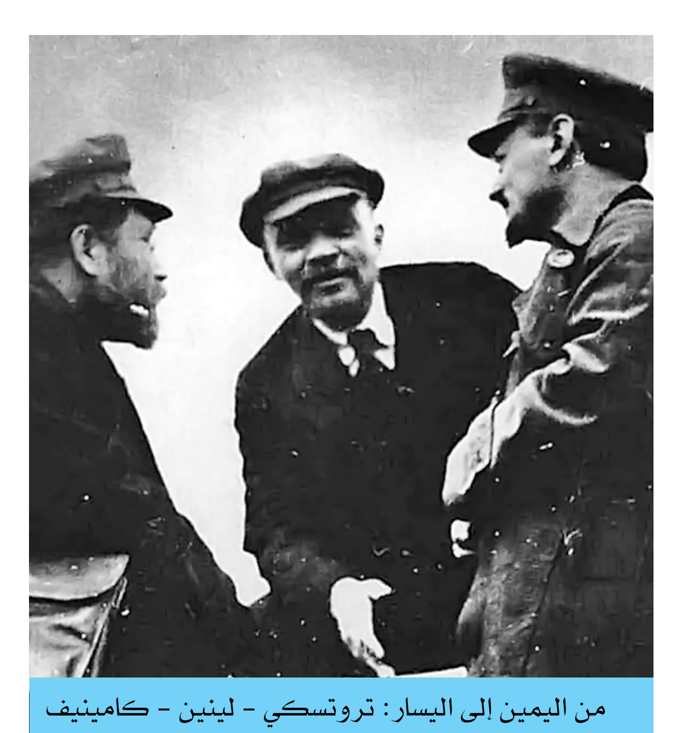
استمرَّت أزمة ١٩٠٧ في روسيا حتى العام ١٩١٠، وأعقبها مباشرةً نهضةٌ صناعية ضخَّت "دماءً جديدة في شرايين الطبقة العاملة"، وجَلَبَت معها إضراباتٌ عمالية، رغم الثورة المضادة الباطشة، حين تمكَّنَت قطاعاتٌ من الطبقة العاملة من التقاط أنفاسها بالفعل في غضون هذه النهضة الصناعية. ثم جاءت أزمة ١٩١٤، مع مشاركة روسيا في الحرب العالمية الأولى. وعلى خلاف أزمة ١٩٠٧، التي جاءت في أعقاب الهزيمة، جاءت أزمة ١٩١٤ على خلفية حركةٍ عمالية متصاعدة، فوفَّرَت بالفعل الزخم الضروري من أجل اندلاع الثورة في ١٩١٧.

الإعداد للمستقبل

نهضت الحركة الجماهيرية، لاسيما العمالية في روسيا، نهوضًا تدريجيًا من تحت أنقاض الهزيمة بدءًا من العام ١٩١١. فقد شهد ذلك العام مشاركة نحو ١٠٥ ألف عامل في موجةٍ من الإضرابات (بزيادة نسبتها أكثر من ١٢٠٪ عن العام ١٩١٠)، بينما كانت الإضرابات ذات المطالب السياسية محدودة في هذه الموجة، إذ شارك فيها ٨ آلاف عامل فقط. وتزامَنَ ذلك مع إضرابٍ طلابي على مستوى البلاد للتنديد بوحشية الشرطة بحقِّ المعتقلين، وقوبِلَ الطلاب بقمعٍ عنيف.

خَلَقَ هذاً الإضراب زخمًا كان ضروريًا لاستعادة السياسة في الحركة العمالية، لكن النقطة المفصلية تمثَّلَت في القمع الوحشي الذي تعرَّض له عمال مناجم لينا في أبريل ١٩١٢، والذي سَقَط على إثره نحو ٥٠٠ عامل بين قتيلٍ وجريح. انفجرت موجةٌ هائلة من الإضرابات العمالية احتجاجًا على المذبحة، وصَعَدَت خلالها مشاركة العمال في الإضرابات السياسية صعودًا صاروخيًا لتشمل ٥٥٠ ألف عامل على مدار العام ١٩١٢، ثم ٥٠٢ ألف عامل في ١٩١٣، ثم أكثر من مليون في ١٩١٤ (١٩). كانت الحركة الثورية بشكلٍ عام تندفع نحو الثورة، غير أن اندلاع الحربِ العالميةِ الأولى ومشاركة القيصرية الروسية فيها قَطَعَ هذا الطريق مؤقتًا -لكنه لم يغلقه تمامًا. فخلال سنوات الحرب، شارك مليون و٥٦ ألف عامل في الإضرابات الاقتصادية، وحوالي نصف مليون في الإضرابات السياسية (٢٠). وهذا المسار هو ما مهَّدَ الطريق لثورة ١٩١٧ لاحقًا.

قبل تصاعد النضال الجماهيري، كان مناضلو الحزب البلشفي، رغم الضعف الشديد الذي حلَّ بالحزب في أعقاب هزيمة الثورة الأولى، ينخرطون بدأبٍ في مُختَلَف المعارك الصغيرة والجزئية التي تخوضها قطاعاتٌ محدودة من الطبقة العاملة، في محاولةٍ لتوحيدها وتنظيمها وتسييسها. كانوا يستغلون أيضًا كلَّ فرصةٍ لإعادة البناء وسط الجماهير، وجاءت مشاركاتهم في الانتخابات البرلمانية والنقابية، وفق شروطٍ جائرة (لكن لا تتضمَّن على أي حالٍ المشاركة على قوائم انتخابية بالتنسيق مع الأمن مثلاً)، بالضبط في هذا السياق، بغرض الدعاية ودعم الجماهير المناضلة في



من اليمين إلى اليسار: تروتسكي - لينين - كامينيف

المصانع والشوارع، بل والتحريض والتعبئة في بعض الأحيان. كان ذلك شديد الأهمية، رغم محدودية الرقعة الجماهيرية في هذه المعارك خلال تلك الفترة. على سبيل المثال، كان إجمالي العمال المُنظَّمين في النقابات، في الفترة من ١٩٠٨ إلى ١٩١١، لا يتجاوز ٣٠ ألف عامل (٢١).

بالطبع، كان ذلك التراكم البطيء في النضالات الصغرى يمثِّل تحوُّلًا كبيرًا في التكتيكات البلشفية عمَّا كانت عليه في فترة النهوض الثوري ١٩٠٥-١٩٠٧، وكان ذلك ضروريًا بصورةٍ خاصة من أجل الاستنهاض التدريجي لطاقات الطبقة العاملة. عبَّر لينين بوضوح عن هذه الفكرة حين كَتَبَ في يوليو ١٩٠٩:

"خلال فترة الثورة، تعلَّمنا كيف نتحدَّث الفرنسية؛ أي ... نرفع طاقة النضال المباشر للجماهير ونوسِّع أفق هذا النضال. والآن في فترة الركود والردَّة والتفكُّك، علينا أن نتعلَّم كيف نتحدَّث الألمانية؛ أي أن نعمل ببطء (وليس ثمة شيءٌ آخر نفعله حتى يُبعَث النضال) وبانتظام وثبات؛ أن نتقدَّم خطوة خطوة، وأن نكسب بوصة تلو الأخرى. ومن يجد هذا العمل مملًا ... فإنه قد أخذ لقب الماركسي عبثًا" (٢٢).

ومع الصعود التدريجي للنضال العمالي في ١٩١٢، تقدَّم البلاشفة خطوةً أخرى وبدأوا يدشِّنون حملاتٍ جزئية أوسع لتوحيد حركة العمال. كانت أبرز هذه الحملات هي حملة التأمين الصحي، الذي لم تشمل مظلته سوى ٢٠٪ فقط من عمال الصناعة. استخدم البلاشفة وجودهم البرلماني بمجلس الدوما وحضورهم النقابي كذلك من أجل كشف قصور قوانين التأمين وحتى من أجل التحريض على النضال لانتزاع شروط أفضل لتلك القوانين. وكانت إحدى الأدوات الرئيسية في بناء الجسور مع الجماهير العمالية هي صحيفة "البرافدا" البلشفية، التي صدرت من أبريل ١٩١٢ إلى يوليو ١٩١٤. في حملة التأمين الصحي على سبيل المثال، خصَّصَت البرافدا قسمًا ثابتًا ويوميًا تحت عنوان "تأمينات العمال: أسئلة وأجوبة". وبصورةٍ عامة، كانت البرافدا تضطلع بدور الأداة الناظمة لأعضاء الحزب البلشفي في كافة أرجاء روسيا على المواقف والحملات والتكتيكات، وتخلق صلةً يومية لهم مع قطاع أوسع من الجماهير، إذ كانت توزِّع ما يصل إلى ٤٠ ألفَ نسخة في الأيام العادية، و٦٠ ألفًا في أيام السبت، وعلى مدار فترة صدورها حشدت حولها أكثر من خمسة آلاف مجموعة عمالية بغرض جمع التبرُّعات لها للحفاظ على صدورها اليومي (٢٣).

كان كلُّ ذلك النشاط البلشفي يجري في ظلِّ ظروفٍ أمنية عسيرة، فإلى جانب الملاحقات الأمنية، عانت الصحيفة المركزية للحزب من المُصادرة المستمرة، إذ صودِرَت ثمان مرات خلال أقل من عامين ونصف، هي فترة صدورها، واضطرت في كلِّ مرة إلى تغيير اسمها (كانت الأسماء جميعها تشترك في كلمة "برافدا"، مثل "سيفيرنايا برافدا"، و"بوت برافدا"، و"بروليتاريسكايا برافدا"، إلخ).

بالنسبة للينين، كانت هذه الحملات، وحتى المعارك الأصغر كثيرًا، تمثِّل مدرسةً للثورة، فكَتَبَ على سبيل المثال:

"كلٌّ من الأزمات "الصغيرة" تبيِّن لنا، بصورةٍ مُصغَّرة، عناصر وأجنَّة المعارك التي ستتكرَّر على نطاق واسع خلال الأزمة الكبيرة. فما هو، مثلًا، الإضراب -كلُّ إضراب- إن لم يكن أزمةً صغيرة في المجتمع الرأسمالي؟" (٢٤).

أما الحزب الثوري في هذه المعارك، فكان بالنسبة له مدرسةً للقيادة في النضال. لقد حقَّقَ الحزب البلشفي نجاحاتٍ جزئية خلال فترة الصعود التدريجي للحركة الجماهيرية، منذ العام ١٩١٢، في بناء الجسور مع الجماهير وكسب ثقتهم وصولًا إلى قيادة الحزب ثورة ١٩١٧. ولم تكن هذه النجاحات ممكنةً على الإطلاق لولا الجهود الوافرة والعنيدة التي بذلها لينين ورفاقه في فترة الركود الحاد وتفشي الإحباط، من نهاية ١٩٠٧ إلى ١٩١١، من أجل الحفاظ على الأنوية النشطة للبلاشفة من الانهيار.

مع القمع الوحشي الذي أعقَبَ هزيمة الثورة الأولى، اضطر المناضلون الاشتراكيون للعودة إلى العمل السري الذي كانوا قد خرجوا منه مُفعَمين بالأمل في ١٩٠٥، ومن ثم عكفوا على الدمج بين العمل العلني، في النقابات ومجلس الدوما وتوزيع الصحف والنضالات الصغيرة، والعمل السري للحفاظ على قلب التنظيم وهيكله من الضربات الأمنية. كانت مهمة الحفاظ على التنظيم البلشفي شاقةً للغاية خلال مرحلة الهزيمة، لكنها كانت ضرورية، استنادًا إلى القناعة الراسخة لدى لينين والقيادات البلشفية بأن التاريخ يتغيَّر وأن فترة التراجع لن تستمر إلى الأبد، وبالتالي لابد من الحفاظ على التنظيم استعدادًا للموجات المقبلة من النضال. احتفظ لينين بمئات الكوادر خلال فترة التراجع وإرهاب النظام، وعَكَفَ على تجنيد وتدريب مئات آخرين في

تلك الفترة. وما لا يقل أهمية هو أنه ظلَّ يصوِّب أخطاء حزبه (وأخطاءه هو نفسه أحيانًا) لضبط وجهة الحزب السياسية وسط التيارات التي هَزَمها الإحباط.

١٩٠٥ - ١٩١٧

أشرنا في أكثر من موضع من هذه المقالة إلى الضرورة التي دَفَعَت الحلقات البلشفية إلى إعادة البناء في السنوات الطويلة التي أعقبت هزيمة ثورة ١٩٠٥. لكن إعادة البناء هذه لم تكن من الصفر تمامًا، إذ كانت الخبرات الغزيرة للثورة لا تزال مدفونة في وعي قطاعات من الجماهير تحت ركام من إذلال الهزيمة وإحباط التشرذم في سنوات التراجع. وهذه الخبرات تردَّدَت أصداؤها في المستقبل في ثورة ١٩١٧ نفسها. جَنَت الجماهير في الثورة الأولى خبراتٍ قد تتطلَّب عقودًا من النضال التدريجي لاكتسابها، من حيث إدراك انقسام الطبقات ومصالحها والخطوط الفاصلة بين الأحزاب السياسية، علاوة على الخبرة العملية المباشرة في تنظيم الصفوف وتوحيد النضالات والشعارات. وقد برزت هذه الخبرات إلى السطح حين استدعتها التطوُّرات في ١٩١٧. بعبارةٍ أخرى، كانت ثورة ١٩٠٥ بروفة كبرى أعدَّت القطاعات المتقدِّمة من الجماهير للاختبار الأكثر حسمًا في ١٩١٧.

كان من الأسهل على سبيل المثال أن يبني العمال سوفييتاتهم المُنتَخَبة بمجرد أن اندلعت ثورة ١٩١٧، استنادًا إلى خبرة بناء سوفييت بطرسبورج عام ١٩٠٥، بل ولقد انتشرت هذه السوفييتات كالنار في الهشيم في كلِّ أرجاء روسيا، وليس فقط في العاصمة. واستند كلّ سوفييت إلى أعدادٍ هائلة من اللجان المُنتَخَبة هي الأخرى في مواقع العمل والأحياء، وحتى في القرى والثكنات، وهكذا أصبح صوت الثورة وتمثيلها وتوحيدها أكثر تغلغلًا وسط الجماهير مِمَّا كان في الثورة الأولى. وحتى في مراحل الصعود التدريجي التي مهَّدَت بطيئًا لثورة ١٩١٧، انعكست خبرات الثورة الأولى بوضوح فيها. من الجدير بالملاحظة، مثلًا، أن المظاهرات التي انطلقت للتنديد بمذبحة لينا، أبريل ١٩١٢، رَفَعَت منذ البداية شعار الجمهورية الديمقراطية، وهو مستوى أرقى كثيرًا في الوعي الجماهيري مِمَّا كان في مطلع ثورة ١٩٠٥ التي بدأت بتقديم عريضة ساذجة إلى القيصر. وهكذا بدأ العمال الروس في ١٩١٢ من حيث انتهوا عند أعلى نقطة للثورة قبل سبع سنوات -من زاوية الوعي السياسي.

لكن هذا لا يعني أن خبرات الثورات الماضية دائمًا ما تكون في "وضع الاستعداد" في وعي الجماهير، انتظارًا للظرف المناسب الذي يطلق لها العنان مجددًا. هذا ليس أمرًا يحدث بالضرورة مع النهوض الثوري الجديد من بعد سنواتٍ من الركود، إذ قد تطمسها هذه السنوات أو تُشوِّهها تمامًا. تحتاج الخبرات المدفونة في وعي القطاعات المتقدِّمة من الجماهير إلى التعميم والفهم -والتناول النقدي أيضًا حتى لا تتكرَّر الأخطاء. هذا ما جَعَلَ لينين وتروتسكي على الأخص يعكفان خلال سنوات التراجع على تلخيص خبرات ثورة ١٩٠٥ للتسلُّح بها في الثورة المقبلة، وللاستفادة منها حتى في أصغر نضالات تلك السنوات. ومن قبلهما، كان ماركس وإنجلز على سبيل المثال يعودان مرةً تلو الأخرى خلال أيام الركود في الصراع إلى العام ١٨٤٨ كنقطة انطلاق في تحديد شكل ومسار الحركة العمالية الثورية في المستقبل.

في مقالةٍ بعنوان "تقييم الثورة الروسية"، أبريل ١٩٠٨، كَتَبَ لينين:

"فقط انتظروا، ١٩٠٥ ستعود مرةً أخرى. هذه هي الطريقة التي ينظر بها العمال للأمور. بالنسبة لهم، قدَّم لهم ذلك العام نموذجًا لما يتعيَّن فعله ... بالنسبة للبروليتاريا، لابد أن يتضمَّن الاستيعاب النقدي لخبرة الثورة كيفية تطبيق أساليب النضال وقتذاك بصورةٍ أنجح، من أجل شنِّ نفس النضال في إضراب أكتوبر، ونفس النضال في انتفاضة ديسمبر، على نحوٍ أوسع جماهيريةً وأشد تكثيفًا وأعلى وعيًا" (٢٥).

وعلى المستوى التنظيمي للحزب البلشفي، لم تكن إعادة البناء من الصفر هي الأُخرى. احتفظ الحزب بنواةٍ نشطة وشديدة التماسك، أُضيفَ إليها المئات من المناضلين الراسخين خلال فترات التراجع. ومع الصعود التدريجي في النضال، لم تذهب جهود لينين السابقة سدى، فقد عاد إلى الحزب الكثير من المناضلين الذين غادروه من قبل تحت وطأة إحباط الهزيمة، وهؤلاء كان لديهم هذا القسط أو ذاك من الخبرة في صفوف الحزب أثناء الثورة الأولى. ومع اندلاع ثورة ١٩١٧، عاد هؤلاء بالآلاف إلى الحزب، ليزيدوا الحزب ثقلًا حتى أصبح مصدر جذب لانضمام عشرات الآلاف من المناضلين الجدد في مجريات الثورة. لم يكن ذلك ممكنًا على الإطلاق لولا أن الحزب البلشفي حافَظَ على وجوده وتراثه، وحرص على استقلال وتمايز خطه السياسي في أحلك الظروف.

خاتمة

حاولنا في هذه المقالة استخلاص بعض مِمَّا يمكن اعتباره دروسًا من خبرة الثورة الروسيّة، من زاوية انتقالها من الهزيمة ثم الانحسار إلى النهوض الجديد الذي مهَّدَ لاندلاع الثورة مرةً أخرى.

لكن من الخطأ الفادح تناول الثورة الروسية وكأنها وصفة جاهزة لثوراتٍ قد تندلع في المستقبل. من المفيد والضروري استخلاص الدروس، ولكن ليس استنساخها أو مطابقتها كما هي على أوضاع مختلفة بعد أكثر من قرن. الثورة الروسية نفسها لم تكن لتحرز الانتصار في ١٩١٧ لو كانت نموذجًا مُكرَّرًا بحذافيره من تجربةٍ سابقة، بل كانت في الحقيقة النسخة الأولى من نفسها. والأمر نفسه ينطبق على نموذج الحزب البلشفي في القيادة والتنظيم.

ومن قبل ١٩١٧، كانت ثورة ١٩٠٥ نفسها هي الأولى من نوعها من حيث العديد من الأوجه؛ إذ كانت أول ثورة يشارك فيها الناس العاديون في إيقاف حرب (الحرب الروسية اليابانية)، وشهدت أول إضراب جماهيري على مستوى البلاد في التاريخ يدمج المطالب الاقتصادية والمطالب السياسية معًا، وكانت أول ثورة تنشأ فيها مجالس عمالية تنافس السلطة القائمة. وحتى حينما طبَّق البلاشفة أنفسهم دروس ١٩٠٥ لاحقًا في ثورة ١٩١٧، لم يكن الأمر بالنسبة إليهم مجرد تكرار التجربة ذاتها مع بعض التصويب فقط، إذ لم تكن ثورة ١٩٠٥ قد قدَّمَت كلَّ الإجابات بالطبع، لكنها علَّمَتهم منطق الحركة الجماهيرية وكيفية الانخراط فيها وكسبها. وعلَّمتهم هزيمتها أيضًا -بالطريقة الصعبة- أن شبرًا واحدًا من التهاون مع قوى الثورة المضادة يعني بابًا مفتوحًا أمام حملات انتقام لا رحمة فيها.

إن المسارَ القاسي الذي مرّت به الثورة الروسية يعلِّمنا نحن أيضًا أنها لم تكن تلك الأيقونة المُقدَّسة التي تُصوَّر في الأدبيات الستالينية وغيرها، بل كانت عمليةً حيَّة من الصعود والهبوط والجولات المتلاحقة من الصراع. ولم يكن الثوريون البلاشفة هم أيضًا أولئك الأبطال الذين لن يتكرَّروا، والذين يرفعهم البعض إلى منازل الآلهة، بل كانوا بشرًا من لحم ودم؛ يخطئون ويصوِّبون أخطاءهم ويتعلَّمون من التجارب. تعلِّمنا الثورة الروسية، كما علَّمت أبناءها وقادتها من أكثر من قرن، أن التاريخ يتغيَّر مهما بلغت قساوة الهزيمة أو طالت مرارة سنوات التراجع، وأن الإعداد للمستقبل ضرورة لا تفوقها ضرورة من أجل الانخراط في صياغته.

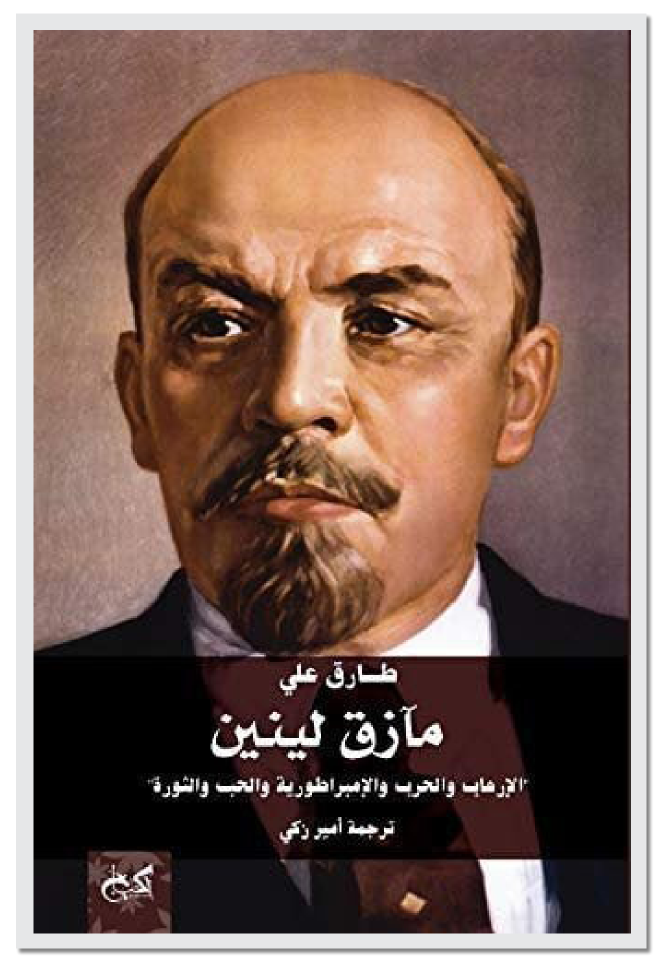
مراجع:

(١) روزا لكسمبورج، النظام يسود في برلين.
(٢) ليون تروتسكي، ١٩٠٥.
(٣) توني كليف، لينين: بناء الحزب.
(٤) فلاديمير لينين، الأعمال الكاملة بالإنجليزية، المجلد ١٦، صـ٣٩٥.
(٥) كليف، لينين: بناء الحزب.
(٦) كليف، لينين: بناء الحزب.
(٧) المصدر السابق.
(٨) المصدر السابق.
(٩) المصدر السابق.
(١٠) فيكتور سيرج، ما الذي يجب أن يعرفه الجميع عن قمع الدولة.
(١١) لينين، الأعمال الكاملة بالإنجليزية، المجلد ٢٠، صـ٣٥٦.
(١٢) كارل ماركس، محاكمات الشيوعيين في كولونيا.
(١٣) لينين، الأعمال الكاملة بالإنجليزية، المجلد ١١، صـ١٣٠.
(١٤) المصدر السابق.
(١٥) لينين، الأعمال الكاملة بالإنجليزية، المجلد ١١، صـ٣٥١.
(١٦) تروتسكي، حياتي، ج١، صـ٣٩٦.
(١٧) المصدر السابق.
(١٨) لينين، الأعمال الكاملة بالإنجليزية، المجلد ٢١، صـ٢١٣.
(١٩) تروتسكي، تاريخ الثورة الروسية، ج١، صـ٤١.
(٢٠) كليف، لينين: كل السلطة للسوفيتات.
(٢١) كليف، بناء الحزب.
(٢٢) لينين، الأعمال الكاملة بالإنجليزية، المجلد ١٥، صـ٤٥٨-٤٥٩.
(٢٣) لينين، الأعمال الكاملة بالإنجليزية، المجلد ٢٠، صـ ٣٦٩-٣٧٠.
(٢٤) لينين، تقرير عن ثورة ١٩٠٥، المختارات، المجلد ١، الجزء ٢، صـ٤٦٥.
(٢٥) لينين، الأعمال الكاملة بالإنجليزية، المجلد ١٥، صـ٥٣.

كتاب «مآزق لينين»

مواقف قائد الثورة الروسية في سياقاتها التاريخية

سعيد حسن



"دعونا نتخيل رجلًا يتسلّق جبلًا لم يصعده أحد من قبل".

في مقدمة كتابه "مآزق لينين"، الذي صدر بمناسبة مرور ١٠٠ عام على الثورة البلشفية، يذكِّرنا الكاتب والناشط اليساري طارق علي بالجدالات الفكرية حول دور الفرد في التاريخ. يؤكِّد علي أن التاريخ ليس بالتأكيد مجرد سيرة ذاتية لمجموعة من الرجال العظام الذين غيَّروا العالم، كما ادَّعت التصوُّرات الليبرالية الكلاسيكية. لم يكن فلاديمير إيليتش أوليانوف (لينين) ليخوض المسار الذي خاضه في حياته، لولا الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأيديولوجية التي شكَّلت هذا المسار وتقلباته، ولولا المواقف التي مست فيها هذه التقلبات حياته الشخصية، وبالتالي خلقت الفرصة لطرح الأفكار التي طرحها لينين وأعطته الفرصة للسعي لتنفيذها.

ولكن في الوقت نفسه، يؤكد علي –من منظور جدلي هذه المرة– أنه لو لم يتخذ لينين كلَّ خطوة قام بها في كلٍّ من اللحظات الحاسمة في حياته -بتنوُّع سياقاتها- ولم يسع بحزم لتحقيق الرؤى السياسية التي تكوَّنت في خضم تجربتِّه الحياتية والفكرية، لما اتخذ التاريخ الروسي والعالم المسار الذي اتخذاه بفضل تأثير لينين الكبير على الأحداث التي خاضها. يجزم علي بأن لينين يتميَّز عن سابقيه من "الرجال العظام" الذين ارتبطت أسماؤهم بالثورات البرجوازية الكبرى في أنه لم يكتف بتلاقي أفكاره مع لحظة الثورة، ولكنه بدأ العمل بإخلاص شديد على تحقيق هذه الثورة من قبل حدوثها بـ ٢٥ عامًا.

يمكن القول أنه لا يمكن فهم لينين بدون فهم السياقات والتجارب التاريخية التي شكَّلت شخصيته وإخلاصه لفكرة الثورة وأفكاره السياسية واختياراته في المواقف المختلفة، وكذلك لا يمكن فهم هذه الأحداث التاريخية التي أحاطت حياته وتلتها دون أن نفهم كيف تفاعل معها لينين وكيف أثَّرت اختياراته فيها. من هذا المنطلق يطرح طارق علي شكل تناوله لحياة لينين من موقع رافض لكلٍّ من التقديس الجامد لشخصه الذي يقتطع أفكاره واختياراته من سياقها التاريخي وكذلك لمحاولات تهميش دور لينين التاريخي أو شيطنته على الجانب الآخر.

يتناول علي حياة لينين من زاويةٍ جديدة تتجنَّب أن تكون سيرةً ذاتية مدقَّقة أو ناقدة عن شخص لينين أو أن تكون سردًا تاريخيًا متتابعًا للأحداث المحيطة

كتاب «مآزق لينين»

بحياته، ولكنه يقسِّم فصول الكتاب إلى المواقف الأهم في حياة لينين —أو المآزق كما أسماها— والتي شكَّلت القرارات الأهم في مساره السياسي قبل الثورة وخلالها وبعدها، ليعطي كل منها تاريخها الخاص، ويستعرض مسار تطور الأفكار السياسية والأحداث المرتبطة وبعض الشخصيات التاريخية التي ساهمت في خلق هذه المواقف، ومن خلال ذلك يستعرض أيضًا كيف تفاعل لينين مع هذه المواقف داخل سياقها.

على سبيل المثال، وحتى نصل إلى فهم المأزق الأول، وهو اختيار لينين الشاب أن يتحوَّل إلى تكريس حياته للسعي إلى اندلاع ثورة في روسيا، يأخذنا الفصل الأول في رحلةٍ تستعرض التاريخ الاقتصادي والسياسي للقيصرية الروسية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وتطوُّر الأناركية الشعبوية في روسيا وأهم أحداثها وتنظيماتها وتعثُّراتها، وأهم المفكرين الأناركيين الروس مثلًا باكونين وكروبوتكين، وسير قصيرة لبعض أبطال حركات الإرهاب الثوري الأكثر شعبية وقصص التضحية والإخلاص الثوري. ثم يأخذنا بعد ذلك لأسرة لينين وظروفهم الحياتية، ومن ثم تأثُّر أخوه أليكساندر وأخته آنا بأفكار الثورة والأناركية الشعبوية وانضمام أليكساندر لجماعة "إرادة الشعب"، لينتهي به الأمر إلى الإعدام بعد محاولة اغتيال القيصر. وأخيرًا، يستعرض حياة لينين الصغير وطباعه وتعلُّقه بأخيه الأكبر، وكيف أثَّر إعدامه بشدة في لينين وفي معيشة أسرته، وكيف قاده إلى قراره بالتحوُّل للالتزام بهدف تحقيق الثورة في روسيا والتهام الكتابات الثورية التي تركها شقيقه.

يستمر الكتاب على هذا المنوال: حتى نفهم تبني لينين لأفكار الاشتراكية بدلًا من الأناركية الشعبوية وإيمانه بالحزب السياسي والطبقة العاملة، ودفاعه عن الأممية ورفضه الشديد للحرب الإمبريالية والاستعمار، وإصراره على الثورة في أكتوبر من موقع الأقلية، والقرارات والعثرات في فترة بعد الثورة، وموقفه من قضايا النساء، وحتى لحظاته الأخيرة، سيكون علينا أن ننظر لتاريخ صعود البرجوازية في أوروبا، وتاريخ الاشتراكية الأوروبية منذ بدايتها الطوباوية وحتى انتشار أفكار الماركسية في روسيا، وفي القلب منها تجربة كوميونة باريس. ثم علينا أن ننظر إلى تجارب الأممية الأولى والثانية وحتى الموقف المخزي من الحرب العالمية الأولى. ثم النظر إلى تجربة الثورة وتلاقي الشروط المناسبة وأدوار البلاشفة الآخرين.

وكذلك تداعيات الحرب السياسية وتجارب الأممية الثالثة ونتائج محاولات الثورات في باقي أوروبا، وظروف الحرب الأهلية في روسيا والجدالات العسكرية حولها وآثارها على الاقتصاد وعلى الحزب الشيوعي الروسي نفسه. وأيضًا نحتاج أن ننظر إلى علاقة الاشتراكية بقضية النساء على مرِّ تاريخها، وتاريخ مشاركة النساء الروسيات الواسعة في الأنشطة الثورية، والنقاشات السائدة بعد الثورة عن النسوية وعن الجنسانية. ولا يهمل علي كذلك الإشارة إلى أثر علاقات لينين الشخصية وتجاربه. وخلال كلِّ ذلك، نرى تأثير كل موقف اتخذه لينين على مسار الأحداث ومستقبلها، وأهمية كل قرار في لحظته.

يستخدم علي أسلوبًا في السرد هو أقرب إلى الحكي؛ إذ ينتقل بسلاسةٍ بين وصف بعض الأحداث المتراتبة، ليحكي سيرةً قصيرة لأحد الشخصيات المؤثرة في مسار القصة، ثم يتجه لحكي مواقف بعينها وأثرها على شخصياتها، وبعض تعليقاتهم عليها، وبعض التعليقات التحليلية من الكاتب نفسه. الأسلوب شيِّق ويسهِّل على القارئ تلقي هذه المقدمة التاريخية الشاملة في الأفكار الشيوعية منذ بدايتها وحتى وفاة لينين. لأن الكتاب يركِّز على السرد التاريخي لكلِّ موضوعة على حدة، قد يُحدِث ذلك بعض الارتباك لمن لا يملكون صورةً عامةً عن تسلسل العام الأحداث، لكن الكتاب يظلُّ مدخلًا مبتكرًا لقراءة لينين وفهم تاريخ الشيوعية.

يدافع علي بقوة عن أهمية كلِّ الخطوات التي اتخذها لينين طوال حياته وأهمية مخاطرة القيام بالثورة —التي لكانت تأخرت أو اتخذت مسارًا آخر لو كان لينين كثير التشكُّك في صحة خطواته كطبع الكثير من حوله. ربما لا يتفق علي مع كل مواقف لينين، لكنه مهتمٌ أكثر بالدفاع عن صحة كلٍّ منها في ظل "المآزق" الثورية التي واجهها في حياته، وعن صحة الدفع بالثورة للأمام عندما أتاحت الفرصة التاريخية ذلك. يترك علي مهمة الإشارة إلى العقبات التي عطَّلت مشروع الاشتراكية في روسيا إلى لينين ذاته، الذي ظلَّ حتى في لحظاته الأخيرة مستبصرًا في إدراك مآزق الثورة.

---

* صدرت ترجمة الكتاب من دار "الكتب خان"، تأليف طارق علي، ترجمة أمير زكي - الطبعة الأولى: ٢٠١٨